

الْجَانِبُ الْمَصُونِيُّ لِلْوَقْفِ

فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَهْجَاتِهَا

دكتور أحمد محمد حسين سلطان

دكتور محمد مسكين سلطان
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة نبدان شبرا - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خالق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام
على من أوتى جوامع الكلم ، وأفصح من نطق بلغة الضاد ، وعلى آله
وأصحابه وأتباعه أجمعين .

وبسمه :

فالوقف يعد من الدروس المشتركة بين اللغويين والنحويين وعلماء
القراءات ، وهو ظاهرة لغوية جديدة بالاهتمام والدراسة والنظر في علمها
وأسبابها ، ذلك لأنها للظهور اللغوي المقابل للوصل ؛ ولأنها ظاهرة أصيلة
وقديمة قدم اللغة الإنسانية ، ولا تقل عن الوصل شيوعاً في الاستعمال
اللغوي ؛ فأول ما ينطق الإنسان به من اللغة إنما هو عبارة عن أصوات
أو مقاطع أو كلمات موقوفة ، وأول ما يتعلم منها حروف الهجاء والأعداد
وكلاهما مبني على الوقف ، وزيادة على ذلك فإن واضع الخط والزسم قد
لاحظ في وضعه الوقف دون الوصل ؛ لأن « القاعدة العربية أن يكتب
اللفظ بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه » (١) .

وقد كان اصطلاح الوقف ملائماً لدراسة العديد من مسائل اللغة ،

فالقدمات عندما أرادوا ذوق الأنشوات للتعرف على مخارجها وصفاتها وأحوالها ، إنما تيسر لهم ذلك في ظل الوقف ، قال الليث بن المغيرة : « كان الخليل إذا أراد أن يذوق الحرف فتحاه بآلف ، ثم أظهر الحرف يقول : أب ، أت ، أج » ^(١) ، وقال ابن جني في ٧/١ من كتابه سر صناعة الإعراب : « وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا ؛ لأن الحركة تعلق الحرف من موضعه ومستقره ، وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بمضه ، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به ، فنقول : إك ، إق ، إج ، وكذلك سائر الحروف » .

يضاف إلى ذلك أن الوقف يسهم في صنع السلسلة الإيقاعية أو الموسيقى الكلامية بما يصطنعه من الفواصل بين أجزاء الكلام ، فيؤثر تأثيرا كبيرا في اعتدال نسقه ، وكثر ما كان الوقف الحسن مرشدا وهاديا إلى المعنى المقصود ، وكان الوقف القبيح مضللا عنه ، وكذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى الخطيب لما قال . من يقطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما - وقف - فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : بئس خطيب القوم أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ^(٢) ، وهذا

(١) ٧/١ مقدمة لسان العرب

(٢) سر ٦ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء

يدل على أن الوقف الحسن يفهم المعنى المراد ، كما أن إعراب الكلمات ووصلها يؤدي إلى ذلك .

ومع تلك الأهمية لدرس الوقف وعناية السلف بمسائله في أبواب خاصة أو في كتب بأكملها ، فقد قَدَّتْ عناية الباحثين من المحدثين بتلك الظاهرة ، فلم يقتصروا بالبحث والنظر في كتاب مستقل ، وإنما عرضوا لبعض مسائلها في ظل دراسة للظواهر الأخرى ، وقد لاحظ أحد رواد علم اللغة في العصر الحديث وهو الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - أن المدارس « يهتمون عادة هذا الباب الجليل الشأن ، ويعرون به مروراً ، دون نظر فيه أو تمحيص » (١) ، ولذا فقد خصص لدراسته مساحة لا بأس بها في كتابه (من أسرار اللغة) ، وعرض لبعض مسائله في مواضع أخرى من كتبه ، ورغم ذلك فإزال الباب - من وجهة نظرنا - مفتوحاً للدراسة ، وما زالت مسائله محتاجة إلى التفسير ، لاسيما من الناحية الصوتية ، ولذا فقد ركزت في دراسقي هذه « على الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها » وجعلته عنواناً لها .

وقد غلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسير جسيماً اقتضاه الموضوع .

وبعد : فالله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه ، وأن
ينفع به ، كما أطلب منه العون والسداد ، وأرجوه التوفيق ، واستمد
منه الحول والقوة ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ،
وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

للؤلف

دكتور أحمد طه حسانين - سلطان

الفصل الأول

التعريف بالوقف

معنى الوقف :

جاء في المقاييس لابن فارس : الواو والقاف والقاء أصل واحد يدل على تمسك في شيء ثم يقاس عليه (١) . والوقف مصدر قولك وقفت الدابة ، ووقفت الكلمة وقفا ، وهذا مجاوز (٢) ، فإذا كان لازما قلت : وقفت وقوفا (٣) . وأوقف : سكت ، وعنه أمسك وأقلع ، وليس في نصيح الكلام أوقف إلا لهذا المعنى (٤) ، وحكى الشيباني : كلمتهم ثم أوقفت عنهم (٥) ، أى سكت .

ومن ذلك ندرك أن معاني الوقف في الوضع اللغوي تدور حول الكسب والسكرت ، والإمساك ، والإقلاع ، وقد تدرج جميعها تحت قولهم :

(١) ١٣٥/٦ المقاييس

(٢) مجاوز أى متمد

(٣) ٨٩٨/٦ لسان العرب

(٤) ٢٠٥/٣ القاموس المحيط

(٥) ١٥٦/٣ المعجم لابن دريد

الوقف في اللغة الحبس ، أو السكف عن الفعل والقول^(١) .

والوقف معان في الاصطلاح يختلف باختلاف العلوم ، فهو عند الفقهاء :
حبس الدين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة . وعند المروزيين :
إسكان الحرف السابع المتحرك ، كإسكان تاء مفعولات ، لتعسير إلى
مفعولات ، وسمى ذلك وقفا ؛ لأن حركة آخره وقفت أي جهست عن
الحركة^(٢) .

أما علماء النحو فقد عرفوا الوقف بما يأتي :

١ - قطع النطق عند آخر الكلمة^(٣) .

٢ - قطع الكلمة عما بعدها^(٤) .

٣ - قطعها عن تحريك آخرها^(٥) .

وعرفه ابن الجزري - وهو يمثل القراء - بقوله : الوقف عبارة عن قطع

(١) ٧٧٤ كتاب التعريفات للجزري ، ص ٨ منار الهدى في بيان الوقف

والإبتداء

(٢) السابق من التعريفات ، ٣١٠ معجم مصطلحات النحو والصرف

د. محمد حيازة

(٣) ٢٢٨/٣ شرح التصريح على التوضيح ، ١٧٥/٢ جاشية الخطري

ابن عقيل

(٤) ٣٠٦/٢ المناهج البكافية في شرح الشافية

(٥) السابق

الصوت على الكلمة زمنا يقتبس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله . لا بنية الإعراض^(١) ، وهو لا يأتي في وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسما ، ولا بد معه من التنفس^(٢) .

فهذه القراءات - كما هو ظاهر - من كلامهم - يقيدون الوقف بزمن يتسع للتنفس الذي هو عبارة عن إدخال الهواء إلى الرئتين ليستريح القارىء ويريح أعضاء نطقه ، ثم يستأنف القراءة ، وإذا لم يتحقق الأمران معا : التنفس واستئناف القراءة فلا يسمى قطع الصوت وقفا ، وإنما يسمى مع فقد التنفس والاستراحة « سكتة أو صمته أو وقفة »^(٣) ، كما يطلق عليه « قطعا »^(٤) في حال نية الإعراض الكلى عن استئناف القراءة .

والنحويون لم ينصوا صراحة على هذين القيدين ، لكن شرط التنفس يفهم بطريق لازم من قولهم الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، أى لإنهاء الصوت ، وكذا يفهم من تعريفهم إياه بأنه قطع الكلمة عما بعدها ، أى فصل أصواتها عن أصوات الكلمة التي بعدها ، أما التعريف الثالث فلا يفهم منه اشتراط التنفس ، فقد لا يحرك آخر الكلمة مع عدم انتطاع الصوت وعدم التنفس ، وذلك كما في قول الشاعر :

(١) ٢٤٠/١ النشر في القراءات العشر ، ويقارن مع ص ٨ منار المبدى

(٢) ٦١ ، ١٠٠ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر

(٣) ينظر ٢٤٠/١ النشر ، ٢٩٦/١ الحجة في حال القراءات السبع ، ١٩٥

المختار من كتاب عالم الصوتيات

(٤) ٢٣٩/١ النشر في القراءات العشر

فاليوم أشرب غير مستحب إنما من الله ولا واغل
وقول الآخر :

سهروا بهي العم فالأهواز منزل لكم ونهر تيرى فأتعرفكم العرب

فالعلان المضارعان الجردان من عوامل الجزم « أشرب - نعرفكم »
قطع آخرها عن الحركة ، مع عدم انقطاع الصوت وعدم التنفس ، ويسمى
ذلك عند البعض وقفاً ، قال ابن الجزرى : « وقد جرى المتقدمون على تسمية
السكون وقفاً »^(١) ، وذلك يشمل كل سكون ، فينطبق على السكون الذى
هو علامة على جزم الفعل ؛ « لأنه انقطاع الحرف عن الحركة ومد الصوت
بها للإعراب »^(٢) ، لسكن الأغلب والأكثر هو استعمال الوقف بمعنى البناء
على السكون ، وذلك يفهم من عبارة السكتاب لسيبويه : « هذا باب مجارى
أواخر السكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر
والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف »^(٣) ، ثم أوضح ذلك
بالمثال فقال : « والوقف نحو : من وكم وقط وإذ »^(٤) ، ثم قال أيضاً :
« والوقف قولهم : اضرب ، فى الأمر »^(٥).

(١) ٢٠٣/١ أنشور فى القراءات العشر ، وانظر ص ٨٣ لإحياء النحو

(٢) ٤٥/١ سر صناعة الإعراب

(٣) ١٢/١ السكتاب

(٤) ١٥/١ السكتاب

(٥) ١٧/١ السكتاب

فالكلمات المذكورة موقوفة ، أى مبنية على السكون ، وإنما كانت كذلك لأنها مقطوعة عن الحركة ، لسكن هذا النوع من الوقف (١) أى الذى بمعنى البناء على السكون لا يلزم فيه إنهاء الصوت عند هذا الساكن ولا يلزم التنفس بعده ، ولا ينطبق عليه حد الوقف الذى نقلناه عن ابن الجزرى ، ولا يدخل فى التعريفين الأولين اللذين ذكرناهما عن النحويين ، ولذا كان تعريف ابن الجزرى للوقف باعتباره مظهراً كلفياً مقابل لاوصل أدق من تعريفات النحويين له ، وعهارة النحويين الأولى والثانية أدق بكثير من الثالثة .

مصطلحات ذات صلة بالوقف « السكت » :

أولاً : عند اللغويين :

يفهم مما ورد فى القاموس لابن فارس أن السكت يكون مرادفاً للوقف فى المعنى ، وذلك يؤخذ من عبارته : « السين والسكاف والتاء [أصل] يدل على خلاف الكلام » (٢) ، ويوافقه فى ذلك ابن منظور فهقول : السكت والسكوت : خلاف النطق ، وقد سكت يسكت سكوتا إذا صمت ، والاسم من سكت : السكفة (بفتح السين) ، والسكفة (بضم السين) عن اللحياني

(١) الوقف بمعنى البناء على السكون قليل الدوران والشيوخ فى الاستعمال ، انظر كلام ابن عقيل فى هذا [وتعليق الشيخ الخطرى عليه] فى ١٧٨/٢ حاشية الخطرى على شرح ابن عقيل

(٢) ٨٩/٣ المقاميس

ويقال : تسكلم الرجل ثم سكت بغير ألف (أى ثلاثياً) فإذا انقطع كلامه فلم يتسكلم قيل : أسكت ، وأنشد :

قد رايت أن السكري أسكتنا
لو كان معنياً بنا لهيئاً (١)

وهذا معناه أن مصدر الثلاثى وهو السكوت يرادف الوقف ، وأن مصدر الرباعى أى الإسكات يفهم معنى انقطاع الكلام والانصراف عنه بالمرّة كأنصراف السكريّ عن التهييت (٢) لكن ما نقله صاحب اللسان عن ابن الأثير في نفس المادة يفيد أنه لا فرق بين السكوت والإسكات ، إذ جاء في الحديث « ما تقول في إسكانك ؟ » قال ابن الأثير : هى إفعالة من السكوت ، منهاها سكوت يقتضى بعده كلاماً أو قراءة مع قصر المدة (٣) .

إذن معنى السكت أو السكته عند اللغويين : خلاف الكلام أو خلاف للنطق ، ومعنى الإسكات : انقطاع الكلام والانصراف عنه ، مع نية عدم استثنائه كما يفهم من الرجز المذكور ، أو على نية الاستئفاف كما قال ابن الأثير .

(١) ٢٠٤٦/٣ د سكت ، لسان العرب

(٢) التهييت مصدر هييت به : صوت به وصاح ودعاه ١٠٤٣/٢ المعجم الوسيط ،

(٣) ٢٠٤٦/٣ ٢٠٤٧٤ لسان العرب

وإذا تذكرنا ما نقلناه سلفاً عن الجهمرة « وحكى الشيباني : كلمتهم ثم أوقفت عنهم » أى سكت ، وما ورد في القاموس « وأوقف : سكت » ، استطعنا أن نقرر أن السكت والوقف مترادفان عند اللغويين ، ويشاركهما في المعنى السكوت والسكنة والصمت ، وكذلك الإسكانة على رأى ابن الأثير .

ثانياً : عند القراء :

قال ابن الجزرى : « والسكت : هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس »^(١) .

ويفهم من ذلك أن السكت والوقف يفتقران في عدة أمور :

١ - الزمن الذى يطول مع الوقف ويقصر مع السكت ؛ وليس هناك نص صريح يشير إلى مقدار الزمن مع الوقف أو السكت ، وإنما « يعلم ذلك بالعادة عرف القراء »^(٢) .

٢ - التنفس مع المهلة الذى يسمح به مع الوقف ، ولا يسمح به مطلقاً مع السكت حسب المشهور من مذاهب القراء .

٣ - الصحيح أن السكت مقيد بالسمع والنقل ، فلا يجوز إلا فيما صححت الرواية به لمعنى مقصود بذاته^(٣) .

(١) ٢٤٠/١ النشر فى القراءات العشر

(٢) ٢٤٢/١ السابق

(٣) ٢٤٣ السابق

٤ - حكى عن أبي عمرو أن السكت جائز في رموس الآية مطلقا حالة الوصل لقصد البيان^(١) .

٥ - السكت اصطلاح القراء على تسميته : وقفة يسيرة^٢ أو خفيفة ، أو وقيفة ، أو سكتة يسيرة أو خفيفة أو قصيرة ، أو السكت بدون مهملة ، أو السكت بدون تنفس^(٢) .

٦ - السكت : يكون في آخر الكلمة كما في الآية « قالوا يا ويلنا من بشنا من مرقلنا »^(٣) ، ويكون في أثناء الكلمة كما في سكت حمزة على الساكن الذي قبل الهمز في نحو « الأرض - الأنعام »^(٤)

وخلاصة القول أن السكت يرادف الوقف في عرف اللغويين ، ويختلف عنه في اصطلاح القراء ، وهو عديم حالة من حالات الوصل .
وظيفة السكتة أو الصمته أو الوقفة :

الصمته مصطلح صوتي يستخدمه بعض المحدثين للدلالة على معنى السكت أو السكتة بالمفهوم الذي ذكرناه وتقلناه عن ابن الجزرى «والصمته

(١) ٢٤٠/١ النشر في القراءات العشر

(٢) برامج ٢٤٠/١ - ٢٤٣ من النشر

(٣) الآية ٥٢ من سورة ياسين

(٤) ينظر ص ٦١ لمتحاف فضلاء البشر

تختلف عن الوقفة^(١) في أن الأولى أقصر زمنا من الثانية ، وأنها غير مصحوبة بتنفس ، وأنها قد تحدث على حدود كلمتين ، أو في داخل الكلمة الواحدة ، وتقع في الشعر وفي الكلام « (٢) » ، وتؤدي العديد من الوظائف التي عرض لها القدماء والمحدثون على حد سواء ، ومنها :

(أ) الدلالة على تحقيق الهمز ، قال أبو علي الفارسي « كان حمزة يسكت على الياء من شيء قبل الهمزة سكتة خفيفة ، ثم يهزم فيقول : شيء قدبر ، وكذلك يسكت على اللام من الآخرة ، والأرض ، والأسماء وما أشبه ذلك ، وغيره من القراء يصل الياء من شيء بالهمز ، واللام من الأرض وأخواتها بالهمز بلا سكتة .

والحجة لحمزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقفة التي وقفها لتحقيق الهمزة وتبيينها ، فجعل الهمزة بهذه الوقفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز معها إلا التحقيق ، لأن الهمزة قد صارت بالوقفة مضارعة للمبتدأ بها ، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها ، ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها لمبتدأ فكذلك هذه الوقفة آذنت بتحقيقها لموافقتها بها صورة ما لا يخفف من الهمزات « (٣) .

(١) المراد بالوقفة في هذا النص ما يزداد الوقف وليست مرادفة للسكتة أو السكت

(٢) ص ١٩٥ المختار من كتاب علم الصوتيات

(٣) ٢٩٦/١ الحجة في علل القراءات السبع

فالوقيفة هنا مصطلح صوتى مرادف للسكت أو السكته ، وقد أدت وظيفة صوتية ، من حيث إنها قد أثرت على السياق الصوتى الذى وردت فيه ، فجعلت الهمزة بعددًا على صورة لايجوز معها إلا التحقيق .

(ب) السكته تقوم بدور واضح فى تحديد أركان الجملة أو الأسلوب ؛
فى الحديث النهوى « نحن معاشر الأنبياء لانورث » نجد السكته الموجودة بعد الضمير (نحن) وبعد كلمة (الأنبياء) تبين بوضوح أن كلمة (معاشر) منصوبة على الاختصاص ، ولو لم تكن السكته موجودة توهما فى هذه السكته الإخبار حين البدء وقبل أن نصل إلى النهاية ، وذلك لإمكان تسليط العامل حيثئذ ، فيقال : نحن معاشر الأنبياء ، كما يقال نحن لانورث وقد اندفع ذلك الاحتمال القائم بالتفهم الحاصل من خلال السكته على الضمير وعلى المنصوب على الاختصاص (١) .

فالسكته هنا قد أدت وظيفة نحوية ، وساعدت فى عدم التماس المفعول به بالخبر ، ودلت على فعل الاختصاص المحذوف .

(ج) وهى أيضا تقوم بتحديد أنماط الجمل والمعارات ، يقول الدكتور كمال بشر موضحاً ذلك بالمثال (محمد الصغير) : هذه العبارة قد تكون مبتدأ وخبراً ؛ أو مبتدأ وصفة ، فإنما ما أخذنا النواحي الصوتية فى الاعتبار أمكننا تفریع هذه العبارة إلى نموذجين مختلفين نظماً وإعراباً ، هكذا :

اسم معرفة + إمكانية السكنة + صفة معرفة + نعمة هابطة .

اسم معرفة + استحالة السكنة + صفة معرفة + نعمة صاعدة .

فعلى الأول تكون العبارة (محمد الصغير) جملة من مبتدأ وخبر ، وبها تم الكلام ، وأفاد فائدة يقتضيها السياق ، وعلى الثاني تكون العبارة مبتدأ وصفة فقط ... وهكذا نرى أن الفیصل في هذا التفريق هو إمكانية السكنة بين عنصري العبارة في الحالة الأولى ، وعدم إمكانية السكنة في الحالة الثانية (١) .

(د) ويلحق بما سبق أنه يمكن عن طريق السكنة التمييز بين اللمت الاصطلاحي وبين اللمت اللطوع ، فإذا لم تكن هناك سكنة أو إمكانية السكنة بين اللمت والمنعوت فاللمت واجب الإلتع ، وإذا وجدت هذه السكنة أو أمكن وقوعها فاللمت واجب القطع (٢) .

(هـ) ويمكن بتلك السكنة أيضاً دفع إسهام خلاف المقصود ، والاستثناء عن الوار التي اعتز بها علماء البلاغة في مثل قوامهم (لا وأيد الله أمير المؤمنين) ، وذلك بأن نفع أداة النفي بسكنة ، فتكون جملة بذاتها ، ثم نعمة بالجملة الأخرى بدون الوار ، ويمكن الإشارة إلى ذلك

(١) ص ٢٤٨ علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات مع بعض اختصاره

(٢) ينظر ٢٥٠ - ٢٥٣ من السابق

في الكتابة بوضع نقطة بعد أداة النفي ، هكذا « لا . أيد الله أمير المؤمنين » (١) .

(و) وفي بعض الأحيان تنحصر وظيفة السكتة أو الصعقة في الجانب النفس ، « فتكون عن طريقها موافق من التوتر ، تلك التي تذب من التسكلم إلى السامعين فتؤثر فيهم » (٢) ، ويسكن أن تتمثل ذلك في قراءة الحسن « بثلاثة آلاف » (٣) و « بخمسة آلاف » (٤) بإسكان هاء ثلاثة وخمسة فيهما ، يقول أحد الباحثين معلقا على القراءة ومعللا لها : « أكاد أستشعر في هذه القراءة ضربا من التأكيد على هذا العدد الضخم ، فالروية في النطق يتبعها وقف على العدد ، فتتطلع النفس إلى تمييز هذا العدد ، فبدأت المضاف إليه بعد ذلك وقد تهافت له النفس ، فيتمكن منها تمسكنا لا يتأتى مع غير هذه القراءة » (٥) .

ومن غير شك فإن ما استشعره الباحث لا يتجاوز أن يكون سكتة أو صمعة على هاء ثلاثة وخمسة في الآيتين اللتين قرأهما الحسن ؛ لأن الوقف

(١) ينظر ٢٤٨ - ٢٤٩ من السابق

(٢) ص ١٩٦ المختار من كتاب علم الصوتيات

(٣) آل عمران ١٢٤

(٤) ١٢٥ آل عمران

(٥) ينظر ١٢٢/٢٩ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نقلا عن ص ٣٧٦

قرينة العلامة الإعرابية - للدكتور محمد حسنة عبد اللطيف

الذى يصاحبه التنفس والإستراحة ممتنع (١) وقوعه على المضاف فى حالة الاختيار ، وقد أعقبت تلك السكينة تمسكن التمييز فى أذهان الصامتين بما تمسكن ، وكان لها أجل الأثر فى نزول السكينة فى قلوب المؤمنين ، وفى نفوسهم بدصر الله .

الوقف ظاهرة قديمة :

لا يشك فى أن اللغة العربية - كثيرها - كانت فى مراحلها الأولى عهارة عن أصوات أو مقاطع صوتية يشار بها إلى الأشياء المحسوسة ، فالإنسان البدأى كان إذا رأى الغراب قال « غاق » مقلداً صوته ليدل به عليه ، ومعنى ذلك أنه ينطق الكلمات مفردة موقوفاً عليها فى تلك للراحل الأولى ، وهذا الافتراض يتأكد بشهادة وسماع لغة الطفل الذى يحاول النطق بلغة من يقومون على تربيته ، فيخرجها أصواتاً فقطع صوتية ، فكلمات موقوفة ، ومع تعاور جهازه النطقى وزيادة خبراته تزداد مهاراته اللغوية ، فيستطيع أن يركب الجمل القصيرة فالطويلة ، أى ينتقل بلسنته من حال الكلمة المفردة للوقوف عليها إلى حال الجملة أو الجمل للركبة ذات الكلمات الموصولة .

وهذا القدرج يوحى بأن ظاهرة الوقف على المقاطع الصوتية أو على الكلمات قديمة قديم اللغة ، وليست مظهراً طارئاً وجد فى مرحلة دون مرحلة أخرى ، بل ربما كانت كلمات اللغة فى مرحلة من مراحلها الأولى لا تنطق إلا موقوفة ، ثم ظهر الوصل عندما بدأ الإنسان يركب

(١) ينظر ص ١٧ منار الهدى فى بيان الوقف والابتداء

كلماته في جمل وعبارات مفيدة ؛ ذلك لأن وصل الجمل وتركيبها مظهر من مظاهر الكمال والنضوج اللغوي .

ولا يظن ظان أننا بذلك التصور لتاريخ وقف الكلمات ووصلها نطمئن في وجود الإعراب ، كما ذهب إلى ذلك قطرب^(١) للتوفى ٨٢٠٦ ، ومن وافقه من المحدثين^(٢) ، لأن ما تخيلناه . من بدء اللغة الإنسانية في شكل مقاطع وكلمات موقوفة إنما يرجع إلى أزمان سحيقة موزلة في القدم ، أما اللغة العربية التي وصلت إلينا نماذج من شعرها ونثرها فتتمثل فيها الظاهرتان على حد سواء ، ظاهرة الوصل التي تقبلور في المحافظة على حركات الإعراب ، ونهايات الكلمة في داخل الجملة أو الجمل المنطوقة بنفس واحد ، وتتمثل فيها أيضاً ظاهرة الوقف التي تعنى التخلص من حركات الإعراب ، أو إحداث التغيير في أواخر الكلمة الواقعة في نهاية الجملة أو الجمل الموقوف عليها .

معنى الوقف من الناحية العضوية :

الوقف يرتبط عضوياً بالرتبتين ونشاطهما ، فهما يمثلان بالهواء في عملية الشهيق ، ثم تبدأ عملية الزفير ، ويستغل الهواء الخارج من الرتبتين في إخراج سلسلة متصلة من الكلمات والجمل للوصول ، حتى إذا نفذ الهواء الخارج من الرتبتين حدثت عملية الوقف .

(١) ينظر ص ٥١ إحياء النحو للاستاذ إبراهيم مصطفى

(٢) ينظر ص ٢٢٠ من أسرار اللغة د: إبراهيم أنيس

وقد تحدث تلك العملية بعد أن ينفذ جزء من هواء الزفير ، وفي هذه الحالة يمكن الوقوف زفيره بإخراج للتبقى منه الذي لم يستغل صوتياً ، ثم بماود الشهيق ، وهكذا دواليك .

وليس هناك من فرق بين عملية الوقف في الحالتين إلا حدوث الوقف اضطراراً في الحالة الأولى ، ووقوعه اختياراً في الحالة الثانية .

وهذا ما أشار إليه العلماء في كتبهم عندما تحدثوا عن الوقف الاختياري والاضطراري ، وأرجعوا ذلك التقسيم إلى تمام للمنى وعدم تمامه ، قال ابن الجزري « وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري ؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا ، فإن تم كان اختيارياً ، وإن لم يتم كان اضطرارياً وهو المصطلح عليه بالفتح »^(١) وهنا نراه قد ربط الاختيار بتمام الكلام لا بسمة النفس ، وقرن الاضطرار بعدم تمامه وليس بضيق النفس ، لسكنته لا بخفي أن اتساع النفس يتيح الفرصة لإتمام الكلام والوقف الاختياري ، أما ضيق النفس فقد يصادف تمام الكلام وقد يوافقه هدم الإتمام ، فيفضى ذلك إلى الوقف الاضطراري ، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في موضع آخر ، فقال « فإنه حيث اضطر القاريء إلى الوقف على شيء () باعتدال قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختصار جازله

الوقف بلاخلاف» (١)، فالناحية العضوية لوحظت في إنشاء الوقف، لاسيما الوقف الاضطرابي .

الوقف ظاهرة صوتية تشكيلية :

الوقف ظاهرة أصواتية خاصة بموقع معين وهو نهاية الكلمة للوقوف عليها، ولذا يميز عنها بعض العلماء بأنها « موقعية النهاية » (٢).

وهو ظاهرة أصواتية تشكيلية، لأن في بحثها « دراسة لسلك الأصوات في الموقع طبقا لما يقتضيه حر » (٣).

وقد لاحظ القدماء « أن الوقف يضعف الحرف » (٤) الأخير من الكلمة الموقوف عليها، ولذا فهو بحاجة إلى تقوية، ويتم ذلك عن طريق إلحاق ذلك الحرف صوتا أو صوتا، فإذا كانت « النهاية للوقوف عليها صوتا من أصوات اللين القصيرة أو الطويلة تمت تلك التقوية بهاء السكت غالبا، وذلك كما في الوقوف على ياء للتكلم المفتوحة في نحو « كتابيه، وحسابيه، وماليه، وسلطانيه »، وكما في نحو « واغلاماه، ووازيداه، وواغلاموه، وواغلاميه »، قال ابن جني : « وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت

(١) ٢٣١/١ السابق

(٢) ١٤٦ مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان

(٣) السابق

(٤) ٢٢٨/٢ المجموع لابن جني

وتوقفه لئلا يتبدد ويقوى في السمع ، وكالوقوف عليه . يضاف الحرف ألحقت الماء ،
ليقع الحرف حشواً فيبين ولا ينفى ^(١) .

ولعل السر في ذلك هو أن الجهاز النطقى عند إخراج الحركات يكون
مفتوحاً ، ويسمح للهواء بالمرور فيه دون عوائق ، وهذا معناه أن صوت
اللين إذا كان في آخر الكلمة تهدد بسرعة مع الهواء الخارج بكمية كبيرة ،
فهبطو ضعيفاً خفياً ، ولذا أنشأ الوقف ماء السكت لتقوية الحركة أو صوت
اللين السابق عليها ، لسكونها صوتاً احتكاماً كما يضيق مجرى الهواء ولا يسمح
بمخرجه دفعة واحدة .

وإذا كان الحرف الموقوف عامية صامتاً فإن تقويته تتم عن طريق صوت
يفششه الوقف أيضاً يقول ابن جني : « لقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف
صوت ، وهو مع ذلك ساكن ، وهو الفاء والتاء والسين والصاد ونحو ذلك ،
يقول في الوقف : ' اِفْ ، اِسْ ، اِمْسْ .. » ثم يقول : فإن هذا الصوت
اللاحق للفاء والسين ونحوهما ، إنما هو بمنزلة الإطلاق في الطاء ، والتسكير
في الزاء ، والتنفش في الشين ، وقوة الاعتماد في اللام ^(٢) ، وواضح من
المقارنة أن الفاء والسين والصاد السواكن قد اكتسبت القوة بذلك الصوت
اللاحق من وقوفها ساكنة موقوفة عليها ، فإذا تغير الوضع من السكون
إلى الحركة ، أو من الوقف إلى الوصل ذهبت تلك التقوية ، لأنها مرتبطة

(١) السابق من الخصائص

(٢) السابق من الخصائص

بموقمية النهاية التي للوقف ، بخلاف الإطباق والتسكير والتنفش وقوة الاعتماد فإنها صفات قرة مركبة في جسم الحرف . وليست مرتبطة بالموقع كالصوت اللاحق ، فتلك الصفات لا تفارق الحروف إذا تغير موقعها ، فالإطباق ملازم للطاء على كل حال ، وكذلك التسكير بالنسبة للراء ، والتنفش مع الشين ، وقوة الاعتماد مع اللام ، أما الصوت اللاحق فإنه يلزم الفاء والسين والصاد في موقمية النهاية في سياق الوقف فقط ، فإن حدث تغيير فيها تبع ذلك انتقاص الصوت اللاحق أو زواله تماما ، يقول أبو الفتح في موضع آخر : « أقوى أحوال ذلك القصويت عندك أن تقف عليه ، فقول : إص ، فإن أنت أدرجته انتقصته بمضه ، فقلت اصبر ، فإن أنت حركته اختزمت الصوت الهمزة ، وذلك قولك : صبر ، فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت الهمزة ، والوقوف عليه بمسكنه فيه ، وإدراج الصاكن يبقى عليه بمضه » (١) .

والأصوات الصامتة إذا وقعت في سياق الوقف لم تسكن على درجة واحدة في حصر الصوت ، فبعضها يسكن الحصر معه تماما ، أي ينحبس الهواء الخارج معه انحباسا تاما خلف أعضاء النطق التي تشارك في إخراجها ، وذلك في الحروف الشديدة كالطاء والذال ، وأحيانا يسكن الحصر بدرجة أقل كما في الحروف المتوسطة كاللام ، وآونة تقل درجة الحصر حتى يتبع للصوت الحرف كما في السين والصاد ، ويسكاد ينعدم الحصر في ألف للد

ولأنه وواو ، حيث لا يكون هناك حصر ولا ضغط بالمرّة ، كل ذلك لا نقيضه بصورة جلية واضحة إلا في سياق الوقف (١) .

هذا ولا يمكننا أن نفصل ارتباط الوقف من الناحية التشكيلية بالنظر في المقاطع الأخيرة من الكلمة للوقوف عليها ، وملاحظة ما يحدث فيها من تغيير ، فالمقطع الأخير من موقعية النهاية قلما يبقى على حاله في الوصل دون تغيير يلحقة ، ومن بين تلك الحالات القليلة المقطع الأخير من الفعل الماضي المختوم بـ « التانيث » كما في الآية « قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت » (٢) ، فالمقطع الأخير وهو عبارة عن (س + ع + س) ينطبق بصورة واحدة في الوصل والوقف ، وربما يكون الذي يمنع من التمييز في ذلك الموضع كون المقطع الموقوف عليه مغلقا ، ومعروف أن اللغة العربية تميل (٣) بصفة هامة إلى المقاطع المنغمة .

وقد عبر المحدثون عن ذلك بقولهم : إن اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة ، ولكنهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة مثل « استفهمتم » (٤) . يضاف إلى ذلك

(١) إجماع ١٧٤/٤ - ١٧٥ من الكتاب ، ٧ ، ٨ من الصناعة

(٢) آل عمران

(٣) ينظر ص ١٦٣ الأصوات اللغوية د. أنيس

(٤) ينظر ص ١٦٤ السابق

أن ثلاثة أرباع المقاطع المنطقة مقاطع وقفية ، بمعنى أنها لا تتحقق إلا في واحدة من موقعيات الوقف غالباً أو دائماً :

- فالمقطع من الشكل الرابع (س + ح ح + س) مقطع وقفى غالباً .
- وللمقطع من الشكل الخامس (س + ح + س س) مقطع وقفى دائماً .
- وللمقطع من الشكل السادس (س + ح ح + س س) مقطع وقفى دائماً (١)

فالحفاظة على المقطع المنطق أياً كان شكله في نهاية الكلمة الموقوفة عليها يتفق مع الذوق العربى الذى يستحسن أو يميل إلى أن يكون المقطع الموقوف عليه مطلقاً ، وقد تأكد لنا ذلك من نتيجة الإحصاء الذى أجريناه على الفواصل القرآنية باعتبارها نهايات وقفية ، فوجدنا أن المقاطع المنطقة تمثل ثمانين بالمائة (٨٠ ٪) من جملة المقاطع الواقعة في نهايات الفواصل موقوفاً عليها .

ثم إن اللصامت الذى في نهاية الفعل الماضى المختوم بتمام التأنيث جىء به لإفادة معنى خاص وهو الدلالة على تأنيث الفاعل ، فلو حدث فيه تغيير

(١) يراجع في ذلك العربية الفصحى ٤٢ وما بعدها - فليش ، ودراسة الصوت اللغوى ٢٦٠ ، والأصوات اللغوية ١٥٥ وما بعدها ، ومناهج البحث في اللغة ١٤٢ ، ودرس في علم أصوات العربية ١٩٢ ، وعلم الأصوات تأليف المبرج ثمر بن دوح شاهين ص ٢٠١ ، ودراسات في التجويد والأصوات اللغوية د. عبد الحميد أبو بكرين ١٢١ ، ١٢٢

بالحذف لأدى ذلك إلى انتفاء تلك الدلالة ، وأدى إلى أن يسكون المقطع الأخير (ض + ح) وهو غير مستساغ لدى الذوق العربي في الوقف ، ويؤدى إلى حذف الحركة وضم الصامت إلى المقطع السابق عليه ، أى ينتهى الفعل (وضعت) إلى (وضع) ، وفى تلك الصورة الأخيرة يلتبس الفاعل للژنث بالفاعل للذكر ، واللغة العربية تميل بطبيعتها الأدائية إلى الوضوح لا إلى الخفاء واللبس .

وهذا كله يعنى أن اللغة العربية حافظت على المقطع الأخير فأبقتة في الوقف كما كان في الوصل لعللة التي اقتضاها السياق ، وهى كونه مقطعا منفصلا محببا لدى الذوق العربي في الوقف ؛ وكون المحافظة عليه مأمنة من وقوع اللبس .

أما الحالات التي يتغير فيها المقطع الأخير الموقوف عليه فهى كثيرة ، فأحيانا يقتضى من ذلك المقطع ، وأحيانا أخرى يزداد فيه ، حسبا يقتضى سياق الوقف ، فقد ثبت لدى الدارسين قديما وحديثا أن الكلمة العربية لا يمكن أن تنتهى بحركة قصيرة في حال الوقف ، وأنه إذا كان المقطع الأخير في الوصل عبارة عن (س + ح) فإن الوقف عليه يؤدى إلى حذف الحركة الإعرابية دائما ، ذلك « لأن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والصبوت (أى الوقف) .. يعتبر عكس الحركة تماما ، فهينه وبين الحركة تناثر » (١) ، يضاف إلى ذلك المقطع المنتهى بالحركة القصيرة

« لا يقع عليه النبر وهو في آخر الدفعة السكلامية أبدا ، وانعدام النبر في هذا المقطع يضعف الحركة في النطق .. ومن ثم تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كهيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى » (١) ، ولذا يقتضى سياق الونف حذف تلك الحركة حذفاً كلياً في الوقف بالسكون ، فيصير الصامت وحده هو الجزء المتبقى من المقطع الأخير ، فينضم إلى المقطع السابق عليه مكوناً مقطعا منلقا صالحا لأن يوقف عليه . ولتتمثل ذلك في نطق الاسم الأخير من الآية « وإني سميتها مريم » (٢) ، فعلى اعتبار الوصل تكون كلمة مريم مكونة من ثلاثة مقاطع هكذا :

- الأول من الشكل الثالث (س + ح + م) = مَرْ

- الثانى من الشكل الأول (س + ح) = حَى

- الثالث من الشكل الأول (س + ح) = مَ

أما في حال الوقف فيتغير عدد المقاطع ، وشكل المقطع الموقوف عليه هكذا :

- الأول من الشكل الثالث (س + ح + م) = مَرْ

- الثانى وهو الأخير من الشكل الثالث أيضا (س + ح + م) = مَ

(١) ٢٧١ السابق

(٢) آل عمران ٣٦

وهذا معناه أن التشكيل الصوتي للكلمة في الوقف يختلف عنه في حال الوصل لعدة التي اقتضاهما سياق الوقف أى أن المعادلة أصبحت كالآتي :

$$\begin{aligned} & \cdot \text{الكلمة في الوصل} = (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) + (\text{س} + \text{ح}) \cdot \\ & \cdot \text{الكلمة في الوقف} = (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح} + \text{س} + \text{س} + \text{ح}) \cdot \end{aligned}$$

وإذا كان المقطع الأخير من الكلمة التي يراد الوقف عليها مختوما بحركة قصيرة بنائية غير شبيهة بحركة الإعراب فإن سياق الوقف يقتضى المحافظة على تلك الحركة في الأعم الأغلب، ويلجأ إلى زيادة صامت بعدها لتفلق المقطع الأخير، وكثيرا ما يكون هذا الصامت (هاء السكت) ، ولنتمثل ذلك في: كتابيه، وحسابيه، وماليه، وسلطانيه، من فواصل الآيات القرآنية : « فأما من أوتى كتابه يومئذ فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه إني ظننت أنى ملاق حسابيه »^(١)؛ « وأما من أوتى كتابه يشمله فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه، ولم أدر ما حسابيه، ياليتها كانت القاضيه، ما أغنى عنى ماليه، هلك عنى سلطانيه »^(٢) - فالمقطع الأخير قبل لحاق هاء السكت مقطع قصير مفتوح (س + ح) ، وهو مقطع ينفر اللوق العربى من الوقوف عليه كما أسلفنا، فتخلصت منه اللغة الفصحى بزيادة هاء السكت

(١) الحاقة ١٩ ، ٣٠

(٢) الحاقة ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩

عليه ؛ ليصير مقطعا منفصلا من الشكل الثالث (س+ح+س) وهو من المقاطع الشائعة (١) في الاستعمال ، بل من أكثرها ورودا (٢) في اللغة العربية ، وبما أنه مغلق فهو محجب لدى الذوق العربي في الوقف بوجه خاص .

وهناك حالات أخرى يتشكل فيها المقطع الأخير حال الوقف بإسقاط جزء منه والتعويض عنه بإطالة الصامت الذي قبل الجزء الساقط ، وذلك يحدث في الاسم المرفوع المنون للوقوف عليه بالتضعيف نحو (هذا خالد) فالمقطع الأخير في الوصل هو الدال المنونة (س+ح+س) ، وعند الوقف تسقط نون التنوين وهي صامت ، وتسقط الحركة الإعرابية أيضا، ويعوض عنها بتشديد الدال ، وينضم الصامتان الناهجان من التشديد إلى المقطع السابق عليهما ؛ ليصير المقطع الأخير مغلقا محتوما بصامتين هكذا : (س+ح+س+س) ، وهو يساوي (لدا) من خالد .

ومعنى هذا أن التشكيل الصوتي لكلمة (خالد) يختلف في الوقف عنه في الوصل ، وهو في الحالين هكذا :

$$\begin{aligned} \text{الكلمة في الوصل} &= (\text{س}+\text{ح}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح}+\text{س}) \\ \text{الكلمة في الوقف} &= (\text{س}+\text{ح}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح}+\text{س}+\text{س}) \end{aligned}$$

(١) ينظر ١٦٥ الأصوات اللغوية

(٢) ينظر ١٤٥ أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي

ومن حالات التنهير أيضا سقوط الجزء الأخير من الكلمة الموقوف عليها
والتعويض عنه بإطالة الصائت الذي قبله ، وذلك كما في الوقف على الفعل
المؤكد بالنون الخفيفة مثلا، إذ يصير الفعل (إَضْرَبْنَ) عند الوقف عليه
(أضربا) والتشكيل للصوتى لمقاطع الفعل المذكور في الوصل والوقف
هكذا :

$$\begin{aligned} \text{الكلمة في الوصل} &= (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) \\ &+ (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) \\ \text{الكلمة في الوقف} &= (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) \\ &+ (\text{س} + \text{ح} \times \text{ح}) \end{aligned}$$

ولنا بعد ذلك أن يُنفسر المقولة المشهورة عن القدماء (الوقف موضع
تنهير)^(١) بأن التنهير من أجل الوقف لا يحدث على سبيل الوجوب ،
وليس بصفة دائمة ولا موحدة في كل النهايات الموقوف عليها ، فهناك نهايات
مقبولة وصلا ووقفا كما أسلفنا ، لكن التنهير هو السمة للنهاية ، وهو يشعل
- من وجهة نظرنا - كل أنواع التنهير من الحذف والزيادة والتعويض ،
والإنشعاف والتقوية ، وشكل المقطع الأخير ورتبته أيضا ؛ « لأن الترتيب
للمقطعي في حالة الوصل مختلف غالبا عنه في حالة الوقف »^(٢) .

وقد يمتد ذلك التنهير إلى موضع النبر أيضا ، ما لم يكن المقطع الأخير
من الأشكال الثلاثة الأخيرة (الرابع والخامس والسادس) ؛ فإن مساحته

(١) ٦٠/١ الحجة في علل القراءات للشيخ

(٢) ٣٧٣ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربى

البنيوية حيثئذ تسمح للنبر أن يتم على الحركة (النواة) قبل أن يتلاشى الصوت في الوقف اعتمادا على بقية المقطع^(١).

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن اللهجات العربية بوجه عام تميل في حالة الوقف إلى نقل النبر من مقطعه إلى المقطع الذي قبله طالما كان المقطع الذي قبل الأخير متحركا ، فإن كان ساكنا لم يتغير موضعه في أية لهجة من اللهجات ، وقد ضرب لذلك مثلا بكلمة (خالد) التي يقع النبر فيها على المقطع الذي قبل الأخير حال الوصل ، وهو (ل) ، فإذا وقف عليها بالسكون حسبما تقضى به طريقة اللغة النموذجية ، انتقل النبر إلى المقطع الذي قبله وهو (خا) ، أما إذا وقف على الكلمة المذكورة كما تقف قبيلة أزد السراة من أهل اليمن فإنها تصير في الوقف (خالدو - خالدو - خالدى) يحذف اللتوين وإطالة الحركة الإعرابية ، ويبقى النبر في موضعه قبل الوقف ، حيث يلزم نلقطع الذي قبل الأخير (ل) ، وفي حالة الوقف بالتشديد مثلما تقف قبيلة سعد بن بكر حيث تقول (خالدّ) بتشديد الدال ، لا يبرح النبر مكانه في الوصل وهو للمقطع (ل) الذي يسكون مع الدال المشددة مقطعا من الشكل الخامس ، وهو صالح لوقوع النبر عليه في نهاية الكلمة دائما^(٢).

(١) ينظر ١٤٧ ، ١٤٨ في اللهجات العربية ، ٧٩ ، ٨٠ التجويد والأصوات

د. نجا ، ٢٠٣ علم الأصوات - يرتيل ما لم يبرج

(٢) راجع ١٤٦ وما بعدها من كتاب : اللهجات العربية

الوقف ظاهرة تستحق الاهتمام :

الوقف ظاهرة لغوية قديمة استمرت انتهاء اللغويين والنحويين ، فتحدثت النحويون عنها في كتب النحو ، وخصوصا بباب مستقل يدعى (باب الوقف) ، وقد أفردوا بالحديث سيوطيه في الكتاب ، ودرج على ذلك علماء النحو من بعده ، وأشار علماء اللغة إلى هذه الظاهرة في أمارات متفرقة من كتبهم ، كآبى على الفارسي وابن جني وغيرها ، وعنى علماء القراءات بهذه الظاهرة أيماء عناية . حتى إنهم أفردوها بالحديث في كتب خاصة بها ، ومن ذلك مثلا :

- ١ - كتاب^(١) الاعتقاد في بيان الوقف والابتداء ، لابن الجزري .
- ٢ - كتاب^(٢) الوقف والابتداء ، للسجاوندي (محمد بن طيفور) .
- ٣ - كتاب طهقات الوقف والابتداء ، لأبى عمرو الداني (عثمان ابن سعيد) .
- ٤ - وقيل له أيضا كتاب المكتفي في الوقف والابتداء^(٣) .
- ٥ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد بن محمد بن عهد السكريم الأشموني :

(١) ذكره ابن الجندري في التثنية ١/٢٢٤ .
(٢) ورد ذكره في السابق ١/٢٢٥ - ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، وفي أخبار التراث العربي ص ٤٠ العدد ٣٦ مارس ١٩٨٨ م
(٣) ذكر السكتايان في أول كتاب المقنع في رسم مصاحف الأمصار
(٣ - الوقف)

- ٦ - المرشد (١) في الوقف والابتداء ، لأبى محمد الحسن بن على بن سعيد المائى .
- ٧ - المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، لشيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى .

هذا ، ولم يخل مؤلف في القراءات صغيرا كان أو كبيرا من الكلام على الوقف ، مما يدل على أهمية تلك الظاهرة ، يضاف إلى ذلك أن الوقف يقابل الوصل ، ويمثل كل منهما مظهرا مهما من مظاهر اللغة العربية ، والعلم بأحدهما لا يقل أهمية عن العلم بالآخر ، ولا ينفى عنه ، فمن يعرف كيف يصل الكلمات والجل ويدرك للعلاقات النحوية القائمة بينها ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول والحال والتهيز ويجر المضاف إليه ... ، حرى به أن يعرف كيف يقف الكلمات والجل ؟ ومتى يستحسن الوقف ومتى يستفتح ؟

وقد بحث النحويون كيفية الوقوف على الكلمات والجل على أساس مما وصل إليهم عن العرب الفصحاء الذين كانوا ينطقون باللغة النموذجية التي أنزل بها القرآن ، أو مما وصل إليهم عن القبائل العربية التي احتفظت لها الرواة بنماذج لهجوية توضح مناهجها في الوقف على أواخر الكلمات ، وقد أرجع بعض النحويين جملة التمهيدات التي تلحق الكلمات للوقوف عليها إلى ثمانية أنواع من التنوير غالبا ، وهي مجموعة في قوله :

(١) ذكر في مقدمة المقصد لتلخيص ما في المرشد المذكور بعده

(زيادة حذف إسكان ونقل كذا التضعيف والروم والإشمام والهدل) (١).

أما علماء القراءات قد أفاضوا في الحديث عن أقسام (٢) الوقف ومراتبها ، فصار لديهم الوقف الاختياري وهو ما يكون بعد تمام المعنى ، ويشمل : التام ، والسكافي ، والحسن ، ويقابلها الوقف الاضطراري ، وهو المصطلح عليه بالتفويج ، وهو ما اشهد تملقه بما بعده لفظاً ومعنى ، كالوقوف على قوله (لا تقربوا الصلاة) (٣) وقوله (فويل للمصلين) (٤) وقوله (إن الله لا يستحي) (٥) ، فهذا ونحوه يتبع الوقف عليه لأنه يوم غير ما أراده الله تعالى ويفسد المعنى المقصود ، ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه .

وقد أدرك العلماء الجوانب المهمة التي تجعل من الوقف ظاهرة جديرة بالنظر والاهتمام ، « فهو ذو دور فعال في الأداء ووسيلة أدائية يستطيع بها

(١) ١٧٥/٢ حاشية الخطري على شرح ابن عقول

(٢) ينظر ٢٢٦/١ النشر في القراءات العشر ، ص ١١. منسار الهندي .

ص ٥ ، ٦ من كتاب المقصد لتلخيص ما في المارشيد ، ص ١٦٧ التجويد وعلوم القرآن - عبد البديع صقر - ط السادسة

(٣) النساء ٤٣

(٤) الماعون ٤

(٥) البقرة ٢٦

المتكلم أن ينقل إلى السامع تأكيداً لفكرة معينة ، وأن يرسم أو يخطط
لفكرة التالية لها ، وأن يصنع منها مواقف من التوتر جنمانية ونفسية ،
وهو بمن أم الوسائل التي عن طريقها يقسم المتكلم كلامه إلى مجموعات
معنوية ، ويسمى بها في صنع السلسلة الإيقاعية »^(١) .

ويبرز الإيقاع الوقفي بصورة جلية وعملية من للنظر في الأساليب المنتشرة
المشتملة على السجع ، إذ لا بد فيها من توافق الفاصلتين أو الفواصل ،
في الصامت الأخير ، ولا بد من سكونه والوقف عليه ، لاسيما عند اختلاف
الحركات الإعرابية ، لأن الفرض هو للزاوجة بينها ، ألا ترى أننا لو لم نقف
في قولنا « ما أبعد ما فات ، وما أقرب ما هو آت » لم يكن الكلام
مسجوعاً ، ولم يحقق الفرض منه وهو تحسين الكلام^(٢) .

وليس ببعيد من هذا نظم الفواصل القرآنية ، الذي يحقق بإبراز ما فيها
من موسيقى قرآنية عذبة ، ولا يتم ذلك إلا بالوقف على تلك الفواصل ،
ونقرأ مثلاً الآيات الأولى من سورة الرحمن التي ختمت فواصلها بحرف
النون « الرحمن (١) علم القرآن (٢) خلق الإنسان (٣) علمه البيان (٤) الشمس
والقمر بحسبان (٥) والنجم والشجر يسجدان (٦) والسماء رفعها ووضع
الميزان (٧) ألا تظنوا في الميزان (٨) وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا

(١) ١٩٥ المختار من كتاب علم الصوتيات مع تغيير طفيف ،

(٢) ينظر ٩٥ ، ٩٦ بقية الإيضاح - عبد المتعال الصديدي

الميزان(٩) - فإننا نلاحظ أن الفاصلة^(١) من الآية الأولى مرفوعة، ومن
الثانية والثالثة والرابعة مفتوحة، ومن الخامسة والسادسة مكسورة، ومن
السابعة مفتوحة، ومن الثامنة مكسورة، ومن التاسعة مفتوحة، وعند
الوقف عليها تصير جميعها ساكنة، فتبرز موسيقاها، وتحن في الأذن نغمة
موحدة تحملها النون الساكنة بما فيها من غنة محببة إلى النفوس.

« فالفاصلة تقع عند الاستراحة في الخطاب بتحسين الكلام بها، وهي
الطريقة التي يبين القرآن بها سائر الكلام »^(٢).

ومن الجوانب المهمة للوقف أيضا تلك الراحة النفسية التي يشعر بها
المتكلم في نهايات الجمل التي يقف عليها، وكذلك الراحة العضوية لأعضاء
خطفه التي تخرج الأصوات أولئك التي تشارك في صنع الكلام كالرئتين
والحجاب الحاجز وعضلات الصدر والبطن، وكما قالوا: « المقاطع التي
يقتضى إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر »^(٣)، أي تحقق له قدرا
من الراحة التي تؤثر في اعتدال نسق الكلام وتجويده وتحسينه.

ولئن كانت المعاني النحوية مرتبطة بوجود الحركات الإعرابية في

(١) لتعرف على معنى الفاصلة وتاريخ تسميتها ينظر ١٣٧/٢١ مجلة مجمع
اللغة العربية

(٢) ٥٣/١ الهرمان في علوم القرآن

(٣) ٤، المقصد للتخلص ما في المرشد

نهايات الكلمات الموصولة فقول^(١) عن الضمة إنها علم الإسناد ، وعن
الكسرة إنها علم الإضافة ، فإن الوقف في بعض صوره لا تسمعى عليه
تلك الوظيفة ، إذ قد يستدل على الحركة الإعرابية أو البنائية ببعضها
كما هو الحال في الوقف بالروم ، وعلى الضمة باستدارة الشفتين كما في الوقف
بالإشمام ، ولذا وصفهما بعض^(٢) المحدثين بأنهما - أى الروم والإشمام -
وسيلتان من وسائل التعليم ، والفرض منهما هدى الناشئين من المتعلمين
إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها .

وحق في حال الوقف بالسكون التمام فقد جوز العلماء^(٣) سقوط الحركات
الإعرابية لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ، كما أنها يستدل عليها
بالموضع أى بالسياق يضاف إلى ذلك أن العامل يدل عليها فيعرف هي به ،
ولذا لم تكن الحركات الإعرابية بحاجة إلى ما يبينها كالحركات المتوغلة في
اللبثام ، قال صاحب^(٤) التصريح « ولا تدخل إهاء السكت في نحو جاء
زيد ؛ لأنه مغرب بالحركات ، وحركة الإعراب تعرف بالعامل ، فلا تحتاج
إلى بيان إهاء السكت » .

(١) ٧٨. إحياء النحو

(٢) ٢٢٣ من أسرار اللغة

(٣) ينظر : قول في الإعراب للاستاذ محمد شوقي أمين ٦٦/٣٧ مجله اللغة
العربية

(٤) ٣٤٥/٢ شرح التصريح على التوضيح

هذا وقد حرص العلماء أشد الحرص على أن تسكون المعاني النحوية سليمة في حال الوقف سلامتها في حال الوصل ، فقررُوا أن كل كلمة تعلق بما بعدها وكان ما بعدها من تمامها لا يوقف عليها ، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على المنعوت دون نعته . ما لم يكن رأس آية ، ولا على الشرط دون جوابه ، ولا على الموصوف دون صفته ، ولا على الراجع دون مرفوعه ، ولا على الناصب دون منصوبه ، ولا على المؤكد دون توكيده ، ولا على المعلوم دون المعلوم عليه ، ولا على المبدل دون المبدل منه ، ولا على إن أو كان أو ظن وأخواتهن دون اسمهن ، ولا على اسمهن دون خبرهن ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ، ولا على الموصول دون صلته ولا على الفعل دون مصدره ، ولا على حرف دون متعلقه ، ولا على الحال دون ذيلها ، ولا على المبتدأ دون خبره ، ولا على القسم دون جوابه ، ولا على القول دون مقوله ، لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر ولا على المفسر دون تفسيره ؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومعتمد له ، وجار مجرى بعض أجزائه^(١) .

ومن غير شك أن معنى الوقف في تلك المواضع مبهمة الحرص على أن يكون المعنى سليماً ، وأن تسكون الدلالة واضحة في ذهن المتكلم والسامع ، وألا يؤم السكلام غير المراد ، فلا يجوز أن يوقف على شيء من ذلك في

(١) ينظر ٢٣٠/١ و ٢٣١ النشر ١٧ ، ١٨ من دار المجدى في بيان الوقف

حالة الاحتيار ، أما إن اضطر المتكلم إلى الوقف على شيء من ذلك باعتباره قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف .

وعلى العكس من ذلك فقد يكون الوقف لازماً إذا ترتب على الوصل توهم غير المعنى المراد ، وذلك كالوقوف على (قولهم) من الآية : « فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يصرون وما يعلنون » (٢) ، لأن وصله بما بعده يومهم أن الجملة الإسمية (إنا نعلم) مقولة للكافرين ، وهذا خلاف المعنى المقصود ، لأنها من كلام الله عز وجل . ومثل ذلك الوقف على فاصلة الآية : « وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار » (٣) ؛ لأن وصلها بالآية بعدها « الذين يعملون العرش ومن حوله » (٤) يومهم البذل من أصحاب النار ، وذلك خلاف المعنى المقصود .

فالوقف الحسن - إذن - له دور كبير في الإرشاد إلى البيني الصحيح كما أن إعراب الكلمات ووصلها يؤدي تلك الوظيفة .

الفصل الثاني

الوقوف بالسكون

أصالة الوقف بالسكون :

السكون أحد الأوجه التي يوقف بها على الكلمة العربية ، بل هو أهم هذه الأوجه جميعا وأكثرها شهوعا ، يدلنا على ذلك واقع اللفظة المنطوقة والمكتوبة على حد سواء ، بمعنى أننا لو أحصينا الوقوف لنال للقرآن الكريم أو محاضر أو خطيب أو قارئ لنشرة أخهار مثلا ، لوجدنا أن أكثر وجوه الوقف شيوعا هو الوقوف بالسكون ؛ ذلك لأن انقطاع النفس ، وقوة القهدير وسلامته ، يقتضى الوقف بالسكون كما هو ملموس نطقا ^(١) .

وكذلك لو أجرينا إحصاء على نص نثرى مكتوب كالقرآن الكريم ، واعتبرنا أن كل فاصلة من فواصله موضع الوقف ، وبخاصة أن « الوقف على رهوس الآي سنة متبعة » ^(٢) ؛ لما ورد في حديث ^(٣) أم سلمة رضي الله تعالى عنها من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية - لوجدنا أن نسبة الوقوف بالسكون تصل إلى أكثر من (٨٠ ٪) من

(١) أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي

(٢) ص ٦ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء

(٣) ينظر تمام الحديث ٢٢٦/١ النثر في القراءات العشر

جملة القواصل ، ولذا قال ابن الجزرى : اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على
أواخر الكلم المتحركة فى الوصل بالسكون لا غير ، لأنه الأصل ^(١) ،
وإنما كان كذلك « لأن لغة العرب أن لا يقف على متحرك ، ولأنه
أخف ، والوقف موضع تخفيف » ^(٢) .

التعريف بالسكون :

السكون هو المصطلح المقابل للحركة ، وهو ليس بصوت ، وإنما هو
علامة عدمية على خلو الصوت الصامت من الحركة ، ولذا فقد جعلوه علامة
على جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر نحو « لم يكتب » أى علامة على
خلو آخر الفعل المجزوم من الحركة ، فالسكون إذن يراد به عدم تحريك
الحرف ^(٣) .

هذا ومع صفته الصوتية المدمية ، فإنه يؤدى وظيفة مماثلة للحركة التى
لها صفة وجودية ، فكما جعلوا الضمة علامة على الرفع ، والفتحة علامة على
النصب ، والكسرة علامة على الجر ، جعلوا السكون علامة على الجزم ،
ولا فرق بين الثلاثة وبينه إلا فى أنها علامات وجودية ، وهو علامة
عدمية .

إذن يمكن تعريف السكون بأنه علامة عدمية تؤدى وظيفة صوتية .

(١) ٧٥ تحبب التيسير فى قراءة الأئمة العشرة

(٢) ٢٦٦ إيراد المعانى من حرر الأمانى

(٣) ص ١٥٢ معجم مصطلحات النحو والصرف

أو كما قيل « السكون وحدة في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أياً كانت هذه الحركة ، فتحة كانت أو كسرة أو ضمة ، فتسكون بينهما قيمة خلافية ، فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف » (١) .

ولذا صلح السكون أن يكون علامة على الوقف ، ولم تصلح لذلك الحركات الثلاث ؛ لأن الوقف - كما بينا في الفصل الأول - يدل على انتهاء النطق وانقضائه ، أو بعبارة أخرى الوقف هو أول مرحلة انعدام النطق والصوت ، أى يمثل « موقعية النهاية » (٢) ، فاختاروا العلامة العدمية - السكون - ليدلوا بها على أول انعدام النطق .

ومن هنا يصبح أن نقول : إن الوقف في أكثر حالاته شيئاً أمر عديم ، وعلامته عدمية ، أما الوصل فهو أمر وجودي ، وعلاماته - أى الحركات - وجودية أيضاً .

ولعل هذا ما أراده الدكتور تمام حسان حين أرجع ظاهرة الوقف إلى « كراهية توالي الأضداد أو كراهية التناظر » (٣) أى تناظر الوقف والحركة أو تضاد الوقف والحركة ، من حيث إن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والوقف عكس ذلك تماماً .

(١) ص ٢٩٥ اللغة العربية معناها ومبناها

(٢) ص ١٤٧ مناهج البحث في اللغة ط ١٩٥٥ م

(٣) ص ٢٧٠ اللغة العربية معناها ومبناها ط ١٩٧٩ م

ولما كانت الحركات الثلاث توصف جميعا بالانطلاق ، حيث لا يوقفها
عائق في مجرى الحلق والغم ، وتوصف بكونها مجبورة ، كان العبء الذي
يتحمله الجهاز اللغوي في إنتاجها متقاربا ، وصار من المعقول أن يتجه الناطق
إلى التخلص منها دون تفرقة بينها في موقعية النهاية ، ويستفيض عنها بقلك
القيمة الاختلافية للمعاجة بالسكون ، التي تتواءم مع الفرض العام من الوقف ،
وهو تحقيق الراحة العضوية لجهاز اللغوي ، والراحة النفسية للعكسكلم .

لوقف على الاسم الصحيح والآخر غير المؤث :

أولا : الوقف على غير للنون :

لم يختلف الناطقون باللغة العربية في أن الاسم المذكور يجوز الوقف
عليه بالسكون إذا كان غير منون مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ،
ولا يخرج تعليل ذلك عما أدمناه منذ قليل من اتجاه الناطق إلى إسقاط
الحركة والتخلص منها لسكونها مظهرا من مظاهر الاستمرار في الأداء ،
في حين أن الوقف موضع راحة ، وفي ذلك نوع من التنافر ، ولذا أسقطت
الحركة .

والسر في سقوطها هو أن الحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية
لا بد لقطعها أن يكون من نوع (ص + ح) ، وهو نوع لا يقع عليه النبر
وهو في آخر الدفعة الكلامية أبدا ، وانعدام النبر في هذا المقطع يضعف^٢
الحركة في اللغوي ... ، ومن ثم تسكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها

عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى (١) .

وسقوط الحركة القصيرة من أجل الوقف يصاحبه تنهير في مقطع النهاية، فيتحول من (ص + ح) إلى (ص + ح + ص) إذا كان مسهوقا بمثله كما في كلمة أحد .

ويتحول إلى (ص + ح ح + ص) إذا كان مسهوقا بمقطع من الشكل الثاني (ص + ح ح) ، كما في لفظي الرحمن الرحيم .
ثانيا : الوقف على المتن :

وإذا كان الاسم المذكور منونا ، فإما أن يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا ، فإذا كان منصوبا وقف عليه في اللة النونجية بإبدال التنوين ألفا كما قال بعض العلماء أو بإسقاط التنوين مع التمهيض عنه بإطالة الحركة السابقة عليه كما قال آخرون ، وسيتأني تفصيل ذلك في موضعه .

أما إذا كان الموقف عليه منونا مرفوعا أو مجرورا فقد سلكت اللة الفصحى في الوقوف عليه مسلسكا آخر ، فآثرت حذف التنوين والحركة الإعرابية منهما ، والوقف عليهما بإسكان الصامت السابق عليهما ، نحو هذا زيد ، ومررت بزيد .

وقد علل النحاة العدول عن الإبدال إلى الواو والهاء ، أو التمهيض بهما

من حذف التنوين كما حدث في حالة للنصب « بأن الواو والهاء حرفان
تعملان في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الهاء ،
زاد الثقل ، بخلاف الألف ، فلم يكن معها ثقل فتركوها على حالها » (١) ،
كما أن الوقف على المضموم بالواو يخرج عن الأصل ، إذ ليس في كلامهم
اسم آخره أو مضموم ما قبلها ، ولو وقف على الجرور بالياء لالتبس
بالمضاف إلى ياء المتكلم » (٢) .

وقد فطن ابن جني سلفا إلى ذلك « وأن بين الياء وبين الواو قربا ونسبا
ليس بينهما وبين الألف ، ألا تراها تثبت في الوقف في المسكان الذي
تحذفان فيه ، وذلك قولك : هذا زيد ، ومررت بزيد ، ثم تقول : ضربت
زيدا » (٣) .

ومن ثم قرر المحدثون أن هناك علاقة قوية ووجها للشبه بين الضمة
والكسرة ، وأنهما تقابلان الفتححة ، « وقد نتج هذا التقارب بينهما من
ناحية عضوية ، هي أن وضع اللسان يسكون أضيق إما يسكون فيهما .. فهو
في الكسرة مطبق تقريبا بجزئه الأمامي على منطقتي اللثة والنار ، وهو في
الضمة مطبق بجزئه الخلفي على منطقة الطبق ، فلكية الهواء التي يسمح لها

(١) ٢٣٨/٢ شرح التصريح

(٢) ٣١٠/٢ المناهج السكافية في شرح الشافية ، ٢١ المقصد للتلخيص

ما في المرشد

(٣) ٢٣/١ سر صناعة الإعراب

بالانطلاق في هاتين الحالتين تسكاد تسكون متساوية ، ولكن شكل غرفة الزين في الفم هو الذي يحدث الفرق بينهما في الطابع . أما في الفتحة فإن اللسان يسكون أكثر ابتعاداً عن الحنك الأعلى ، ومن ثم تسكون كمية الهواء المنطلقة من الرئتين إلى خارج الفم أكبر ، كما أن غرفة الزين تسكون أوسع ، فيتوفر للصوت من القوة في هذه الحالة ما لا يتوفر له في الحالتين السابقتين ، ولذا عد المحدثون صوت الفتحة أقوى الحركات جيمًا ^(١) .

إذن ليست هناك أية غرابة في أن تسكون اللغة النصحى قد خالفت بين النون المنصوب فوقت عليه بالآلف ، وبين المرفوع والمجرور فوقت عليهما بالسكون ، أو بعبارة أخرى « فأساغت الوقف على للقطع المفتوح بنبر الطول في حالة النصب ، وفرت منه في حالتي الرفع والجرح » ^(٢) إلى المقطع المتعلق .

هذا مسلك اللغة ^(٣) النمودجية ، وهناك من القهائل العربية من تعامل النون المنصوب والمرفوع والمجرور معاملة واحدة ، فتهمله ربيعة تحذف

(١) ص ٣٧٧ أثر القراءات في الأصوات وللنحو العربي

(٢) ص ١٠٣ الدراسات البهجية والصوتية عند ابن جني

(٣) وهو بعينه منهج قريش ، انظر ١٤٠ دراسات في فقه اللغة د. صبحي

التنوين مع الفتحة وتقف على للنصوب بالسكون كما تقف على الرفع والجور ، قال شاعرهم الأعشى :

إلى المرء قيسٍ أطبل السرى وأخذ من كل حى عَصَم^(١)
وقال عدى بن زيد :

شئزٍ جنبى كأنى مُهدأ جمل القينُ على الدَفِّ لِمَبر^(٢)
ومما جاء على لفتهم أيضاً :

ألا هذا غمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبى بها هاتماً دَف^(٣)
وعليه قال أهل هذه اللغة فى الوقف : وأيت فرجٌ ، ولم يحك مذبوبه
هذه اللغة ، لسنن حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة ، وقطرب ،
وأكثر الكوفيين^(٤) .

ومن غير شك فإن ربيعة حينما وقفت على اللنون للنصوب بحذف التنوين
والفتحة كانت تبالغ فى تحقيق الغرض العام من الوقف ، وذلك يتمثل
فى تحقيق الراحة التامة للمتكلم ، والراحة فى السكون لا فى الحركة^(٥) ،
وكانت تؤثر المقطع المفلق على غيره فى الوقف فى كل الحالات .

(١) ٩٧/٢ الخصائص ، ٢٧٩/٢ شرح الشافية للرملى

(٢) ٩٧/٢ الخصائص

(٣) ١٦٧/٤ ، ١٦٨ هامش الكتاب ، ٢٠٥/٢ معجم الهمام

(٤) ٩٧/٢ الخصائص

(٥) ص ١٢ أسرار العربية لابن الأنبارى ط دمشق ١٩٥٧ م

وإذا كانت اللغة التوذكجية قد صادفت التخفيف في قلب التنوين ألقاً ، فإن لهجة ربيعة كانت قد بلغت الغاية فوسه عندما حذفت تلك الهمزة ، « ذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقبولة ألقاً معها »^(١) ، فهما كانت الفتحة خفيفة فهي حركة ، « والحركة زيادة مستتقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يأتي بهما إلا لضرورة تدعو إلى ذلك »^(٢) ، وكذلك التنوين فهو حرف زائد جرى به للدلالة على إمكانية لا غير ، ولم يحفل به الرسم والخط ، ولذا لم يسكن وجوده جتمعها في حال الوقف .

وهذه اللهجة المنقولة عن ربيعة هي التي شاعت في العربية الدارجة التي يتكلم بها العرب في شتى الأنظار العربية ، وكأن لغة الكلام العادي هذه لا تبدو أن تكون لغة متطورة عن العربية الفصحى ، فلا يعد أن تكون لهجة ربيعة كانت قد تطورت عن اللغة التوذكجية في الفصحى الجاهلي وصدر الإسلام ، لاسيما أن ذلك يتفق مع قانون تطور اللغات بميلها إلى السهولة والتخفيف .

العلامة الخطية للسكون :

علامة السكون - كما قال أبو حيان - خاء فوق الحرف ، جعلها سيديويه

(١) ٢٧٩/٢ شرح الشافعية للرعي

(٢) ص ١٠٣ إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى

تكتب (خ) ، والمراد خف أو خفيف ، وناقشه للوضع فقال إنما هي رأس جيم ، أو رأس ميم ، وكلاهما مختصر من أجزم ١٠ .
والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما سر من أن الوقف استراحة ، وجعلها بعض السكتاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذي لا شيء فيه من المدد ، وجعلها بعضهم دالا ، وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا ١١

ومن الثابت تاريخيا أن للسكون لم توضع له علامة خطية في القرن الأول الهجري ؛ لأن المصاحف العثمانية كانت قد كتبت في سنة ٢٥ أو ٣٠ هـ بالخط البكوفي ، ولم تكن الكتابة العربية في ذلك الوقت قد عرفت الشكل الضابط ، وظلت كذلك حتى كانت محاولة أبي الأسود الدؤلي (ت ١٦٩ هـ) لضبط المصحف بالشكل ، وذلك أنه أحضر كاتباً وأمره أن يتناول المصحف وأن يأخذ منها يخالف لون المداد ، فيضع نقطة فوق الحرف إذا رآه يفتيح شفتيه ، وتحت الحرف إذا رآه يخفض شفتيه ، وبين يدي الحرف إذا رآه يضم شفتيه ، أما إذا أتبع الحرف الأخير غنة فينقط نقطتين فوق بعضهما ، وأما الحرف الساكن فقد تركه ١٢ :
ولذا فإننا نرجح أن الذي وضع ١٣ علامة السكون هو الخليل بن أحمد ،

(١) ٣٤٠/٢ - ٣٤١ شرح التصريح على التوضيح

(٢) انظر - ٢ ، قصة الكتابة العربية - إبراهيم جمعة - ط دار المعارف المصرية

(٣) يراجع مقال الكتابة العربية بين نموها الرأسي ونمو أفقي مقترح

وأن العلامة التي ذكرها سيبويه وهي رمز الخاء^(٢٦) أصل هذه العلامات المذكورة ، وأنه قد حدث شيء من التصحيف والتحريف لهذا الرمز ، فكتب رأس جيم أو ميم أو حاء أو دالا أو دائرة مفرغة ، وقد يؤكد ذلك النظر في اصطلاحات الضبط الموجود في خاتمة بعض المصاحف حيث جمعت علامة السكون رأس خاء صغيرة بدون نقطة هكذا (ح) ، وهي توضع فوق الحرف لتدل على سكون ذلك الحرف ، وعلى أنه مظهر بحيث يقره اللسان^(٢٧) . نخلو العلامة من النقطة يظن أنه قد تسبب في قراءتها بحركة أو مصحفة .

ولا يفوب عن بالنّا أن علامة السكون المشار إليها ليست خاصة بالحرف المسكن من أجل الوقف ، بل هي علامة على إسكان الحرف أينما وقع ، وعلامة على الحرف الموقوف عليه بالسكون أيضا ، وقد خلت نهائيات الفواصل القرآنية منهما - مع أن الوقوف على ردوس الآي سنة متبعة كما أسلفنا - مراعاة للوصل ؛ « لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف

و للدكتور خليل عساكر ، وهو في ٩٨/١ السجل العلمي للثروة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها ط الرياض ١٩٨٠م

(١) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب

(٢) ينظر اصطلاحات الضبط بتدليل مصحف المدينة المنورة - مجمع

الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، وهي إنما تجوز من الجمل ومدارج
القول^(١) ، ولأنه بمعنى^(٢) القراء كان يعد القرآن كله كالسورة الواحدة ،
فهو وصل السورة بالسورة ، ولا يتمد وقفا معينا ، وإنما ينف عند انقطاع
النفسي .

(١) ٣٣١/٢ الخصائص

(٢) ٢٣٨/١ النشر في القراءات العشر

الفصل الثالث

الوقوف بالإشمام

الإشمام من المصطلحات المشتركة ، فقد يطلق ويراد به خلط حركة بحركة كما في نحو (قيل) ، وقد عرفه بعض النحويين بأنه عبارة عن « النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادا لاشيوعا ، وجزءا للضمه مقدم وهو الأقل ، يليه جزء السكسرة وهو الأكثر » (١) ، ومن مواضع أول الفعل الثلاثي المعتل الوسط ، للماضي المبني للمفعول .

وقد يطلق أيضا ويراد به خلط حرف بحرف ، أو بمهارة أخرى إشمام صامت زائحة صامت آخر ، وذلك ما عرّفه سيويو بالمضارعة ، وعقّله بابا في آخر الكتاب ، قال فيه : « فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بهذا الدال ، وذلك نحو : مصدر ، وأصدر ، والتصدير ، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي ؛ لأنها مجهودة غير مطبقة ، ولم يبدلوا زايًا خالصة ، كرامية الإجحاف بها للاطباق ، كما كرموا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا » (٢)

(١) ٢٩٤/١ شرح التصريح على التوضيح

(٢) ٧٨٤/٤ ؛ ٧٨٤/٤ الكتاب

وهذا النوع من الإشتمام موضعه الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال ، يعنى
لا يكون إلا فى وسط الكلمة ؛ لأن الصاد الساكنة لا تنقم أولا ؛ إذ لا ينفدأ
فى اللغة العربية بساكن .

وهذان المعنيان غير داخلين معنا فى الحديث عن الإشتمام الذى هو أحد
أوجه الوقف على أواخر الكلمات ، ذلك لأن أحدهما يقع فى أول الكلمة ،
والآخر لا يكون إلا فى الوسط ، فهما حالتان من حالات الوصل .

أما الإشتمام الخاص بالوقف فهو مرتبط بآخر الكلمة ، بل ينبوع مخصوص
من ذلك الآخر ، وهو الذى كان منتهيا فى حالة الوصل بضمة إعرابية
أو بنائية غير عارضة ، أما فى حال الوقف فتحذف هذه الضمة ويشار إليها
باستدارة الشفتين فقط ، أى لا ينفك الوقف بالإشتمام عن الوقف بالسكون
وليس العكس صحيحا ، إذ قد يوقف بالسكون دون الإشتمام ، بل هو
الصفة « التى انتظمت معظم القهائل العربية ، وجرت على ألسنتهم جميعا ،
ولم تسكن ثقل أهمية أو فصاحة عن ظاهرة تحريك أواخر الكلمات فى
حالة الوصل ، ولم تسكن أقل شيوعا أو دورانا فى أمواه الناس من ظاهرة
الوصل » (١) :

فالوقف بالإشتمام هو الوقف بالسكون تصحبه استدارة الشفتين للدلالة
على الضمة التى كانت فى حال الوصل وحذفت من أجل الوقف ، وتدمر فيه

الرضى في شرح الشافية بقوله : « الإشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلغظ بتلك الحركة ، بلا حركة ظاهرة ولا خفية » (١) ، وللفصود بالحركة في هذا التعريف الضمة الإعرابية أو البنائية غير المارضة ، فلو كانت الضمة منقولة من كلمة أخرى أو مجتمعة للتخلص من التقاء الساكنين أو كانت في غير الحرف الأخير ولو تقديرا ، لا يوقف عليها بالإشمام ، وكذا ميم الجمع وهاء التانيث ، لا يوقف عليهما بالإشمام لسكونهما (٢) .

وقريب من التعريف السابق قول ابن الجزرى « الإشمام أن تجعل شفقتك على صورتها إذا لفظت بالضمة » (٣) .

والمراد أن تضم شفقتك بعد الإسكان وتذرع بينهما بعض الإنفراج لتخرج منه النفس ، فإراها الخاطب مضمويتين ، فوهم أنك أردت بضمهما الحركة ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن ؛ لأنه ليس بصوت يسمع ، بل هو تحريك عضو (٤) .

ويتضح هذا أكثر إذا عرفنا أن العناصر النطقية في حركة الضمة أربعة هي :

(١) ٢٧٥/٢ شرح الشافية

(٢) ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ من السابق

(٣) ١٢١/٢ النشر في القراءات العشر

(٤) ٣٤١/٢ شرح التصريح

١ - استدارة الشفتين .

٢ - وضع اللسان بإزاء الطبق .

٣ -ذبذبة الأوتار الصوتية .

٤ - بقاء هذا الوضع مدة معينة (زمن الحركة) :

هذه هي الصفات المثالية للضمة ، ويمكن أن تتحقق بها جميعا ، كما يمكن أن تتحقق ببعضها دون بعض ، غير أن المنصر الرئيسي في تسكوينها إنما هو وضع اللسان ، فإذا تحقق مع الجهر كان عندنا صوت ضمة ، وإذا فقدت هاتان الصفتان كان عندنا شكل ضمة ناتج عن استدارة الشفتين ، وهذه الضمة الأخيرة هي المقصودة بالإشمام ، فتعريف الإشمام في الحقيقة هو تصوير الضمة باستدارة الشفتين « (١) » .

لأن الإشمام ليس صوتا أو حركة تسمعها الأذن ، وإنما هو « تصوير مخرج الحركة » (٢) ببعض الأعضاء المشتركة في تسكوينها ، أو بعبارة أخرى هو « الرمز إلى الحركة بالشفتين » (٣) من غير تصويت بها ، ومن ثم قال سيبويه : « وإشمامك في الرفع للرؤية ، وليس بصوت للأذن ،

(١) ٣٦٩ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

(٢) ٢٧٦/٢ شرح الرضى على الصافية

(٣) ٢٢٢ من أسرار اللغة

ألا ترى أنك لو قلت : هذا معن ، فأشمتت كانت عند الأعمى بمنزلة
إذا لم تشمت «^(١)

هذا هو رأى البصريين ، وهو المشهور عند أهل العربية ، وبه أخذ
الفراء كابى عمرو وحزوة والكسائى وخلف ، كما روى عن هاشم وأبى جعفر
وصار الأخذ به مختاراً لجميع الأئمة ، سائفاً لجميع الفراء ، أما الذى نسب إلى
السكونيين من أن الإشمام هو الصوت ، وهو الذى يسمع ، لأنه عند
بعض حركة ، والروم هو الذى لا يسمع ، لأنه روم الحركة من غير نفوه به «^(٢)
فهو اصطلاح خاص بهم فى التسمية ، ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت
الحقائق .

ويبقى سؤال مهم وهو لماذا يقع الإشمام فى الرفع والمضوم دون
النصب والجور ؟

سيبويه يجيب عن ذلك بقوله « فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك
موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفقتك ، ولا تقدر على أن
تفعل [ذلك] ثم تحرك موضع الألف والياء «^(٣) .

يفهم من كلامه أن الشفتين تلمبان دوراً بارزاً فى نطق الضمة ، والدليل
على ذلك أنه قد نسب الواو - والضمة بعض الواو - إلى الشفتين باعتبارهما

(١) ١٧١/٤ الكتاب

(٢) ١٢٢/١ النشر فى القراءات المشـ

(٣) ١٧١/٤ الكتاب

مخرجا (١) لها ، فكذا ذلك الضمة عند سيويه ومن تابعه كابن جني مثلاً
تخرج من الشفتين أو على الأقل تشتركان في إخراجها ، وهذا المخرج أعنى
الشفتين حر الحركة ، ويستطيع الناطق أن يتحكم في تحريكه كيفما شاء ،
فتحرك الشفتين بضمهما أى يعلمهما مستديرتين كتحرريك بعض الجسد
كما قال سيويه (٢) .

أما مخرج الفتحة - وهى بعض الألف - فهو أقصى الحلق عند سيويه
وابن جني ، ومخرج السكسة عندهما - وهى بعض الياء - من وسط اللسان
بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، وهذان المخرجان لا يمكن للناطق أن يتحكم
في تحريكهما دون النطق بما يخرج منهما ، ولذا كان الإشمام غير ممكن
معهما ، لعدم مرونتهما من ناحية ، ولعدم إدراك عيني المخاطب لهما من
ناحية أخرى ، لأنهما أى الحلق ووسط اللسان والحنك « محجوبان بالشفتين
والسن ، فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيهته المخرجين للحركتين » (٣) ،
وقد أدرك ذلك السيوطى عندما قال : « ولا يكون الإشمام في المنعرج
بإدراكه لأن الفتحة من الحلق ، والسكسة من وسط الفم ، ولا يمكن

(١) ينظر ٤/٣١ الكتاب ، ٥٣/١ سر صنادقة الإعراب الأصل
والمامش

(٢) ٤/١٧١ الكتاب

(٣) ٢/٢٧٦ شرح الرضى على الشافية

الإشارة لموضعهما « (٢) » .

فالشفقان من وجهة نظر النحويين لا تلمبان دورا مع الفتحة والكسرة كاللور الذى تقومان به مع الضمة ، وهذا خلاف للقر لى المحدثين من أن الشفتين تلمبان دورا موحدا فى تشكيل الحركات الثلاث ، وكل ما هنالك من فرق هو اختلاف وضعهما مع كل واحدة منها ، حيث (٣) تستديران مع الضمة ، تنفرجان مع الكسرة ، وتسكونان فى وضع محايد مع الفتحة ، والرق بين الانفراج والمحايدة ليس كبيرا ، ويمكن أن تخطئ العين فى إدراكه ، فيلبس أحدهما بالآخر ، بخلاف الاستدارة نهى واضحة مميزة عنهما ، ولذلك اتخذت دليلا على الضمة فى حالة عدم النطق بها .

فالإشمام إذن غير ممكن فى الفتحة لمعجز الحلق عن تصويرها ، وغير ممكن فى الكسرة لمعجز اللسان والجلك عن تصويرها من وجهة نظر سيبيويه ، ولمعجز الشفتين عن تصويرها من جهة أخرى ، قال السيوطى مدركا ذلك : « وإنما لم يمكن الإشمام فى الفتحة والكسرة ؛ لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشفة » (٤) .

(١) ٢٠٧/٢ مجمع الهمام ، وقارن مع ٢٢ كتاب أهرار العربية ط ١٣٠٢ هـ

- ١٨٧٦ م

(٢) ينظر ١٨٨ علم اللغة العام - القسم الثانى : الاصوات ، ٣٥ الاصوات اللوية .

(٣) ٣٧٠ أمر القراءات فى الاجرات والنحو العربى

(٤) ٢٠٧/٢ مجمع الهمام

وهكذا نرى أن الالة في إمكانية الإشمام في المرفوع والمضموم ، وعدم إمكانيةه في المنصوب والجرور علة صوتية ترجع في المقام الأول إلى سهولة تصوير مخرج الضمة من غير تصويت بها ، وإلى صعوبة تمثيل مخرج الفتحة والكسرة دون النطق بهما ، وفضلا عن ذلك سرعة إدراك العين لوضع الشفتين مع الضمة ، وعدم تمييزها بسهولة لشكلهما مع الفتحة والكسرة .

وقد يكون من تمام الحديث أن نذكر هنا أن الإشمام ليست له قيمة بالنسبة للأصمى إلا أن يباشر بيده فهم الوقف ، ولا للمبصر عند الإغلام ، لأن الغرض منه إعلام المخاطب بنوع الحركة الموقوف عليها من غير تصويت بها .

والإشمام وسيلة تعليمية يستخدمها الأستاذ ليرشد بها تلاميذه للمبصرين بحركة ذلك الحرف الموقوف عليه كيف كانت في الوصل ، أو يستخدمها التلميذ المتعلم ليظهر لأستاذه المبصر أنه يتقن ذلك النوع من الوقف بالإشمام ، أما إذا كان القارئ بمفرده لم يسكن له في الوقف بالإشمام فائدة ، لأنه غير محتاج إلى أن يبين بنفسه نوع الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه في الوصل ، اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التجربة .

ولذا يرجع بعض العلماء الوقف بالإشمام إلى اختراع القراء ، ويقول إن الغرض منه "إنما هو هدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات" (١) .

هذا وسيأتي الحديث عن الإشمام في الكتاب^(١) لسيبويه يفهم أن
الإشمام كان من الأوجه التي يقف بها بعض العرب ، وقد وضعت له علامة
خطية وهي النقطة كالتي في قولك : هذا خالدٌ ، وهذا فرجٌ ، وهو
يجهلٌ .

وقد صرح أبو عمرو الداني^(٢) بأن الخليل بن أحمد هو الذي وضع
علامة الإشمام .

(١) ينظر ١٦٨/٤ إلى ١٧٢ من الكتاب

(٢) كتابة النقط ص ١٢٩ وهو مطبوع مع كتابه المقنع في رسم مصاحف
الأمصار

الفصل الرابع

الوقف بالروم

الروم هو أحد الأوجه التي يجوز أن يوقف بها « على أواخر الكلام للتحركة في الوصل التي لا نلحقها زيادة في الوقف » كما جاء في الكتاب لسيبويه ، وتلك الأوجه هي : السكون التمام ، والإشمام ، والروم ، والضعيف .

وقد اختلف اللغويون والنحاة من جانب والقراء من جانب آخر في تفسير الروم ، وفيما يدخله من الحركات ، وفي علاقته بما يسمى الاختلاس ، وسنبين ذلك فيما يلي :

أولا : رأى القحويين واللغويين :

علماء النحو واللغة لا يفرقون بين الروم والاختلاس في المفهوم ، فكلاهما . معناه إخفاء الحركة ، أو إضعافها ، أو الإتيان بها ناقصة غير تامة ، وذلك فتبينه من التعريفات الآتية :

١ - يقول ابن يعيش : وأما الروم فصوت ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا (١) .

٣ - ويقول الرضى : الروم الإنيان بالحركة خفية حرصاً على إيصال الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل (١).

٣ - ويقول الشيخ زكريا الأنصارى : الروم هو أن تأتى بالحركة خفية ، أى بصوت ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتمها ، بل تحتسبها تنبيهاً على حركة الوصل مع تمصيل بعض النرض من الوانف (٢) .

٤ - ويقول الشيخ خالد الأزهري : الروم هو إخفاء الصوت بالحركة ، فلا يتمها بل يختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل ، قاله الجاربردى (٣) .

هكذا نجدهم يسوون بين الروم والاختلاس في المعنى الذى هو نقص الحركة الموقوف عليها بالتقليل من كيتها « فالفرق بين الحركة في هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا أكثر ولا أقل ، وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركات : أقصرها حركة هذه الظاهرة ، يليها الحركة للألوفة لنا ، يليها ألف اللد أو واو اللد أو ياء اللد » (٤) .

والمفحص لمصطلح الروم والاختلاس يجد أن الأول يعنى الانجاء إلى تمصيل الحركة من غير وصول إلى الحركة التسامة ، أما الثانى وهو

(١) ٢/٢٧٥ شرح الرضى على الشافية

(٢) ٣٠٧/٢ المناهج الكافية شرح الشافية

(٣) ٣٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٤) ص ٢٢٢ من أسرار اللغة

الاختلاس فهو عبارة عن إنقاص الحركة المشبعة والاتجاه بها نحو السكون من غير وصول إلى السكون التام .

وقد أُلح إلى ذلك عهري اللاويون ابن جنى عندما قال « ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو أحصى وأعصى ، فهو وإن كان مخفى بوزنه محركا . . ، فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالإهابة بالسكن نحو الحركة ، وهو لذلك ضرب من المضارعة ، وأخفى منها الإشمام ، لأنه للمبين لا للاذن »^(١) .

وحديث ابن جنى عن الإخفاء والروم جاء في سياق الكلام عن الإدغام بمعناه العام وهو التقريب ، وذلك يدخل فيه تقريب الصامت من الصامت ، وتقريب الحركة من الحركة ، ويشمل أيضاً - كما في النص السابق - تقريب الحركة من السكون وذلك يعبر عنه باختلاس الحركة أو إخفائها أو إضعافها ، ويشمل كذلك تقريب السكون من الحركة مثلما يحدث في الروم ، وذلك ظاهر من كلام ابن جنى ، ومن المعنى اللغوي للروم وهو طلب الحركة ، إذ يقال « رامه يرومه روما ومراما : ملهه »^(٢) .

فالروم وإن كان يشارك الاختلاس في كونه بعض حركة إلا أنه يختلف عنه في أنه إنشاء بعض الحركة ؛ لأن الأصل في الوقف أن يكون

(١) ١٤٤/٢ - ١٤٥ الخصائص

(٢) ٣٩٧/١ المدجم الوسيط - روم ،

بالسكون التام ، فإذا منّ لوائف أن يشير إلى الحركة زاد على السكون
بعض حركة من جنس التي كانت في حال الوصل ، بدليل أن الذي يقف
بالروم لو أفرط في رومه لوصل إلى الحركة الكاملة ، أما الاختلاس فهو
إتقاص الحركة ، يدل على ذلك أن المختلس لو أفرط في اختلاسه الحركة
لأداه ذلك إلى السكون التام ، وقد يما نشأت مشكلة بين النحويين والقراء
بصد ما أثار من قراءة أبي عمرو بن العلاء ، يقول ابن جني : « ألا ترى
إلى قراءة أبي عمرو » مالك لا تأمننا على يوسف » (١) مختلساً لا محققاً ،
وكذلك قوله عز وجل : « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » (٢) مخفى
لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فتوبوا إلى بارئكم » (٣) مختلساً
غير ممكن كسرة الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى
أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب
اختلاس هذه الحركة لا حذفها الهمزة ، وهو أضبط لهذا الأمر من القراء
الذين رووه ساكناً » (٤) ، فالنحويون ومنهم سيهويه ، واللفويون ومنهم
ابن جني يضيفون قراءة أبي عمرو بأنها لا تمسح أن تكون اختلاصاً
للمحركة الإعرابية في (تأمننا - يحيي - بارئكم) بقصد التخفيف ، لأنه

(١) يوسف ١١

(٢) القيامة ٤٠

(٣) البقرة ٥٤

(٤) ٧٢/١ الخصائص لابن جني

لا مبرر لحذفها بالمرّة ، أما القراء ومعهم اليزيدى فقد رووا أن أبا عمرو كان يسكن الأواخر ويحذف تلك الحركة كراهية لقوالى الحركات (١) .

ولعله قد وضع الفرق بين الروم والاختلاس من حيث إن الأول إنشأ حركة ناقصة أو ضعيفة أو خفيفة في الموضع الذى يصح فيه الوقف بالإسكان ومن حيث إن الثانى إقتصاص الحركة في اللوق الذى يبنى فيه أن تكون تامة ، والإفراط في إقتصاصها يؤدى إلى السكون القام « والإسكان في موضع التحريك محسكى عن لغة نعيم » (٢) .

وثمة فرق آخر وهو أن الروم خاص بآخر الكلمة في حال الوقف ، أما الاختلاس فيسكون في حال اللوصل أيضاً كما ترشد إلى ذلك قراءة أبى عمرو للآيات .

وغير خاف على أحد أن الروم عند النجوى بين البصريين^(٣) يفتقر عن الإشمام في أمرين :

الأول : هو أن الإشمام ليس بصوت ، وإنما هو الإشارة إلى الضمة باستدارة الشفتين ، ويدركه البصير دون الأعشى أو بمباراة أخرى تدركه

(١) انظر ٧٧ ، ٧٨ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه

(٢) ص ٦٨ ج ٣٧ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة « قول في الإعراب » لمحمد شرقى أمين

(٣) السكونيون يقولون به . كس رأى البصريين . ينظر ١٢١/٢ النشر

البين لا الأذن ، أما الروم فهو التصويت بهمض الحركة والإدراك فيه للأذن .

الثاني : أن الإشمام لا يقع إلا في الرفع أو المضموم ، أما الروم فيقع في الحركات^(١) الثلاث : الفتحة والضمة والكسرة ، ولكنه « في الفتوح ليس بحسن لأنه غير مضبوط خلفه الألف »^(٢) « ويحتاج إلى رياضة خلفه الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة »^(٣) .

ثانياً : رأى القراء :

لعل أجمع النصوص التي توضح رأى القراء في معنى الروم وعلاقته بالاختلاس ذلك الذي أورده صاحب الإتحاف قائلاً « أما الروم فهو الإنوان بهمض الحركة وقفاً ، فلذا ضعف صوتها لقصر منها ، ويسمى القريب المصغى ، وهو معنى قول التيسير^(٤) : هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً ، وهو عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء ، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد ، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر .

(١) الحركة العارضة ، وحركة ميم الجمع ، لا يشار إليهما بروم ولا إشمام لذهابهما عند الوقف أصلاً ، وكذلك هاءات التأنيث لا ترام ولا تنضم لكونها ساكنة ولاحظ إياها في الحركة . ينظر : ص ٧٦ تحبير التوسين

(٢) ص ٢١ المقصد لتلخيص ما في المرشد من الوقف والابتدا

(٣) ٢٠٧/٢ جمع الهوامع

(٤) ص ٧٥ تحبير التيسير لابن الجوزي

والروم يشارك الاختلاس في تمييز الحركة ، وبخالفه في أنه لا يكون في فئح ولا نصب ، ويكون في الوقف فقط ، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب والاختلاس يسكون في كل الحركات ، ولا يختص بالوقف ، والثابت فيسه من الحركة أكثر من الذاهب ، وقدره الأمازى بشاق الحركة ، ولا يضبطه إلا للشافعية ^(١) .

وهذا النص يضع أيدينا على أهم الفروق بين وجهة نظر اللغويين والقراء ويمسكن تلخيص ذلك فيما يلي :

١ - يقطا بقى رأى الجميع في أن الروم لا يكون إلا في الوقف ، وأن الاختلاس يكون في الوقف والوصل .

٢ - يرى جمهور اللغويين والنحويين أن الروم والاختلاس يدخلان أو يقتضيان في كل الحركات نجا هذا الفتحة اللزوجة التي تبدل ألفا في الوقف في اللفظة التوضيحية ، أما قهولة رهوة التي تقتلص من الفتحة واللغويين وتقف بالسكون فلا مانع ^(٢) عند من يقلدها أن يقف بالروم أيضا .

أما جمهور القراء فيفرون بين الروم والاختلاس ، فهمنون أن يقع الروم في كل مفتوح ومنصوب ، ووافهم على ذلك القراء وأبو حاتم ؛ لأن روم الفتحة « يشبه الثوباء فينضى إلى تشويه صورة الفم » ^(٣) ،

(١) ص ١٠١ إتحاف فضلاء البشر

(٢) ينظر ٢/٢٧٥ شرح الشافية للرحى

(٣) ٢/٢٤١ شرح المعصريح على التوضيح

أو « لأن الفتح لا يجره له خلفته ، ويجزؤه كله » (١) ، ويجيزون الاختلاس في كل الحركات .

٣ - لم يفرق علماء اللغة والنحو بين الروم والاختلاس من ناحية السكينة ولم يرد عنهم تحديد لها - فيما أعلم - إلا في وصف السيوطي لحركة الروم بأنها « تسكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون » (٢) أي نصف حركة قصيرة عادية تنطق بسرعة . أما علماء القراءات فيرون أن الثابت في حركة الروم أقل من الذاهب أي أنها تقل في السكينة عن نصف حركة عادية ، بينما تبلغ الحركة المختلطة مقدار ثلثي الحركة العادية ، وهذا كله يحتاج في ضبطه إلى المشاهدة .

٤ - الزمن الذي يستغرقه النطق بحركة الروم أقل منه في النطق بالحركة المختلطة عند القراء ، وزمن الأخيرة عندهم أقل من زمن الحركة التامة .

التحليل الصوتي للروم :

من المعلوم أن أية حركة كاملة لا بد أن تتوافر فيها العناصر النطقية الثلاثة :

١ - وضع اللسان بالنسبة لسقف الحنك الأعلى ، أي مراعاة درجة ارتفاعه وانخفاضه مع تحديد الجزء الذي يرتفع وينخفض ،

(١) ٢٧٥/٢ شرح الشافية للرحبي

(٢) ٢٠٧/٢ معجم المبراع

٢ - هيئة الشفتين من حيث الضم والانفراج والمحايدة .

٣ -ذبذبة الوترين الصوتيين .

٤ - بقاء هذا الوضع مدة زمن الحركة .

هذه هي العناصر الضرورية للنطق بالفتحة أو بالكسرة أو بالضممة كاملة ، فإذا نقص الزمن الذى يستغرقه النطق بالحركة الكاملة ، وانعدمت ذبذبة الوترين الصوتيين كان الناتج حركة مهموسة ، ولذا وصفت بأنها أضعف صوتا أو أخفى صوتا من الحركة الكاملة ، وكان للناتج حركة قصيرة من حيث الزمن .

(ومعنى ذلك أن الحركة فى الروم أو فى الاختلاس تكون أقصر زمنا كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضعاف الصوت بها ، مثلما يحدث فى حالة « الإسرار أو الوشوشة » ، ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين واندفاع الهواء فى مجرى الصوت ، مع قصر نسبي فى المدة التى يستغرقها النطق بها) (١) .

فالفرق بين الحركة فى الروم والاختلاس وبين الحركة الكاملة حاصل فى السكينة وفى الجهر ، وليس فى السكينة فقط كما قد يفهم من كلام بعض المحققين (٢) .

(١) ص ٣٧٠ أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى

(٢) ينظر ٢٢٢ من أسرار اللغة

الغرض من الروم :

١ - يقول سيدهويه في بيان الغرض من الروم : « وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوا من حال ما لزمه إسكان على كل حال ، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ماسكن على كل حال ، وكذلك الذين أشعروا ، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا «^(١) ، فالذى يقف بالروم أو بالإشعار إنما يرمى إلى تنبيه السامع على أن الوقوف عليه حرف متحرك في الوصل ، وفي ذلك أيضا دلالة على نوع تلك الحركة :

٢ - يضاف إلى ذلك شيء آخر وهو أن الغرض من الوقف بالروم تحقيق التخفيف بحذف الحركة : « لأن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى المسكون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك «^(٢) ، وحيثما يقتضى المقام إثبات بعضها دون البعض الآخر ، يسكون ذلك أنسب من حذفها بالمرة ، ومن إنباتها كاملة ، « فإشباع الحركة والحرف أو إسماعهما من أصول العربية ، وإن العربية لم تأخذها عنوة أو جفوة ، ولسكن الفضل معق ، وقوة بيان «^(٣) .

٣ - هذا وربما كان الغرض من الوقف بالروم نحولا إذا كان الإسكان

(١) ١٦٨/٤ الكتاب لسيدهويه

(٢) ص ١٠٣ إحياء النحو نقلًا عن ابن يعيش في شرح المفصل

(٣) ص ١٢٩ ج ٢٩ مجلة مجمع اللغة العربية

يس وجه الإعراب بشيء من الشهمة ، وذلك كما في الآية السكرية » فقال رب إني لما أنزلت إليّ من خير فقير « (١) والآية » وفوق كل ذي علم عليم « (٢) ، إذ لو وقف عليهما بالسكون التام ربما توهم من قلت درايته بهلم النحو أن الفاصلتين مجرورتان ، مع أنهما مرفوعتان ، لسكون الأولى خبراً لأن ، ووقوع الثانية مبعداً ، ولا يخلو ذلك من الشهادة بالصلة بين حركات الإعراب وهي أدلة على المعاني وبين الوقف بالروم (٣) .

٤ - ويمكن أن يكون الغرض من الوقف بالروم في بعض الوقع صرفياً ، كأن يفصل ببعض الحركة بين المذكر والمؤنث ، وذلك في كل ما له صورة واحدة في التذكير والتأنيث عند الوقف عليه بالسكون ، كالتاء والكاف للتصلبتين عندما يكونان ضميرين للمتخاطب أو للمتخاطبة ، ومثلهما أنتَ وأنتِ ، وإياك وإياكِ ، قال ابن يعيش مثبتاً بعض ذلك : (ألا تراكم تفصل فيه (في الروم) بين المذكر والمؤنث في أنتَ وأنتِ ، فلو لا أن هناك صوتاً لما فصلت بين المذكر والمؤنث » (٤) .

تاريخ الروم وعلامته :

لقد كان ما ذكره ابن الجزري في كتابه النشر (٥) من أن القراء « لم

(١) القصص ٢٤ (٢) يوسف ٧٦

(٣) ينظر ص ٩٠ إحياء النحو

(٤) ٦٧/٩ شرح المفصل لابن يعيش ، وأصل الهمزة في ٣٢٨/٢ من الخصائص

(٥) ٢٩٧/١ النشر في القراءات العشر

يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد اليوسان والتدعيم « موجهاً إلى بعض (١) علماء اللغة في العصر الحديث بأن الروم والإشمام لا يمتنان إلى وقف العرب على الكلمة بصله ما ، وأنهما من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات ، وقد انساق وراء ذلك الرأي البعض معزواً إياه بأن «العرب قوم ينطقون على سمعيتهم فعندما يقفون لا يحسبون حساباً للحركة التي يقفون عليها ، يحملهم يشيرون إليها بحركة عضلية من الشفاه كتلك التي تكون في الإشمام ، وأن العربي يقصد من وراء وقفه إلى الراحة ، وأية راحة يحصل عليها من رومته للحركة ؟ فنطقها أو إخراجها دفعة كما تعود عاينه في الوصل أسهل من تعدد إضعافها » (٢) .

وليس ذلك الرأي من القوة بكان ، لأن الثقات من العلماء قد صرحوا بنقل الروم والإشمام عن العرب ، وأنهما من الأوجه المحسكية عنهم في وقوفهم ، قال سيديويه « حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب » (٣) ونصوا أيضاً على أنه قد وردت بهما الرواية عن السكونيين وأبي عمرو ، وأنهما من الاختلاف الأدائي الذي ثبت تواتره كما نص على ذلك أئمة

(١) ص ٢٢٣ من أسرار اللغة ، وقارن مع ٣٧٤ أثر القراءات في الاصحاح والنحو العربي

(٢) ٣٧٨ - ٣٧٩ اللهاجات في الكتاب لسيدويه أصولاً تاريخية

(٣) ١٦٩/٤ الكتاب

الأصول ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، والرواية تصلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضاف إلى ذلك أن من نقلهما أو قرأ بهما من اللغات ، وقد قال^(١) ابن الجزرى : ما نقله ثقة ولا وجه له فى العربية قليل جدا ، بل لا يكاد يوجد ، فنقل الخليل بن أحمد لأروم عن العرب ، ووضع له علامة خطية هكذا (—) ، وقراءة أبي عمرو به يدلان دلالة قاطعة على أنهما من بعض العرب .

(١) ينظر النشر ١/١٦ ، ١٧ ، ٣٠ ، ومجيب التيسير ص ٧٥

الفصل الخامس

الوقف بالتضعيف

تمهيد في الحديث عن المصطلح :

الوقف بالتضعيف قد يقال له الوقف بالثقل^(١) ، وقد جرى سيهويه في الكتاب على استعمال المصطلحين ، فقال في أحد المواضع « ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا ينقلها في الوصل »^(٢) ، وذكر المصطلح الآخر وهو التضعيف في كتابه عدة مرات ، فقال مبينا كيفية الوقف على المرفوع والمضموم : « فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه : بالإشمام ، وبغير الإشمام كما تنقف عند الجزوم والساكن وبأن تروم التحريك ، وبالتضعيف »^(٣)

وقال في بيان الوقف على المنصوب والمجرور « وأما ما كان في موضع نصب أو جر ، فإنك تروم فيه الحركة وتضائف وتفضل فيه مانفعل بالجزوم على كل حال »^(٤) ، وقال في بيان علامة الوقف بالتضعيف « وبالتضعيف

(١) ٢٠٧/٢ مع الروائع

(٢) ٢٩/١ الكتاب

(٣) ١٦٨/٤ السابق

(٤) ١٧١/٤ السابق

« الشين » (١) ، وأوضح بالمثل أن الوقف بهذا الوجه استعملته العرب ، فقال
« وأما التضعيف فنقولك : هذا خالد ، وهو يحمل ، وهذا فرج » ، حدثنا
بذلك الغليل عن العرب » (٢) ، وقال في مشال المجرور والنصب
« وأما التضعيف فهو قولك : مروت بخالد ، ورأيت أحمد » (٣)

هكذا نجد سيمويه استعمل مصطلح (التثقيف) و (التضعيف) في
الدلالة على أحد وجوه الوقف على أواخر الكلم للمحركة في الوصل ،
لكن تكرار الثاني يوحي بأنه المصطلح الحقيقي ، لسكونه صريحاً في
زيادة صامت من جنس الصامت الموقوف عليه ، وذلك بخلاف التثقيف
الذي يرد بعمان أخرى (٤) ، مثل ردة الصلات إلى الهاءات ، ورجة صلة
المجاءات قياساً على صلة الهاءات ، ومثل استعماله في ضد التخفيف بمعنى تسهيل
الهمزة ، ولذا أقنصر أكثر اللهاء على استعمال مصطلح التضعيف في حديثهم
عن الوقف به .

الوقف بالتضعيف عند النحويين :

جاء في شرح الفصل : وأما التضعيف فهو أن تضعف الحرف الموقوف

(١) ١٦١/٤ السابق

(٢) نفس الموضع من السابق

(٣) ١٧٣/٤ السابق

(٤) ينظر ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، القواعد والإشارات في أصول القراءات -

للحموي

عليه بأن 'يزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام ، نحو هذا خالف' ، وهذا فرج' ، وهذا بالتضعيف إنما هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة » (١) .

وقد وضع النحويون له شروطاً مجملها أن يكون الحرف للوقف عليه متحركاً صحيحاً غير همزة ، وألا يكون ما قبله ساكناً ، فلا يوقف بالتضعيف على ما كان آخره ساكناً نحو (قم) ، لأن التضعيف كاللوض من الحركة ولا يوقف به على اللعلل نحو (رأيت القاضي) لنقل حرف اللام ، ولا يرد فيما آخره همزة نحو (السكّال) لأن الهمزة لا تضعف ولا ولا يضعف فيها في موضع اللام ، ولا يقع فيما قبل آخره ساكن نحو (زيد وعمر) لثلاث تجمع ثلاثة سواكن ، الذي قبل الآخر ، وللدغم ، والموقوف عليه (٢) ، وأجاز عهد الفاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة ، كسميد وثمود (٣)

والغرض من الوقف بالتضعيف : بيان أن الآخر محرك في الأصل ، ولذا يتمتع بتضعيف المفعول المنصوب لظهور حركته بتمامها ، إلا على لغة ربيعة فإنهم يحذفون التنوين ، ولا مانع عندهم من التضعيف (٤) .

والإلامنة الخطئية للوقف بالتضعيف رأس شين صغيرة تجعل فوق الحرف

(١) ٦٧/٩ شرح المفصل

(٢) ينظر ٧٠/٩ من السابق ، ٣٤١/٢ شرح التصريح

(٣) ٣١٥/٢ شرح الشافية للرهى

(٤) ينظر ٣١٦/٢ من السابق ، ١٧٧/٢ حاشية الحميرى على ابن عقيل

الوقوف عليه هكذا (س) وهي من اختراع الخليل بن أحمد (١) .
رأى الحديثين :

بعض الحديثين يقصور أن هناك شبهة ما بين الحرف للوقوف عليه
بالضميم وبين الحرف المنقلب ، وينحصر ذلك الشبه في أن كلا منهما
عبارة عن صوت صامت يقيم صوت في سياق الوقف ، فحروف الفلقلة
المجموعة في قولهم (قطب جسد) هي عبارة أصوات شديدة انفجارية
تتشرك في خاصة مميزة لها عن بقية الأصوات ، وهي أنها يقيمها (صويت)
أي صوت خفيف قصير عند النطق بها ساكنة ، وذلك - كما يقول ابن جني -
« لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط
وذلك نحو الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، وبعض العرب أشد
تصويقا » (٢) .

وهذا الصوت التابع مرجمه إلى أن في هذا النطق تحقيقا كاملا لتواص
هذه الحروف أي تحقيقا للانفجار والجهر ، وذلك يستدعي جهدا كبيرا
من الناطق ؛ لأن شدتها تعني حبس الهواء عند نقطة ، حيسا تاما ، ولأن
جهرها يعني عدم جريان النفس معها ، لاقتراب الوترين الصوتيين اقترابا
شديدا يسمح بتسرب أقل مقدار من الهواء ، ومن ثم وجب انهماكها بصويت
أو حركة خفيفة ، فتنتقل هذه الحروف من السكون إلى شبه تحريك ،

(١) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب ، ص ١٢٩ المقنع في رسم مصاحف الأمصار
للداني

(٢) ٧٢/١ سر صناعة الأعراب

فيتحقق نطقها كاملاً بكل صفاتها من شدة وجهر^(١).

وكذلك التشديد الذى يلاحظ فى الحرف الموقوف عليه بالتضعيف ، فهو - عند الدكتور تمام حسان - ناتج عن التأتى فى نطق الحرف الأخير الساكن « وليس للقعود به تضعيف الحرف ، وإنما هو شبيهة بقليلة بطبيعة للحرف الموقوف عليه ، وهو يلاحظ فى يومنا هذا فى إلقاء الإملاء على التلاميذ ، وفى كلام المحاضرين المتأنين والمتأنتين ، ويلاحظ فى وقف الدكتور طه حسين على جمل كلامه حين يحاضر ، فهو يجعل تشديد الحرف الأخير للسكن للوقف وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعى ؛ لإرادة التأكيد أو أى معنى آخر مناسب » (٢) .

فالتشديد أو التضعيف الذى هو أحد الأوجه الواردة عن العرب فى الوقف على أواخر الكلم المتحركة فى الوصل معناه المبالغة والتأتى والتأنى فى نطق الصامت الأخير المسكن من أجل الوقف ، ومهما زادت تلك المبالغة فهى لا تصل إلى حد أن يسكون الحرف الموقوف عليه بمبالغة الصامتين الساكنين ، وصاحب ذلك رأى يرى أن هذه الظاهرة تشترك فيها كل الصوامت بما فيها المهمزة إذا وقعت طرفاً كما فى كلمة (بناء) ، وأن التبرقبة على وجود التشديد بذلك المفهوم عند عدم القصر ، وهو بذلك يخالف النحويين فى أمرين :

(١) ينظر ١٤٨ علم اللغة العام - القسم الثانى : الأصوات

(٢) ص ٢٧٢ اللغة العربية معناها ومبناها

أولاً : في مفهوم التشديد أو التضميف ، ومعناها - كما قال ابن يعيش -
 « أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام
 نحو هذا خالد ، وهذا فرج » ، أما معناها عند الدكتور تمام التائي والتأنيق
 وزيادة الضغط على الحرف الموقوف عليه .

وثانياً : في محل التشديد أو التضميف ، وهو عند النحويين الصامت
 الأخير للمسكن من أجل الوقف إذا تحققت فيه شروط معينة ، وهي التي
 أوجدها فياسبق ، ومنها ألا يكون الصامت الأخير همزة ، أما الدكتور تمام
 فقد نص على مخافة هذا الشرط ، وأن التشديد بالمفهوم الذي ذكره يقع
 في الهمزة كما يقع في غيرها ، وقد يفهم^(١) من مجمل كلامه أن ذلك التشديد
 يمكن أن يقع في مثل « قم » ، وزيد وعمرو ، وسعيد وثمود « لعدم وجود
 مانع من ذلك في رأيه .

ومن الواضح أن القدامى والمحدثين عندما يتحدثون عن ظاهرة الوقف
 بالتضميف يتعمدون نكس الكلمات التي يستحق الحرف الأخير منها أن
 يضمف عند الوقف عليه بحسب صيغة الكلمة ومادة اشتقاقها ، فالوقف
 بالتضميف على الفواصل القرآنية (ويقولوا سحر مستمر)^(٢) ، (وكل أمر
 مستقر)^(٣) ، (في يوم نحس مستمر)^(٤) ، (عذاب مبقر)^(٥) ،

(١) ويفهم ذلك أيضاً من كلام الدكتورة فاطمة محبوب ص ١٤٢ علم اللغة

(أدعى وأمر) (١) وكذا على أمثالها من فواصل الكلام وقوافي الشعر مما يتكلم به الناس ، ويقرأ به كل القراء ، وذلك منهج اللغة التوجيهية في الوقف على المضعف الآخر ، ولا يصلح مثالا على ظاهرة الوقف بالتضعيف ، ولذا قالوا (٢) لم يؤثر التضعيف عن أحد من القراء إلا خاص في (مسقط) (٣) الواردة في سورة القمر أيضاً ، وأمثلة سيويه التي أوردها في الكتابات : « هذا خالدة » وهو يوصل ، وهذا فرج » ، ومررت بخالدة » ورأيت « أحمدة » (٤) خير شاهد على استبعاد المضعف الآخر بحكم الاشتقاق من الظاهرة اللهجية ، وحصرها في التشديد أو التضعيف الذي ينشئه الوقف .

وعلى كل فالصامت المشدد في آخر الكلام يزيد في الطول عن نظيره الساكن غير المشدد ، لأن « التشديد مدة » للعرف الصامتة ، وهو نظيره للحروف الصائتة أي الحركات « (٥) ، وقد ثبت أيضاً أن النطق بالتشديد الساكن في آخر المجموعة الكلامية يستغرق مدة من الزمن هي أطول من زمن المفرد الساكن الأخير « (٦) .

(١) القمر ٤٦

(٢) ينظر ٣٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح ٤/٢١٠ حاشية الصبان على الأشعرى

(٣) القمر ٥٣

(٤) ١٦٩/٤ ، ١٧٢ الكتاب

(٥) ص ٥٣ التطور النحوي لغة العربية

(٦) ص ١٥٧ ، ١٥٨ مناهج البحث في اللغة

يضاف إلى ذلك أن النبر لا يفارق المقطع الصوتي الأخير الذي يشتمل على ذلك الصامت المشدد الموقوف عليه ، فأحد أسهاب وقوع الظاهرة - كما يبدو - هو « أن أصحابها كانوا ينبرون نبرا شديدا على آخر الكلمة عند الوقف »^(١) ؛ لأن شرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر أن يسكون أحد نوعين :

ساكن + لين طويل + ساكن
أو

ساكن + لين قصير + صونان ساكنان

ففي حالة الوقف على مثل «خالد» مع بقاء النبر في موضعه يجب أن تصبح الكلمة على أحد وجهين : إما « خالد » أو « خالهد » ، وقد اتخذت لهجة سعد بن بكر الوجه الأول وهو «خالد» في حالة الوقف^(٢) .

والأمر يقضح أكثر لو حللنا الكلمات الآتية تحليلا مقطعا :

١ - كلمة (خالد) للنونة تحتوى على ثلاثة مقاطع هى :

(ص ح ح) + (ص ح) + (ص ح ص) .

وذلك باعتبار الوصل ، والنبر حينئذ يقع على المقطع الذى قبل^(٣) الأخير

وهو (ل) .

(١) ص ٣٥٣-٣٥٤ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية

(٢) ١٤٧ ، ١٤٨ فى الامجات العربية د. أنيس

(٣) ينظر ص ٨٠ التهجويد والاصوات ، ص ١٧٣ الاصوات اللغوية

فيذا وقف بالتضخيف على الكلمة المذكورة صارت إلى مقطعين :

(ص ح ح) + (ص ح ص ص) .

والنبر في هذه الحالة لا يتغير موضعه ، وإن صار في المقطع الأخير المنلق بصامتين وهو (لذ) .

فالقمة أو النواة التي يظهر عليها النبر واحدة في الحالين وهي الحركة الواقعة بعد اللام .

٢ - الفعل (يجل) مقاطعه باعتبار الوصل ثلاثة :

(ص ح ص) + (ص ح ح) + (ص ح) .

والنبر في هذه الحالة يقع على المقطع الذي قبل الأخير (ع) لكونه مقطعا قصيرا مسبوqa بمقطع متوسط مغلق .

وفي حال الوقف بالتضخيف يصر الفعل إلى مقطعين هما :

(ص ح ص) + (ص ح ص ص) .

والنبر حينئذ لا يهادر موضعه وهو الحركة التي تلي العين (ع) ؛ لأنها النواة أو القمة في المقطع الأخير المحتوم بصامتين .

٣ - اسم الفاعل في العبارة (كل ضالٌ إلا من هديته) مقاطعه باعتباره للوصل اثنان هما :

(ص ح ح ص) + (ص ح ص) .

والنبر يقع على المقطع الأول (ضال) .

وفى حال الوقف فى اللغة النرويجية وغيرها يتكون اسم الفاعل من مقطع ^{١١} واحد هو :

$$(\text{ص ح ص ص}) = (\text{صَّالٌ}) .$$

والنبر حينئذ لا ينادر موضعه وهو الفتحة الطويلة التى تلى الضاد ، ويسمى هذا النوع « من المقاطع بالمقطع المتجاذى » ومساحته المنغوية تسمح للنبر أن يتم على الحركة (النواة) قبل أن يتلاشى الصوت فى الوقف ، اعتمادا على بقية المقطع ، بل إن هذا هو شأن المقطع فى حالة اللوصل أيضا ، لكنه يتحول إلى مقطع مديد من النوع الرابع ، متبوع بمقطع قصير « (١) » ..

والخلاصة هى أن الوقف بالتضعيف فى اللغة النرويجية أو فى اللهجات الخاصة يصحبه دائما إنقاص مقاطع البككة ، ولزوم النبر للمقطع الموقوف عليه .

وزن الموقوف عليه بالتضعيف :

يقول ابن الجزرى : الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان فى زنة الساكنين ؛ لأن اللسان يذبو بالحرف المشدد نبرة واحدة ، فيسمل النطق به لذلك ، وذلك مشاهد حسا ^(٢) . فالنبرة التى وردت فى هذا النص لا تنفى إلا زيادة الضغط على الصامت الأخير فى الكلمة وإطالته

(١) ٢٠٤ علم الاصوات تأليف جوتيل مالميرج ، تهذيب د. عبد الصبور شاهين

(٢) ١٢٧/٢ النشر فى القراءات العشر

حقى يصير مضمفاً ، والنطق بالصوت المضعف الموقوف عليه بمثابة مشى
المقعد ، لأن العضوين للمشركين فى إخراجهم يلتقيان مرتين على التوالي ،
بدون فاصل .

وهذا معناه أن الصامت المشدد الموقوف عليه يقابل فى الميزان العرقي
بصامتين وليس بصامت واحد كما يفهم من كلام (١) الدكتور تمام حسان ،
فلو طلب منا وزن كلمة (خالدة وقاض) على لهجته من يقفون دلجها
بالتضعيف لقلنا إنهما على وزن (فاعل) بتشديد اللام ؛ لأن الزيادة إن
كانت بتسكير حرف من أصول الكلمة قوبلت بتضعيف الحرف المقابل له
فى الميزان (٢) .

وكذلك يقابل الصامت المشدد الموقوف عليه فى المقطع الصوتي
بصامتين ، فالمقطع الأخير من الكلمتين المذكورتين وهو (لئ) هجاءة
عن (ص ص ص) .

والوزن العروضي يؤيد ذلك أيضاً ، فلو قطعنا شعراً كهذا الرجز :

لقد خشيت أن أرى جسدباً مثل الحريق وافق القصب (٣)

(١) ينظر ص ٢٧٢ اللغة العربية معناها ومعناها

(٢) ينظر ص ٥ المعنى فى تعريف الأفعال لشيوخ حضرة

(٣) ينظر ٢٦٤ شرح شعراء الإيجاج لابن على الفارسي

لسكان تقطيعه هكذا :

لقد خشي / تأن أرى / جذبا

متفعلاً / متفعلاً / متفعلاً

متلاحري / قوائفل / قصياً

مستغفلاً / ميفعلن / ميفعلن

فكلمتا (جذباً) و (التقصياً) أصلهما جذباً والعصب ، بتضعيف الهاء
منهما ، ثم شدد آخرهما « إجراء للوصل بحرى الوقف »^(١) ، فصار الحرف
الأخير بمد تضعيفه فى وزن الحرفين ، وهو يقابل القاء والعين من
(متفعلاً) .

إلى من ينسب الوقف بالتضعيف ؟

نقل سيبويه عن الخليل بن أحمد أن العرب كانت تنف بالتضعيف على
أواخر الكلام المتحركة فى الوصل ، قال : « وأما التضعيف فنقولك : هذا
خالد ، وهو يعمل ، وهذا فرج ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب »^(٢) ،
ويقهم مما أورده من رجز شاعدا على الظاهرة منسوبا إلى رجل من بني أسد
وهو قوله :

يَبْأَزِلْ وَجَنَاءَ أَوْ مَبِيلٍ^(٣)

(١) ينظر ٢٧٦ من السابق

(٢) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب

(٣) ينظر ١٧٢/٤ الكتاب

ومنسوبا إلى رؤبة وهو قوله :

لقد خشيت أن أرى جدباً
في هامنا ذا بسدما أخصباً

وقوله :

بده يحب الخلق الأضعفاً^(١)

يفهم من ذلك أن الوقف بالتضميف كان طجة لبني أسد وبني تميم ،
أو لهما معهما ، وقد جاء ذلك في الوصل لإجراء له مجرى الوقف .

هذا وقد قال^(٢) صاحب التصريح عن الوقف بالتضميف إنه لغة سعدية ،
ورجح معظم^(٣) الباحثين نسبته إلى قبيلة بني سعد التميمية ؛ لما روى من
أن عاصماً كان يقرأ « وكل صغير وكبير مستطر »^(٤) ويقف بالتضميف ،
وأن حمزة كان يقرأ (دفه ، جزء ، مله) بالتشديد^(٥) من غور همز في
حال الوقف ، وكلاهما من قراء الكوفة التي تأثرت بقبائل شرق الجزيرة
كتميم وأسد وهوازن وغيرها .

(١) ينظر ١٧٠/٤ الكتاب

(٢) ينظر ٢٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٣) ينظر ١٤٧ في اللهجات العربية ، ٢٨١ اللهجات العربية في التراث ؛
٣٧٧ أئمة القراءات في الأصوات والتجويد العربي ، ١٥٠ القراءات القرآنية
في ضوء علم اللغة الحديث ، ٣٥٣ - ٣٥٤ لغة تميم

(٤) القمر ٥٣

(٥) ص ٢٦٦ لبرازيل الألماني من حروف الإلهام

الفصل السادس

الوقف بالنقل والانهاج

النقل معناه أن تنقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى الحرف الساكن الذي قبله نحو قام عمرو بضم الليم ، وصررت بيكر بكسر الكاف^(١).

وقد وضع النحويون شروطا لنقل الحركة من الوقوف عليه إذا لم يكن مهموزا ، وأهم تلك الشروط :

١ - أن يكون الصامت الذي قبل الآخر خاليا من الحركة ، لأنه لو كان متحركاً لم يمكن النقل إليه ، لاشتغاله بما فيه من الحركة ، ولأن الحرف الواحد لا يتحمل حركتين ، لا متفتحتين ولا متخلفتين كما قال ابن جني^(٢).

٢ - أن يكون ذلك الصامت تابلاً للحركة ، فإن لم يكن كذلك - « لسكون تحريكه متعذرا كما في نحو ناب ولب ، أو متمسرا كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الياء والواو ، أو مستلزما لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم » - امتنع النقل^(٣).

(١) ٢٠٨/٢ مجمع الروائع

(٢) ينظر ٣١/١ سر صناعة الاعراب

(٣) ينظر ٢١٠/٤ - ٢١١ مرجع الإصموني

٣ - أن يكون الوقوف عليه صحيحا ؛ لأنه لو كان معتلا بالواو كما في المصدر (غزو) لأدى نقل الضمة منها إلى نظائر معدوم وهو الاسم الذى فى آخره واو قبلها ضمة ، وأدى نقل الكسرة إلى قلب الواو ياء وتغير صورة الكلمة .

٤ - ألا تكون الحركة المنقولة فتحة ، وذلك مذهب البصريين ، قال سيبويه : « ولم يقولوا رأيت المبكر » ؛ لأنه فى موضع التنوين ، وقد يلحق ما بين حركته ، والجرور والرفوع لا يلحقهما ذلك » (١) ، يريد أن الألف واللام قائمتا مقام التنوين ، فلم تحرك السكاف فى المبكر كما لم تحرك فى رأيت بكرا حين جمعت الألف بدلا من القنوين .

ومن الواضح أن المنطق غلب على كلام سيبويه ومن تابعه عندما منعوا النقل فى المنصوب اللغتون بأل قياسا على امتناعه فى اللنون ، لأن المعروف (٢) عن بنى نعيم أنهم كانوا يكرهون اجتماع الساكنين فى الوقف كما كانوا يكرهون ذلك فى الوصل ، ولا أرى أنهم كانوا يفرقون بين أن تكون الحركة المنقولة فتحة أو غيرها ، والدليل على ذلك ما يأتى :

(أ) الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنفتح بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة (٣) .

(١) ١٧٣/٤ الكتاب

(٢) ينظر ٢٢٥ من أسرار اللغة ، ٤٠٦ - ٤٠٧ أثير الإقراءات فى الأصوات

والنحو العربى ، ويقارن مع ٧١/٩ شرح المفصل

(٣) ص ٥٠ ، ٧٨ ، ٨١ إحياء النحوى

(ب) الفرض من النقل في الوقت « هو التناقص من الساكنين أو الدلالة على حركة الإعراب الساكنة أو هما معا » (١) وذلك يتحقق بنقل الفتحة ، تماما كما يتحقق بنقل الكسرة أو الضمة .

(ج) صرح سيبويه (٢) بأنه سمع من تميم وأسد نقل الفتحة من اللوقوف عليه للمموز ، وأنهم يقولون : رأيت الوثأ ، ورأيت البطأ ، ورأيت الردأ ، يميزون ذلك في المموز ويمنعونه في غيره ، وأظن أن المنع قد نتج عن نقص في الاستقراء ؛ لأنه يؤدي إلى عدم اطراد الظاهرة التي تنسب إلى قبيلة تميم على وتيرة واحدة .

(د) الذي منعه سيبويه والبصريون أقره (٣) السكوفيون والجرجي والأخفش ، وأعتقد أنهم كانوا على صواب حين أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا .

٥ - ألا يؤدي النقل إلى بقاء ليس له نظير في أوزان الاسم ، فكلمة (فُؤَل) مثلا لا يوقف عليها بالنقل في حالة الجر ؛ لصوريتها إلى وزن (فُؤَل) بضم فكسر ، وكلمة (حِيز) لا يوقف عليها بالنقل أيضا في حالة الرفع ، حتى لا تؤدول إلى وزن (فُؤَل) بكسر فضم ، قال سيبويه :

(١) ٧١/٩ شرح المفصل ، ٢٠٨/٢ جمع الموامع

(٢) ١٧٧/٤ الكتاب

(٣) ينظر ٢٠٨/٢ جمع الموامع ، ٢١٢/٤ شرح الألفبوني وحاشية الصبان

« لأنه ليس من كلامهم فُعل ، وليس في الأسماء فُعل »^(١) ، وللقصود أن البناء الأول مهمل ، والثاني نادر في الأسماء »^(٢) .

والذين يميلون إلى التخلص من الساكنين يعمدون إلى وسيلة أخرى ، غير النقل تحقق لهم غرضهم ، فيحركون الصامت الساكن الذي قبله للوقوف عليه بحركة تماثل حركة ما قبله ، فيقولون في الوقف على السكمتين السابقتين (فُعل) بضمتهن فسكون ، و (وحير) بكسرتين فسكون ، وذلك يسمى الوقف بالإنباع ، وهو يحقق الانسجام الصوتي عن طريق اللغات أو للمائلة بين الحركتين المتجاورتين ، إلى جانب التخلص من التقاء الساكنين .

والنقل والإنباع يشتركان في أن كلا منهما عبارة عن إقحام حركة تفصل بين الصامتين الآخرين من الكلمة في المقطع الأخير منهما ، وذلك ظاهرة قديمة في اللغة العربية ، ويسمى نقلاً إذا كان جرس الحركة الجديدة المقحمة متعلقاً بجرس حركة الإعراب التي سقطت ، ويسمى إنباعاً إذا كان جرس حركة الفصل متعلقاً بجرس الحركة الأصلية في الكلمة^(٣) .

وليس من المستبعد أن يسكون الذين يقفون بالنقل هم الذين يقفون

(١) ١٧٣/٤ ، ١٧٤ الكتاب

(٢) ٢١٢/٤ حاشية الضيان على الأشموني

(٣) ص ١٨٨ دروس في علم أصوات العربية مع تفسير طفيف

بالإتياع إذ أنه زل النفل؛ لأن سيمويه^(١) قد صرح بأن ناسا من تميم يقولون : «و
الرّدى» ، ورأيت الرّدى ، ومن الرّدى ؛ ينكسر الدال في الجميع إتياعا
لنكسرة الراء ، فالظاهر أن هؤلاء الذين يقيمون في الوقف على المهموز هم
أنفسهم الذين يقيمون في الوقف على غيره ، وبخاصة أنه قد عرف « أن
تيمما في وقفها تنفر من التقاء الساكنين هربا من صعوبة النطق بهما ،
فكان أن تخلصت بتحرك ما قبل الآخر ، حين يقتضي الأمر النطق
بساكنين في لهجات أخرى كلهجة قریش »^(٢) .

ويبدو أن طريقة تميم في التخلص من الساكنين مازالت مستعملة في
بعض اللهجات العربية الحديثة ، فأهل الشرقية في مصر يقولون
(بنّت)^(٣) ينكسر النون إذا وقفوا على كلمة (بنّت) ، وفي أنحاء مختلفة
من المملكة العربية السعودية نسمعون يقولون (الطّفل) فيكسرون الفاء
إتياعا لنكسرة الطاء ، وهذا الاتجاه موجود لدى بعض السودانيين ، فقد
حكى عنهم أنهم ينطقون كلمة (يسكر) - وهي ضد الشيب - هكذا
(يسكر) ينكسرتين^(٤) ، وهذه الكلمة وردت في الشعر على هذا النحو
أيضا ، قال أوس بن حجر :

(١) ينظر ١٧٧/٤ الكتاب

(٢) ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ أمر القراءات في الأصوات والنحو العربي

(٣) ١١٥/١ معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية

(٤) ص ٤٠٧ أمم القراءات في الأصوات والنحو العربي

لَقَدْ صَرَّخَتْهُمُ إِعْصَانَةً كَمَا طَرَقَتْ بِذِقَاسٍ بِسِكْرٍ (١)
ومثلها كلمة (دبس) التي وردت في بيت أبي زبيد :
فَنَزِزَتْهُ مِنْ لَقَوْا حُسَيْنَهُمْ أَشْهَى إِلَيْهِ مِنْ بَاوَدِ الدَّبْسِ (٢)
فالْبِسْكرُ والدَّبْسُ اسمٌ مملوهُما الشاعران بكسر الصامت الوسط على
سبيل الإجماع .

تحليل لبعض شواهد الوقف بالنقل :

من الشواهد على مجيء الوقف بالنقل عن العرب بيت أوردته سيهويه
في الكتاب ونسبه لبعض السعديين ، وحدد الصناني قائله بأنه فذكي بن
عهد الله المنقري ، وعزاه ابن السيد إلى عهد الله بن مابوة الطائي ، وذلك
البيت هو :

أَنَا ابْنُ مَابُوِيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقْرُ وَجَاءَتْ أَنْخِيلُ أُنْأَفِي زَمْرِهِ (٣)

وهو شاهد على نقل ضمة الراء إلى اللغاف قبلها في كلمة (النقر) على
تقدير الوقف ، ولا يقال في الوصل إلا النقر بإسكان القاف .

(١) ص ٢١٥ رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ط بيروت

(٢) ص ٢١٥ رسالة الملائكة تحقيق محمد سليم الجندي ط بيروت

(٣) صدره في ١٧٣/٤ للكتاب ، وهو في ٣٤١/٢ شرح التصريح ، ومعنى
النقر : صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاصل يسكن به
الفرس إذا اضطرب بفارسه

والاختلاف في قائل هذا البيت لا يقلل من قيمته كشاهد ، لأنه إن كان لقدكى بن عبد الله المنقري كان شاهدا على لغة بني تميم ، لأن فدكها يفتى^(١) نفسه إلى سعد بن زيد مناة من تميم ، ويطلب على الظن أن سيهويه أراد ذلك حين عزى البيت إلى بعض السعديين ، وإن كان قائله ابن مارية الطائي فيمكن القول بأن الطائيين تأثروا بلغة تميم ، وبخاصة أن طيها قبيلة كبيرة ، ولها منازل شتى في الجزيرة العربية ، وقد كانت لها مع قبائل وسط الجزيرة تحالفات ، قال السهوتي : «والخليقان أسد وطى»^(٢) وأسد كانت تشترك مع تميم في الوقف بالنقل من آخر المهموز إلى ما قبله كما ذكرنا سابقا ، وهذا يعني اشتراك تميم وأسد في صوم الظاهرة ، وليس بمستغرب أن تنقل إلى طى حليقة بني أسد .

ونحن إذا حللنا كلمة الشاهد وهي (النقر) تحليلا مقطعيًا ، وجدناها على اعتبار الوصل تتكون من ثلاثة مقاطع هكذا :

$$\text{أن} = \text{ص ح ص} / \text{نق} = \text{ص ح ص} / \text{د} = \text{ص ح} .$$

وعلى لغة قریش في الوقف بالسالكين تتكون من مقطعين هكذا :

$$\text{أن} = \text{ص ح ص} / \text{نقر} = \text{ص ح ص} .$$

(١) ينظر ٢١٧/١ جمهرة أنساب العرب ، ٢٥٠/١ الاشتقاق لابن دريد

(٢) ١٨٨/٢ المزهر

وهي لغة تميم في الوقف تكون مقاطع الكلمة هكذا :

أَنْ = مَرَحْ / مَ / نَ = مَرَحْ / قُرْ = مَرَحْ

وفي كل الحالات يقع النبر على الحركة التي تلي النون (نَ) ، لكن
رغبة تميم في التخلص من الصامتين الساكنين جعلتهم يقدمون به عن
المقطع الأخير إلى ما قبله مع الاحتفاظ له بموضعه في حال الوقف ، وهذا
إن دل على شيء فإنه يدل على كراهية بني تميم للوقوف على مقطع من النوع
الخامس ، وللدبر به أيضاً .

ومن الشواهد أيضاً كافية للبينين :

أَرَنْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاتِمَا فَهَشَّ الْفُؤَادَ لِدَلِكِ الْحِجْلِ
فقلت ولم أخفِ عن صاحبي ألا بأبي أصل تلك الرَّجْلِ^(١)

فكلمتا (الحِجْل) و (الرَّجْل) الأصل فيهما سكن الجيم ، وإنما كسرت
من أجل التخلص من الساكنين ، وسواء أ كانت كسرتها من أجل النقل
أم كانت للاتباع فإن هذا الوزن ليس بأصل في هاتين الكلمتين ، لأنملا
بكسر الفاء والعين لم يجر منه إلا قولهم : لَإِيلَ وَإِطْلَ ،^(٢) فيما لم يقع فيه
نقل ولا إتباع أو لم يكن من قبيل الضرورات .

ومن الشواهد غير النسوبة أيضاً :

(١) ٧١/٩ شرح المفصل

(٢) هاشم الموضوع السابق

تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدَى الشُّعْرُ وَالنَّبْلُ سَتُونَ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ (١)
وعمل الشاهد في كلمة (الشُّعْرُ) بضمينين ، وهي جمع شعراء كحمراء ،
والأصل فيها أن تكون ساكنة العين كحُمْرٍ ، لكن الشاعر تخلص من
الساكنين بنقل حركة الصاد للوقوف عليه إلى الساكن قبله على لغة
بني تميم ، ومثلها كلمة (الْجَمْرُ) بفتح الجيم وضم الليم ، والأصل فيها أن
تكون بفتح فسكون ، لكن تخلص الشاعر من الساكنين عن طريق
النقل أيضاً .

والسكلمتان في هذا الشاهد وفيما قبله لا يختلف تحليلهما القطعي عما قلنا
في كلمة (النق) الواردة في الشاهد الأول .

هذا وتكاد تنعدم الشواهد النثرية على ظاهرة الوقف بالنقل حتى نقل
السيوطي عن صاحب الإفصاح قوله «قد اتسمت القراءات وكثرت فيها الشاذ،
ولم يسمع فيها هذا الوقف ، وإنما جاء في الشعر» (٢) .

ولكن كلام أبي حيان صريح في قلة ماورد منه خلافا لما نقله السيوطي ،
قال أبو حيان : لم يؤثر النقل عن أحد القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه
قرأ «وتواصوا بالصَّيْر» (٣) بكسر الباء ، وعن سلام أنه قرأ

«والعصر» (١) بكسر الصاد (٢).

«ولسنا ندهش لرواية هذا النوع من الوقف عن أبي عمرو ، لأن قبيلة
«تميم» اشتهرت به (٣) وأبو عمرو عربي صريح ولد بمكة ونشأ بالهجرة ،
ومات بالكوفة ، وكان أعلم الناس بالقرآن والدرية ، فضلا عن ذلك فهو
تميمي يقصل نسبه بمازن بن مالك بن عمرو ابن تميم » (٤) .

وقد يكون من تمام الحديث عن الوقف بالنقل أن نذكر أن جماعة
النحويين يقصرونه على الحركة الإعرابية دين (٥) الهنائية ، فلا يقال : من
قَبِلَ ، ولا من بَعُدَ ، ولا مَضَى أَمْسَ ؛ لأن حرصهم على معرفة حركة
الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين :
بل الحرص على حركة البناء . أكد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يبدل عليها
وهو الامل (٦) .

وهؤلاء قد سبقهم سيبويه في الباب الذي هو هذه بعنوان « هذا باب

(١) العصر ١

(٢) ينظر ٥٠٩/٨ البحر المحيط ، وكتاب السبعة في القراءات ٦٩٦ ،
وحاشية الصبان على الأشموني ٢١٠/٤ - ٢١١

(٣) ٢٢٤ من أسرار اللغة

(٤) ٢٨٨/١ - ٢٩٢ غاية النهاية في طبقات القراء

(٥) ١٧٧/٢ حاشية الخطرى على ابن عقيل

(٦) ٢١١/٤ شرح الأشموني

(٧ - الوقف)

الساكن الذى تحركه فى الوقف إذا كان بهاء للذكر الذى هو علامة الإضمار ليسكون أبين لها كما أردت فى الهزمة « وأورد من هذا القبيل قولهم : ضَرَبَتْهُ ، واضْرِبْ بَيْتَهُ ، وَقَدْهُ ، وَمِثْنَهُ ، وَعَقْنَهُ ، ثم قال : سمعنا ذلك من العرب (١) .

ومن الشواهد التى أوردتها على ذلك بيت زياد الأحمم :
حَبَّيْتُ وَالِدَهُ كَسْرَ عَجَبَةٍ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيٍّ لَمْ أَضْرِبْهُ (٢)
وموضع الشاهد (لم أضربْهُ) بضم الباء ، والأصل فيها السكون لسكون الفعل مجزوماً بلم ، فلما وقف الشاعر نقل الضمة التى كانت على الهاء إلى الباء الساكنة .

والتعليل للصوتى لذلك النقل هو أن الهاء من الأصوات الخفية لكونها مهموسة رخوة منفحة مستغلة تخرج من أقصى الحلق أو الحنجرة ، وهى شبيهة بأصوات اللين ، لأن الهم يتخذ عند النطق بهما نفس الوضع الذى يتخذه عند النطق بأصوات اللين (٣) ، ويخرج معها صوت النفس الخالص لا يلقى مرورة اعتراضاً فى الفم ، وإن كان الجرى يضيق ويحدث لذلك حثكاك مسموع ؛ ولذا عدت الهاء من الصوائت المهموسة (٤) ، فإذا

(١) ينظر ١٧٩/٤ ، ١٨٠ الكتاب

(٢) ٧٢/٩ شرح المفصل ، ٢٦١/٤ شرح شواهد الشافعية

(٣) ص ٨٩ الاصوات اللغوية د. أنيس

(٤) ينظر ص ١٨٩ ، ١٩٥ علم اللغة د. محمود السمران

وقعت ساكنة في آخر الكلام جرى الصوت بها في الخلق والتم دون أن يعترض عليه بضبط ولا حصر ، وهذا هو سر خفائها في ذلك الوقع ، وإذا سمعت بصامت مجرد من الحركة ازداد الخفاء ؛ « لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها » (١) أما إذا حرك الصامت بالحركة المنقولة بانث الهاء لما في الحركة من الجهر ، ولما يلزم من انفتاح الجرى للحركة والهاء دون خلق له حتى تم الهاء من غير أن يكون قد انتهى رنين الحركة .

هذا ونقل الحركة من الهاء للوقوف عليها إلى الساكن قبلها مازال مستعملا في بعض اللهجات العربية الحديثة ، فأهل أسبوط في صعيد مصر يقولون في الإخبار فلانة صَرَبَتْهُ ، وفي الأمر اضْرِبْهُ ، فيضمون الراء أيضا لتجانس الحركة المنقولة ، ويقولون : قَدَّه وينطقون بالقاف مثل الجيم القاهرية ويشددون الدال مع نقل حركة الهاء إليها ، وكذلك يفعلون بالنون في مَفَّه وَعَفَّه ، فيثقلون إليها ويشددون فتصير : مَفَّه وَعَفَّه ، وليس من وراء ذلك علة إلا بيان الهاء والحيلولة دون خفائها .

الفصل السابع

الوقوف بالإبدال

١ - وقف اللمعة النموذجية على للنون المنصوب :

يستخلص مما ورد في كتب اللغة والنحو أن اللغة العربية النموذجية كانت تنقف بالألف على كل منون مفتوح آخره ، سواء أكانت فتحته للاعراب كما في « رأيت خالدا » أم كانت للهناك كما في نحو « وبها » و « إياها » ، فهذه وشبهها توصل بالتنوين ، ويوقف عليها بالألف .

وقد اختلف العلماء في وصف للسلك المذكور ، فسكن كثير منهم يرى أن الألف الموقوفة عليها مبدلة من التنوين الذي كان في حالة الوصل ، وذلك « لأن التنوين شبيهة بالألف من حيث إن الين في الألف تقاربه الفنة في التنوين ، فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة »^(١) ، « واختاروا الألف . . لأنها تهوى في خرق النعم ، وهو (أى التنوين) يهوى في انطهاشيم »^(٢) ، وهذا ما أقره علم اللغة الحديث ، فترد ثبت أن الراء واللام والميم والنون تشبه الحركات في أم خاصة من خواصها وهي قوة الوضوح السمعى ، ويمكن تفسير هذا الشبه بما يجرى حال الانطق بهذه الأصوات ، حيث

(١) ٢٣٨/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٢) ص ٦١ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والإبدال

يلاحظ أن هواء اللام والميم والنون يخرج حرا طليها كالحركات عماما،
ولسكنه مع الحركات يخرج من وسط الفم، ومع اللام من جانبي الفم، ومع
الميم والنون من الأنف^(١).

ويرى آخرون أن وقف اللغة النموذجية على المنون المفتوح الآخر لا يعدو
أن يكون إسقاطا للتنوين مع التعويض عنه بإطالة الحركة السابقة عليه وهي
الفتحة، قال ابن الشجري: وحذوه - أى التنوين - في الوقف يعوض
في نحو رأيت زيدا^(٢)، والذي سوغ ذلك كونه نونا زائدة، وبسقوطها
في الوقف يحصل الفرق بينها وبين الفون الأصلية؛ ثم إن الوقف بالأنف
يُخفّض به الكلمة .. والخفة مطلوبة في الوقف^(٣).

يضاف إلى ذلك أن التنوين إما كان الفرض منه في الوصل الدلالة على
اكتمال الاسم وانفصاله عما بعده، فلا يدخل في الاسم لإعلامه على ذلك،
وعليه فليس لوجوده مسوغ في حالة الوقف، لأن الوقف هو علامة
الانقطاع والانفصال الأساسية، وإذا انتفت اللغة الموجهة اتقنى للمعول،
ومن ثم يسقط التنوين عند الوقف ويعوض عنه عند الحركة السابقة^(٤).

وقد طهت اللغة الفصحى للمعج السابق في الوقف على كل ما في آخره

(١) ص ١٦٨ علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات

(٢) ص ٨١ حواشي كلية الآداب تنظرا من أمالي ابن الشجري ٣٨٠/١

(٣) ينظر ١٦٤/٤ الكتاب، ٦٩/٩ شرح المفصل، ٢٧٩/٢ شرح الصافية

للرعي

(٤) ص ٨١ حواشي كلية الآداب بجامعة الكويت - الجمعية العلمية

نون ساكنة متطرفة زائدة قبلها فتحة ، وإن لم يسكن تنوين تمسكين ،
فيوقف على « إِذَنْ » بالألف لشبه نونه بتنوين المنصوب ، لأن صورتها
صورته لفظاً ، وكذلك يوقف على الفعل المؤكد بالنون الخفيفة بالألف ؛
لثلا يكون للفعل مزية على الاسم ، ولأنه إذا كان التنوين دليل تمسكين
الإجماع ، فإن التوكيد دليل تمسكين الفعلية^(١) .

وخلاصة الحديث أن اللغة النونجية وإن كانت تميل في وقوفها إلى
القاطع للفتحة ، إلا أنها تستسغ إلى حد ما الوقف على المقطع المفتوح إذا
كان من النوع النشائي المنتهى بحركة طويلة (ص ح ح) ، وتلك نتيجة
الإحصاء الذى أجريناه على الفواصل القرآنية باعتبارها مواضع للوقوف ،
إذ وجدنا أن الفواصل المنتهية بمقطع منلق في حالة الوقف تبلغ (٨٠ ٪)
ثمانين بالمائة من جملة الفواصل ، بينما الفواصل الموقوف عليها بالمقطع
للفتح - ولا يكون إلا من الشكل الثانى - لا تتجاوز نسبة العشرين
بالمائة .

هذا وقد سبق لنا الكلام على أن قبيلة ربيعة تقف على النون المنصوب
بحذف التنوين والفتحة وإسكان الصامت الأخير ، أى تستجيب في الوقف
إقتال المقطع الأخير بصامت غير التنوين .
ونعمة لهجة أخرى في الوقف على النون المنصوب ، وهي^(٢) أن بعض

(١) ٣١٠/٢ المبادئ النحوية شرح الإضافية ، ص ٩١ . وظائف الصوت
النحوي

(٢) نقل ذلك سيده عن الجليل ١٧٦/٤ الكتاب

العرب يقول في الوقف : رأيت رجلاً فيهمز تلك الألف وذلك لأن الألف خفية فأبدلت بما هو أبين وأوضح منها في السمع ، وبما يؤدي إلى قفل المقطع المفتوح ، وكذلك فعلوا بألفات أخرى ، فقالوا (١) : هو يضربها ، وهو أخرى بها ، وهذه جهلاً ، وعصاً ، وأنماً ، ومن ذلك « همزة الوقفة في آخر الفعل ، لفة لبعض العرب دون بعض ، نحو قولهم المرأة : قول ، وللرجلين قولاً ، وللجميع قولوا ، وإذا وصلوا لم يهمزوا ، ويهمزون إذا وقفوا عليها » (٢) .

وأصحاب تلك اللهجة - وهم بعض « طيء » - يفرون من الوقف على المفتوح إلى اللقطة للثقل ، واختاروا الهمزة لثقل اللقطة لسكونها أبين وأوضح في السمع من الألف ؛ وذلك لما فيها من النبر والقطع الذي يحقق للبدوي السرعة في النطق .

وآخرون (٣) من طيء يختارون الواو لثقل اللقطة ، فيقولون : « أسو » و« حولو » . واو ساكنة وهم أقل بياناً من السابقين .

(١) ينظر ١٧٦/٤ ، ١٧٧ ، الكتاب ١٧/٢ ، الخصائص ٨٤/١ سر الصناعات

٢٠٦/٣ الجمع

(٢) ٢١/١ لسان العرب

(٣) ٢٣٩/٢ شرح التمهيد على التوضيح

(٤) ١٨١/٤ ، ٢٤١ ، الجينات ، ٦٤/١ الجملة لأن علي ، والشافعي من وشرح

وطائفة ثالثة منهم ويشاركهم ناس من قيس وفزارة وأهل الحجاز^(١) يجتازون إلياء لفلق المقطع الموقوف عليه ، فيقولون : « أنفى » ، وحبلى ، ومثنى « بياها ساكنة ، وهؤلاء أقل بجانا من سابقهم ، لأن الواو أبين من الياء كما صرح بذلك سيهويه .

هذه اللهجات الثلاث - كما قال (٢) ، أحد العلماء - تمثل ثلاث مراحل من مرطى .

أما الوقف بالألف في أواخر تلك السكيات فهو الصورة الحضرية التي تسكنت بها قريش ، وارتضتها اللغة النوذجية التي نزل بها القرآن الكريم ، وهذا - مثلاً يرى بعض العلماء - هو الذى دل عليه « الاطلاع على اللغات السامية من جانب ، وتحكيم القوانين الصوتية من جانب آخر ، فهما يدلان على أن مثل حبلى وأنفى بالياء أسبق في سلسلة التطور اللغوي من أنفى وحبلى بالألف »^(٣) ، وذلك عكس ما تصوره النحويون في هذا الموضع من أن الألف تقلب (٤) إلى الواو أو الياء ، ولسكنه يلتقى مع كلامهم في موضع آخر ، وذلك عندما يتحدثون عن أصل الألف في عصرى ورجى ، ويقولون إنه الواو في الأولى والياء في الثانية .

(١) ٢٣٨/٤ ، ٢٥٦ ، الكتاب ، والمراجع السابقة

(٢) ٤٩٧/٢ اللهجات العربية في التراث

(٣) يتظر ٢٤٤ بحوث ومقالات ، ٢٦٣ للدخول إلى داء اللثة ومناهج البحث اللغوي

(٤) يتظر ٣٣٩/٢ شرح التصريح على التوضيح

٢ - وقف أزد السراة على المنون المرفوع والمجروح :

قبيلة أزد السراة تقف على المنون المنصوب والمرفوع والمجروح بطريقة واحدة ، وهي إبدال التنوين حرفا يناسب الحركة السابقة عليه كما قال ابن يمش وجماعة النحويين ، « فيبدلون ويقولون : هذا زيدو بالواو ، وفي الجر مررت بزیدی^(١) » ، أو بإسقاط التنوين والتعويض عنه بمد الحركة السابقة عليه كما قال^(٢) ابن الشجري ، وهذا معناه أن تلك القبيلة كانت تفضل المقطع المفتوح وتؤثره على المقطع الملقى في الوقف على المنون منصوبا كان أم مرفوعا أم مجروحا .

والذى نتصوره أن قبيلة أزد السراة عندما كانت تقف على المنون المرفوع والمجروح « زيدو » كانت تسقط حركة الإعراب والتنوين من المقطع الأخير وهو (دُنْ = ص ح ص) ، ولم يشاءوا أن يصلوا إلى النهاية الصوتية المقبولة بواسطة ضم الصامت التبقى إلى المقطع السابق عليه كما فعلت اللغة النموذجية ، وإنما وصلوا إلى ذلك بواسطة التعويض عن الصامت الساقط وهو التنوين بحركة طويلة من جنس الحركة الإعرابية الساقطة ، فقالوا : « زيدو » في الرفع ، و « زيدى » في الجر .

(١) ينظر ٧٠/٩ شرح المفصل لابن يمش

(٢) ينظر ص ٨١ حركات كلية الآداب نقلا عن ١/٢٨٠ أمالي ابن الشجري

وقد دعاهم إلى ذلك الحرص لأن على بيان الحركة الإعرابية ، إذ كانت الحركة الطويلة المعوض بها تدل على نوع الحركة الإعرابية المحذوفة .

ويبدو أن أزد المرأة كانوا متأثرين في ذلك بالالفسة النبطية ؛ لأن «النبط كانوا كالعرب الآخرين يعرفون علامات الإعراب الثلاثة ، وكانوا يطيّلونها عندما تجمد الأسماء من الإضافة ، وضاعت تلك الحركات في ثنايا التاريخ عندما فنى النبط استخدام هذه الحركات استخداماً صحيحاً عندما اختلطوا بالآراميين»^(٢) ، وذلك السلوك اللغوي له يقابله في النطق والكتابة ، ففي نواحي «الحديثة» باليمن تنطق الأعلام والأسماء بضمة مشبهة « (٣) » ، وما زالت بعض الكلمات مثل كلمة «عرو» تكتب بووا زائدة على النطق ، وربما كانت منطوقة في وقت ما على نحو ما كان شائعاً عند النبط وأزد المرأة .

وإذا صح ذلك تكون لهجة أزد المرأة هي الأصل الذي تطورت عنه اللغة النموذجية بالنسبة للوقف على المنون المرفوع والمجرور ، بينما تكون اللغة الفصحى الأصل الذي تطورت عنه لهجة ربيعة والعربية الحديثة في الوطن العربي بالنسبة للمنون المنصوب .

(١) ٢٨٠/٢ شرح الشافية للرضي

(٢) ٢٢ ، ٢٣ دراسات في اللغة العربية د. خليل نامي

(٣) ابن السكيت

٣ - الوقف على ضمير المتكلم (أنا) :

جاء في كتاب الحجة لابن خالويه : « وفي أنا أربع لئات : أنا فعلت ، وأن فعلت ، وأن فعلت ، وأنه فعلت » (١) .

والصورة الأولى التي تثبت الألف في الضمير (أنا) وصلا ووقفا تمثل لغة بني تميم ، وعليها وردت قراءة نافع للآية (أنا أحیی وأمیت) (٢) .

ويبدو أن الألف التيممية متطورة عن الهمزة التي كانت في نهاية ضمير المتكلم (أنا) في حال الوصل ، إذ قد ثبت (٣) أن الضمير المذكور كان في مرحلة ما من مراحل اللغة العربية يكتب «أنا» بهمزة نهائية ، ويظن أنها كانت خاصة بالوصل ، فإذا وقف عليها صارت إلى الألف لأن الوقف محل تقييد وتخفيف واستراحة من جهة ، ولأن كل حرف إذا سكن خف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت كما قال (٤) ابن الجزري .

أما الحجازيون - وهم أهل تخمين - فقد كانوا يستعملون الصورة الثانية التي ذكرها ابن خالويه في حالة الوصل ، فإذا وقفوا صاروا إلى الألف لبيان حركة النون ، وهذا يتفق مع استساغة لغتهم - وهي التي

(١) ص ١٠٠ الحجة في القراءات السبع

(٢) البقرة ٢٥٨ ، وينظر ٢/٢٨٨ البحر المحيط

(٣) ٨٢ ، ٨٣ دراسات في اللغة العربية د، خليل نامي

(٤) ٢٣ التمهيد في علم التجويد

صارت الانفصاحى - للمقطع المفتوح المنبور نبرا ملوليا في الوقف ، وقد قلنا
فيا سبق إن الفواصل القرآنية التي يوقف عليها بذلك للمقطع (ص ح ح)
تصل إلى عشرين بالمائة من جملة الفواصل القرآنية .

ويظهر أن بعضاً من أهل الحضر كانوا يبالغون في التخفيف ، فيحذفون
الحركة التي على النون ، ويقفون بالسكون كما هو الحال في الصورة الثالثة
التي حكاهما ابن خالويه ، فهي صيغة خاصة بالوقف ، أى أن الحجازيين
كانوا يقولون في الوصل «أن فعلت» فإذا وقفوا قال بعضهم «أنا» وقال
آخرون «أن» .

أما الصيغة الرابعة التي وردت في نص ابن خالويه السابق فيهدو أن أهلها
كانوا يصلون الضمير على طريقة أهل الحجاز فيقولون «أن فعلت» ويقفون
عليه كما يقف أهل البادية فيلحنون به هام السكت . يقولون «أنه» ، وهم
بذلك يحققون للسرعة في النطق في الوصل والوقف ، وهؤلاء الذين يقفون
بالهاء يجمعون بين السرعة وبين الحركة التي قبل الهاء ، وهم من علميا
تميم وسفلى قيس كما قال (١) الفراء ، أو من طيء كما قال (٢) بعض العلماء .

٤ - الوقف بالجيم على ما آخره لاه :

تحدث علماء اللغة والنحو عن إبدال الياء المشددة جها في الوقف ، قال

(١) ١٤٤/٢ معاني القرآن الفراء

(٢) ٥٠٥/٢ اللهاجات العربية في التراث

سبويه: «وأما فاس من بى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقت، لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمج يريدون تميمي، وهذا هلج يريدون هلي، وسمعت بعضهم يقول: عربانج يريدون عرباني، وحدثني من سمعهم يقولون:

خلى حويف وأبو هلج المطمان اللحم بالمشج
وبالفداء فلق البرنج

يريد بالمشي والبرني، فزعم أنهم أنشدوه هكذا «١٧»، وقد أورد ابن السكيت الجزء السابق - مع بعض اختلاف في روايته - منسوبا إلى رجل من أهل البادية، ثم نقل عن أبي عمرو بن العلاء ما نصه «قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: تميمج، قال: قلت: من أبيهم؟ قال: مَرَجّ. يريد تميمي ومرجة» (١٨).

وقد صرح الرضي بنسبة هذه الظاهرة إلى بني تميم، وبأنها تكون في الياء الخفيفة مثلها تكون في الياء المديدة، وأنشد لأبي زيد:

فارب إن كنت قهلات حجتج
فلا يزال شاحج يأنمك يج
أقر نهات ينزى ونوتج (١٩)

(١) ١٨٢/٤ الكتاب

(٢) ص ٩٥ كتاب الإبدال لابن السكيت

(٣) ٢٨٧/٢ شرح الشافية للرحمن، ١٦٤ النوادر في اللغة لأبي زيد

... وقد ملل ابن يعيش وغيره إبدال الياء جيمًا في الوقف « بأن الياء خفية وهي من مخرج الجيم ، فلولا شدة الجيم لكانت ياء ، ولولا لين الياء لكانت جيمًا »^(١) .

نعم العلاقة الصوتية بين الياء وبين الجيم متحققة ، فهما من مخرج واحد تقريبًا وهو وسط اللسان مع ما يقابله من الحنك الأعلى ، وهما يشتركان في الجهر والانفتاح والاستقبال والإصمات ، ولا يختلفان إلا في كون الجيم شديدة ، وكون الياء متوسطة بين الشدة والرخاوة ، ولذا فليس يستغرب أن يختار أصحاب هذه الظاهرة الجيم في الوقف ؛ لأنها أبين من الياء ، وفي اختصارها تجنب لتكرار ثلاثة أشباه من جنس واحد ، أعنى السكسرة والهائين ، ويبدو أن ما وسم بالفتح في هذه الظاهرة خاص بإبدال الياء غير المشددة الذي نسبه أبو زيد لأهل اليمن ، وهو المنقول عن يفي جر ٢٠٠ من قضاة^(٢) .

ويبدو أن بعض القهائل المجاورة لبني تميم قد تأثرت بتلك الظاهرة ومن ذلك الهمض قبيلة هذيل ، فقد نُسبَ إلى عبد الله بن مسعود أنه قال^(٣) « على كل غديج » يريد على كل غني ، وثبت أن أبا جهل خاطبه بلهجة

(١) ٧٤/٩ شرح المفصل لابن يعيش

(٢) ينظر ١٢٥، ١٢٦ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ١٥ - ٣٨

لهجات العرب لأحمد تيمور

(٣) ١٢٨ من لغات العرب : لغة هذيل

قومه الهذليين ، قال ^(١) ابن مسعود : فلما وضعت رجلى على مذمراً في جهل
- أى على رقبته - قال : أهل عَنَجٌ ، أى تَنَجَّ عَنَى ، وأراد بِعَنَجٍ :
عَنَى ، وهى لغة هذيل التى تقلب الهاء جيماً فى الوقف .

• - إبدال الكاف المكسورة شينا فى الوقف :

اللفظة النموذجية تنقف على الكاف التى هى علامة المضمحل المؤنث بالسكون
ويجانب ذلك توجد صورتان .

الأولى تبدل الكاف شينا فى الوقف ، وقد عزاها سيبويه ^(٢) إلى ناس
من تميم وأسد ، وبين أن الهاء على ذلك هو الفصل بين المذكر والمؤنث
بل التحقيق والتوكيد فى الفصل .

وقد كشف المبرد فى عبارة واضحة عن العلاقة بين الكاف والشين ،
فنص على أن « بنى عمرو بن تميم إذا ذكرت كاف المؤنث فوقفت عليها
أبدلت منها شينا ؛ لقرب الشين من الكاف فى الخرج ، وأنها مهموسة
مثلها ، فأرادوا البيان فى الوقف ؛ لأن فى الشين نفشياً ، فيقولون للمرأة :
« جمل الله لك البركة فى دارش » ، ويحك مالش » ، والى يدرجونها
يدعونها كافاً ، والى يقفون عليها يبدلون شينا » ^(٣) ، فالعلاقة الصوتية

(١) ٣٠٩٠/٤ لسان العرب د علا ، ٧٨/٢ تاج العروس و عنج ،

(٢) ١٩٩/٤ الكتاب .

(٣) ١٦١/٢ السكامل فى اللغة والأدب

التي بين الكاف والسين متحدة ، وهي اقتراب الحرجين ، فالكاف تخرج من أقصى اللسان مع ما يقابله من سقف الحنك ، وهي أدنى إلى مقدم الفم من مخرج الصاد ، والسين تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى (١) ، فهما قريبان في المخرج ، ويشتركان في صفات الهمس والاستفال والانفتاح والإصمات ، ولا يختلفان إلا في أن الكاف شديدة رخوة ، والسين أين في السمع لما فيها من التفتش والانتشار في الفم .

ويبدو أن ذلك الابدال لم يكن خاصا بالوقف ، لأن عبارة سيويه « ذلك قولك : إنش ذاهمة ، وما أش ذاهمة ، تريد : إنك ومالك » (٢) قد ضغطت فيها السين بالسكسر ، وكذلك وردت في نص الثعالبي : السكشكة تعرض في لغة تمهم كقولهم في خطاب المؤنث : ما الذي جاء يش ؟ يريدون بك .

وقرأ بعضهم « قد جعل ريش تحتش سرا » لقول القرآن « قد جعل ربك تحتك سرا » (٣) ، وقد أشار ابن جنى إلى ورود ذلك في غير الوقف فقال : « ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيئا حرصا على الهمس ، لأن السكسر الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف ، فاحتاطوا للبيان بأن أبدوها شيئا فقالوا : علكيش ، وعفش ، ومررت يش ، ومنهم

(١) ٥٢/١ سر صناعة الإعراب

(٢) ١٩٩/٤ الكتاب

(٣) ١٠٧ كتاب في فقه اللغة وصر العربية : مريم ٢٤

من يجرى الوصل بجرى الوقف فيبدل فيه أيضا ، وأنشدوا المبحنون :

فعميناشر عيناها وجيدش جيدها

سوى أن عظم الساق منش دقيق

« ... » (١)

إذن الأصل في إبدال السكاف شيئا أن يسكون في الوقت ، وما ورد في الوصل مقيس على الوقف وجار مجراه أو من الدواض التي تترس في لغة العرب .

أما الصورة الثانية وهي أقل من سابقتها فقد جبر عنها ابن جني بقوله : « وربما زادوا على السكاف في الوقف شيئا ، حرصا على الهجاء أيضا فقالوا : مررت بكش ، وأعطيتكش ، فإذا وصلوا حذفوا الجميع » (٢) ، ولعل هذه اللفظة هي التي جمعت بتض الملاء يصف تلك الصورة التي تزداد فيها الشين على السكاف بالفتح (٣) ، ذلك لأن الزيادة ليست مستعجلة في الوقف بصفة عامة ، لأن الوقف موضع استراحة وتخفيف ، وما يتمحوران بالحذف وإتصاص . وأواخر السكافات أكثر عما يتمحوران بالزيادة عليها .

هذا وبض العلماء (٤) لا يرى أن مصطلح « التكتكة » مقصور على

(١) ٢١٦/١ سر الصناعة

(٢) ٢١٧/١ سر الصناعة

(٣) ص ٢٥ صاحب لابن فادوس ، ٢٢٢/١ المزهر للسيوطي

(٤) ينظر ١٢٤ و ١٢٩ في اللغات العربية

المتصورتين اللتين ذكرناهما ، وليس خادماً بكاف المؤنث ، ولا بتلك التي تقع في نهاية الكلمة ، ولا بحالة الوقف وحدها ، وإنما يطلق على قلب السكاف التي يلها صوت لين أماى أياً كان موضعها في الكلمة إلى نظيرها من أصوات وسط الحنك ، فيسمع ذلك الصوت المركب (تش) كما في اللهجات العربية الحديثة في بعض نواحي العراق وجهات محافظة الشيرقية في مصر .

ولكن دقة القدماء في وصف (١) الظاهرة اللغوية وملاحظتها تفتح حائلاً في وجه ذلك الرأي وتقلل من قيمته ، إذ لم يكن يجوز أن يميزوا بين الصوت المنطوق به في الوقف شيئاً مفردة أو مركبة مع التاء ، وربما كان الأقرب إلى الصواب تخصيص (٢) مصطلح السكشكة بزيادة الشين بعد الكاف للسكسورة ، لقولهم (كش ، كش) ولأنهم سموها بالفتح لما فيها من عدم التخفيف والراحة وهما غرضان من أغراض الوقف .

٦ - إبدال السكاف سيناً في الوقف :

من العرب من يقف على كاف الخطاب التي المؤنث بإبدالها سيناً مهملة أو بزيادة تلك الشين بعدها ، تماماً كما فعل ناس من تميم وأسد في الشين التي تزداد عقب السكاف أو تبدل منها ، ومثلها سميت الظاهرة مع الشين

(١) تراجع أقوالهم مجمعة في لهجات العرب لأحمد تيمور من ٦١ إلى ٦٩
(٢) ينظر ١٩١ للدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني

بالكشكشة سميت مع السين للمهلة بالكسكسة ، وكثيراً ما يقرن العلماء بينهما عند الحديث على كهفية الوقف على كاف الخطاب المؤنث ، نرى ذلك في الكتاب لسيبويه ، وإن لم يكن بذكر المصطلح الخاص بكل منهما ولم يكن حديثه عن السين للمهلة مفصلاً مثل حديثه عن السين للمهجمة ، فقد اقتصر على زيادة السين للمهلة بعد الكاف دون أن يتطرق لموضوع الهدل ، قال :

« واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليهينوا كسرة القأنث .. وذلك نحو أعطيتكسين وأكرهكسين ، فإذا وصلوا لم يميئثوا بها ، لأن الكسرة تبين » (١) ، ونراه أيضاً لم ينسب تلك الزيادة لقوم يمينهم ، وكذلك فعل ابن جني (٢) .

أما اللبرد فقد كان كلامه أكثر تفصيلاً ، قال : « وأما بـكر فتختلف في الكسكسة ، فقوم منهم يبدلون من الكاف سيناً ، كما يفعل التميميون في الشين ، وهم أقلهم ، وقوم يمينون حركة كاف للثبوت في الوقف بالسين فيزيدونها بعدها فيقولون : أعطيتكسين » (٣) ، ومن هذا النص نعلم أن هناك تناظراً كاملاً بين الكشكشة والكسكسة في رأى اللبرد ، فكلماتهما تبيكون بالإبدال أو بالزيادة ، والفرق في كلا الجاهليين واحد هو الفصل

(١) ١٩٩/٤ الكتاب

(٢) ٢١٤/١ سر الصناعة

(٣) ١٦١/٢ السكامل في اللغة والأدب

بين المدكر والمؤنث في حال الوقف، ففي الإتيان بالشين أو بالسین علامة على الخطاب المؤنث ، وفي « تركهما بيان التذكير » (١) ، وللمتكلمون بالسكسكشة أو بالسكسكة من القبائل البدوية، إلا أن بني تميم يؤثرون الشين للمبجمة ، وبكر بن وائل من أسد يفضلون الوقف بالسین المهملة ، وكلاهما صوت يَبْنُ ، فالشين أَبْن من السكاف ، بما فيها من التفشي والشين أَبْن منها أيضاً بما فيها من الصفر .

والسین المهملة وإن كانت تشارك السكاف في صفات الهمس والانتفاخ والاستفال والإحماط لسكنها ليست قريبة من السكاف كقرب الشين ؛ لأن المهملة من أصوات مقدم الفم ، « وتخرج مما بين الثنايا وطرف اللسان » (٢) ويبدو أن الذي سوغ التبادل بينهما أى بين السكاف والسین المهملة ما يحدث من المائلة بين السینی وكسرة السكاف الازداجية في حال الإبدال أو المتوقعة في حال الازداجية ، لأن كلاهما صوت أهامي ، فالكسرة صامت أهامي ، وكذلك الشين المهملة صامت أهامي أيضاً .

وهذا وقد فرق السموطى بين السكسكشة والسكسكة من حيث إن المبدل منه في الأولى هو كاف الخطاب للمؤنث ، بينما المبدل منه في الثانية كاف الخطاب التي للتذكير ، وهذه عبارته « السكسكشة وهي في ربعة ومضمر يعملون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً ، فيقولون : رأيت سكسكشاً »

(١) ٢٠٠/٤ الكتاب

(٢) ١/٢٢١ ص ١٢٢

وَيَكْشُ ، وَعَلَيْ كَيْشٍ . ومن ذلك السكسكة وهى فى ربيعة ومضر
يحملون بعد السكاف أو مكانها فى المذكور سهواً على ما تقدم ، وقصدوا بذلك
الفرق بينهما « (١) ، ويفهم من هذا النص إن كان محمياً أنهم كانوا
يفرقون بين المذكور والمؤثت فيحملون الشين المعجمة للمؤثت ، ويحملون
الشين المهملة للمذكور ، ويغاب على الظن أن عبارة السيوطى قد دخلها
التحريف وأن قوله (فى المذكور) المثبتة فى النص الذى نقلناه من الزهر
صوابه (فى المؤثت) وقد غاب عن أذهان محققى الزهر أن ضمير الشى
فى قول السيوطى : (وقصدوا بذلك الفرق بينهما) فائد على السكسكة
والسكسكة ، وليس على المؤثت والمذكور ، فالشين والشين كلاهما يلحق
السكاف فى القائىث ، وفى تركهما بيان التذكير كما صرح بذلك سيوطى
فيا نقلناه عنه آنفاً .

ونقول مثلنا قلناء غاباً إن الأليق بمصطلح السكسكة أن يكون
خاصاً بزيادة الشين المهملة بعد السكاف لقولهم فيها (كَيْش كَيْش) ونقلها
فى اللغات للذمومة (٢) راجع إلى أن الوقف محل تخفيف وحذف فالحال
وبها تتحقق الاستراحة التى يندد بها الواوئ أكثر مما تتحقق بالزيادة .

(١) ٢٢١/١ المهر السيوطى ، ٨٣ لهجات العرب لأحمد تيمونى .

(٢) س ٨٤ لهجات العرب لأحمد تيمونى نقل عن حاشية الاقتراح لابن

الطوب المسعاة ، نشر الانشراح ، ص ٤٤

الفصل الثامن

الوقوف على المختوم بالتاء

السكّمة المختومة بالتاء إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، فإن كانت فعلا أو حرفا لم تتغير التاء وصلا ووقفا ، فيقال في الفعل : قامت وقعدت ، وفي الحرف رُبْتُ وُثِّتْ ، والسر في عدم تغييرها إلى الهاء في الوقف هو الخوف من الالتباس تلك الهاء بالضمير (١) ، إذ كان يقال في الوقف على ما سبق : قامه ، وقعده ، وربّه ، وثّمّه ، واللغة العربية من اللغات الراقية التي تنفر من نل ما يؤدي إلى الالتباس للمأني وعدم فهمها ويميزها في ذهن السامع .

وإن كانت السكّمة المختومة بالتاء اسما ، فإما أن تكون التاء للتأنيث أو لغيره ، فإن كانت لغير التأنيث بأن كانت أصلية كافي وقت وبيت أو ملحقة بالأصلية كافي بنت وأخت ، فإنها تلزم صورة التاء في الوصل والوقف ، لمتعق الفرق (٢) بين الأصلية والملحقة وبين التاء الفارقة بين للذكر وللؤنث .

وأما إن كانت التاء للتأنيث ولا تكون إلا مسهوبة بفتحة قصيرة نحو : ثمرة وشجرة وطلمة وحزمة ، أو بفتحة طويلة نحو : صلاة وزكاة

(١) ينظر ٢١٣/٤ حاشية الصبان على الأشعرمي

(٢) ينظر ١٦٦/٤ الكتاب ، ٢٨٨/٢ شرح الدافعية للرجحي

وقناة - فلإنها تبقى في الوصل تاء ، وتصير عند الوقف تاء في اللغة
المؤذجة .

وقد صرح القدامى بأن القناب بين التاء والهاء يمسد من قبول
الإبدال^(١) ، لسكنهم اختلفوا في تحديد الأصل للبدل منه ، فذهب الجمهور
إلى أن التاء هي الأصل ، والهاء بدل منها في الوقف ، وعلة ذلك عندهم أن
« الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها . . والوقف من
مواضع القصور والبدل »^(٢) . وقد خالفهم ثعلب^(٣) ، فذهب إلى أن الهاء
أصل في تأنيث الاسم ، وتقلب تاء في الوصل خشية الالتباس بالضمير .
وأما ما كان الأمر فإن التاء والهاء تشتركان في صفة الهمس ، واختص
الوقف بالهاء « لأن في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف
البدى هو موضع الاستراحة أولى »^(٤) .

هكذا يحدد القدماء العلاقة الصوتية للسوغة للتعادل بين التاء والهاء ،
وهي من وجهة نظر المحدثين غير كافية بل غير معتد بها أصلاً ، « وليست
شمة علاقة صوتية بين التاء والهاء » ، وإنما التفسير المناسب لحلول الهاء في
الوقف محل التاء في الوصل هو « أن التاء سقطت حين الوقف على المؤنث »

(١) ينظر ٣١٣/٢ السكتاب ، ٦٢/١ المختضب للمبرد

(٢) ١٥٩/١ المنصف لابن جني

(٣) ينظر ٢٨٩/٢ شرح الشافعية للرحطى

(٤) السابق

فهو القطع السابق عليها مفتوحا إذا حركة قصيرة ، وهذا النوع من المقاطع تسكره العربية في أواخر السكلمات فتجنيه بإغلاق المقطع من طريق امتداد اليه من السكت ، وهكذا يبدو الأمر كما لو أن ناء التأنيث قد قلبت هاء على أن الحقيقة هي أن الهاء قد سقطت لعله ، وأن الهاء قد جاءت لعله أخرى ، فليس بينهما تهازل صوتي كما ترى (١) .

وهذا الرأي له وجاهته ، لأن الرض من إنبات القاء في الوصل هو التفريق بين المذكر والمؤنث ، أما في الوقت فيحصل الفرق بينهما من ناحية أن المذكر يوقف عليه بالسكون ، وأن المؤنث يوقف عليه بالحفاظ على الحركة القصيرة التي تنشق القاء ، وبناء على ذلك فالقاء الذي كانت فارقة بين الحفظين في الوصل سقطت لكونها غير محتاج إليها في الوقت ، لأن التمييز بينهما حاصل بالسكون والحركة ، لكن العربي كان يكره الوقف على المقطع القصير من الحركة القصيرة ، ولما أراد إغلاقه أي بهاء السكت لملق المقطع للوقوف عليه من جهة ، وللمحافظة على تلك الحركة القصيرة من جهة أخرى « حتى يتضح » ففتحوا دلا ليل يفتقر بين المؤنث والمذكر الموقوف عليه بالسكون » (٢) .

وكذلك الذي في آخره ناء وتبليها فتحة طويلة ، تسقط منه القاء في الوقف فيفضي النطق بالفتحة المطولة إلى الهاء ، وهي تؤدي إلى خلق المقطع الآخر

(١) ٢٥٧ المدخل إلى علم اللغة ومتابع البحث اللغوي

(٢) يراجع ٧٧ ، ٨٨ التأنيث في اللغة العربية

للقوف عليه ، وفوق ذلك فلها تمنع من التيامن المفرد بالجمع في نحو :
الفلاة والقناة والقطاه^(١) ، ونحو لدون الخلط بين المفردات المؤنثة كالصلاة
والزكاة والثروة وبين ما يشبهها في الزم من الأسماء المنصورة المفايزة لها
في المعنى وهي الصلاة ، والزكاة ، والنوى^(٢) .

ومن قديم ربط ابن جني بين الهاء الموقوف عليها وبين فتحة ما قبل التاء
فقال : وإنما أبدلت «تاء التثنية» هاء لافتح ما قبلها^(٣) ، وأراه يعني
قرب الهاء من الفتحة في طبيعتها الصوتية^(٤) ، وأن الإتيان بالهاء عقب
الفتحة في الوقف يحدث نوعاً من المماثلة آتية تحقق الانسجام الصوتي .

الوقف على جمع المؤنث :

اللغة النموذجية تعامل جمع المؤنث التام وما أشبهه نحو هذات وأولات
وأذرعات وعرفات وههيات معاملة واحدة في اللوح والوقف ، فتلقبه التاء
في الحالين ، وكل ما هنا لا يفرق بينهما أن الوقف يحدث فيه نوع من

(١) الالفاظ المذكورة مفردة ، ونحوها : الفلا ، والقنا ، والقطا

(٢) الصلاة النار والوقوف ، والزكاة معناها : الزوج من العدد ،
والنوى هو البعد والتاحية . أما النواة فهي للنية وبذر التصبر والرييب ونحوهما
والصلاة والزكاة : فريضان في الإسلام

(٣) ١٦١/١ المنصف لابن جني

(٤) ينظر ١٨٩ ، ٢٩٦ علم اللغة د. السحران ، ص ٨٩ الأصوات اللغوية

د. أنيس

التخفيف بحذف الحركة الإعرابية والتنوين من المقطع الأخير ، ثم يضم الصامت المجرد من الحركة وهو القاء الزاغة في نهايات الكلمات المذكورة إلى المقطع السابق عليه فيمصدر المقطع الأخير (ص ح ص) بدلا من (ص ح ص) الذي كان في حال الوصل ، ويقع النبر^(١) حينئذ على المقطع الأخير .

والهاتئ على ذلك ... في نظري - تحقيق الخالفة بين المفرد والجمع ، فاللغة التردجية تقف على المفرد بالهاء ، وعلى الجمع وشبهه بالفاء لمحصل الفرق بينهما ، خاصة وأن القاء المفرد لا تدل إلا على التأنيث ظاهرا ، أما في الجمع فهي تدل (٢) على التأنيث وعلى الجمع معا . ولذا كان بقاؤها في الوقف على الجمع هو المنهج الملائم ، وشيء آخر جعلهم يؤثرون القاء بالبقاء وهو خشيتهم أن تلتبس (٣) صيغة جمع المؤنث السالم الموقوف عليها بصيغة المفرد المندوب إذ لو قُهل في الوقف على مسلمات : مسلماته ، لوقع اللبس بين هاء الوقف وحاء الندبة ، لأنهما يشتركان في أن ما قبلهما فتحة طويلة ، وبخاصة إذا راعينا أن الموقوف عليه لا ينطق معربا ، بل ينطق بالسكون كالمندوب .

لهجة طي :

قال الفراء : والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيئا ، فإنهم

(١) ينظر ١٤٧ ، ٤٨ ، في الأبحاث العربية د. إبراهيم أنيس

(٢) ينظر ٢٠٩/٢ المصم ، و ٣٤٣/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٣) ينظر ص ٦٣ التأنيث في اللغة العربية

يقولون عليها بالتاء ، فهو لون : هذه أمت ، وجاريت ، وطلعت ^(١) ،
 وقال الصاغاني في المعاني : ومن العرب من إذا سكنت على الهاء جعلها
 تاء ، وهو طيء ، فقال : هذا طلعت ، وخبر المذرت . وقال ابن المستوفي
 أيضاً . وجدت في كتاب أنها لغة طيء ^(٢) .

وهذه اللهجة وصفها ابن عهبل بالقلة فقال «وقل الوقت على المفرد بالتاء
 نحو فاطمة» ^(٣) ، وهو يقصد أنها قليلة نسبياً ، أى بالنظر إلى اللغة
 النموذجية التي تنف بالهاء ، أما بالنظر إلى تلك اللهجة نفسها ودورانها في
 ألسنة الطائيين ومن تأثر بهم فلا يمكن عدّها قليلة ، بل كما قال ابن يعيش -
 «هى لغة فاشية حكاهما أبو الخطاب» ^(٤) ، وقد وردت في أشعار الطائيين
 وغيرهم ، ومن ذلك قول سور القذّاب وهو شاعر طائى :

ما بال عيني عن كراها قد جفّت
 مسهلة تَسْتَنُّ لما عرفت
 داراً لليلي بعد حول قد عَفّت
 بل جَوَزَ تيهام كظهر الحَجَفّت ^(٥)

(١) ٤٥٩٧/٦ وما بعدها من لسان العرب

(٢) ١٩٩/٤ شرح الشواهد الشافعية للبغدادي

(٣) ١٧٧/٢ هامش «أشية الخضرى على ابن عهبل

(٤) ٨١/٩ شرح المفصل

(٥) ٣٠٤/١ من الخصائص ، ١٧٧/١ سر الصناعة ، ١٩٨ ، ٢٢٠ شرح

شواهد الشافعية ، ص ٢٩٥ شرح شواهد الايضاح ، ٨١/٩ شرح المفصل

فقال : الخبثت ، وهو يريد الخبثه ، أى القرم من الجلد .

ومنه قول أبى النخعم وهو شاعر أسدى

الله نجاك بكفى سلمت من بعدما وبعدما وبعدمت
صارت نفوس القوم عند الفلصمت

وكادت الحسرة تدهى أفت^(١)

وقال : سلمت ، والفلصمت ، وأمت ، وهو يريد : سلمه ، والفلصمة ،
وأمة .

بل إن بعض القرشيين جرى في وقفه على تلك اللمجة ، ومن ذلك
ما نسب إلى هند بنت عتبة وهى ترى أباهما :

يدنع يوم انفلت

يطامم يوم المسفوت^(٢)

تريد : يوم انفلت ، ويوم المسفوت .

وقد ثبت وقوع ذلك الوقف بالناء في القراءة القرآنية ، فالكلمات
المفردة المؤنثة التى رسمت في المصحف بناء مهسوبة - وعددها ثلاث عشرة
كلمة - وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والسكسافى ، وكذا يعقوب ،

(١) السابق من الخصائص وسر الصناعة ، ٢/٢٨٩ شرح الشافعية ٢/٢٤٤

شرح النصريخ

(٢) ٢١٧٩/٥ لسان الغريب ، ١٥/٤١٤ تاج المروس مادة هـ حلب ،

ووافقه اليزيدى وابن محيصن والحسن . وهى لغة قريش ، ووقف الهاقون
نافع وابن عامر وحزمة - بالتاء . ووافقه لصریح الرسم وهى لغة طى (١) .

ومن ذلك على سبيل المثال آية الدهان (إِنْ شَجَرْتَ الزُّقُومَ) (٢) ،
وآية الروم (فِطَرْتُ اللَّهَ الّٰى فِطَرَ النَّاسِ عَلَيْهَا) (٣) ، وآية دود (بَقِيَّتُ
اللّٰهُ خَيْرٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (٤) ، حيث يقال : شجرت ، وفطرت ،
وبقيت . بالتاء الساكنة عند الوقف عليها فى قراءة نافع وابن عامر وحزمة
الموافقة للمهجة على .

وتلك اللمحة لها نظائر فى القديم والحديث ، أما فى القديم « فقد بقيت
تاء التأنيث كما هى فى الآشورية والحبشية فى حالتى الوصل والوقف » (٥) .

وثبتت كذلك فى الحاليين فى لغة حمير ، تدل على ذلك القصة التى ذكرتها
المعاجم العربية ، وهى أن أعرابياً دخل على ملك لحمر ، فقال الملك له رُبْ ،
أى اجلس ، فوثب الأعرابى فتسكمر ، فسأل الملك عنه ، فأخبر بلغة

(١) ١٢٩ ، ١٣٠ النشر ، وص ١٠٣ الانحاف و ٣٤٢/٢ شرح التصريح ،
٩٧ رسم المصحف بين المقيدين والمعاصرين د . عبد الحى القراماوى

(٢) الآية ٤٢

(٣) الآية ٣٠

(٤) الآية ٨٦

(٥) ص ٢٥٧ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى

العرب ، فقال : ليس عندنا هَرَيْيْتْ ، من دخل ظفار حَجَر^(١) أى يذهبى عليه أن يتكلم بلهجة حمير ، والشاهد لفظ هَرَيْيْتْ ، حيث وقف الملك بالتاء جرأ على لغته الموافقة للهجة طيء ، وكذلك نسب الفدوى إلى حمير أنهم يفقون بالتاء على المفرد المؤنث ، فيقولون : « تَمَرَّتْ »^(٢) فى الوقف على تمرة .

وأما فى الحديث فقد احتفظت اللهجات العربية العامرة بتلك الطريقة فى الوقف على المفرد المؤنث المختوم بالتاء ، ففى كثير من أنحاء الوطن العربى وبخاصة فى مصر والشام نسمع الأعلام والألقاب العركية التى دخلت إلى الأنظار العربية وصارت تنطق وتكتب بالتاء المبسوطة ، وذلك نحو : حشمت ، ورأفت ، وعصمت ، ونشأت ، وألفت ، ومدحت ، وطلمت ، وعزت ، وعفت ، وبهجت ، وشوكت ، وثروت . . . ، وربما كان فى رسمها كذلك دلالة على كيفية الوقف عليها كما تقضى بذلك القاعدة العربية فى الكتابة^(٣) .

ومن ذلك أيضاً قول أهل الشام فى الوقف : تاملت الفلَسَقَتْ ، وقرأت الكتب الأَدَرِييْتْ^(٤) .

(١) ٧٦٢/٦ لسان العرب ، ٤/٢٤ القاموس المحيط ، ٩٩/١ نالج الدروس

(٢) ص ٤٤٤ المصباح المنير مادة د هوى ،

(٣) ينظر ٢١٢/٢ اللامقان فى علوم القرآن ط ١٩٧٨ م الرابعة ، ٣١٥/٣

شرح الشافعية

(٤) ص ١٤٧ علم اللغة فى جامعة محجوب

وَأَبَى كَهَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْغَابِرُونَ »^(١) .

ومع أن بعضنا من القدامى^(٢) والمحدثين فسروا تلك المخالفة « بظاهرة الشذوذ اللاشعوري في النطق »^(٣) ، فقد حاول آخرون أن يجدوا لها التفسير اللامع باعتبارها لغة وليست ضرورة ولا ضرباً من الشذوذ ، فكان بعضهم يرى أن قبيلة طيء كانت من القبائل التي لا تنتظر الوصول إلى نهايات الكلمات المنطوقة في حال الوقف ، فتسقط التاء من آخر جمع المؤنث ، مثلما في هذا مثل معظم الجروفي الشديدة المهموسة . حين تنطرف في الكلمة الوقوف عليها ، وكما كرهوا الوقف على الحركة القصيرة بعد سقوط التاء في المفرد ، كرهوا الوقوف على الحركة الطويلة بعد سقوطها في جمع المؤنث ، فامتد توفيقهم حتى سميت بعد الإلف تلك الجاء التي يسميها النحاة بهاء السكت^(٤) .

وهذا يتفق وبمذهب طيء في الجيف على أواخر الصيغ ، وهو المعروف بقطعة طيء ، ثم إن قبائل الهدد عامة كانت تشبه فيهم تلك الظواهر ، يقول ابن جنى « إن هامة عقيل تقول في الفرات : الفراء »^(٥) ، وما عقيل إلا قبيلة بدوية كطيء ، وعلى غرار ذلك وردت قراءة السكاسي والبرزى

(١) البقرة . ٢٤٨ .

(٢) ٣٩٥ شرح شواهد الإيضاح

(٣) ١٣٩ دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح

(٤) ٢٣١ ٢٣٢ من أسرار اللغة مع تصرف في الدجاجة

(٥) المجتبى ٢٢٣/١ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢٨/٩٦

« مهماء مهماء » (١) وهي معزوة في الأثمنوني (٢) لطىء .

ويرى البعض الآخر أن الطائمين قالوا تاء جمع للزئذ السالم على تاء تأنيث المفرد ، ولاسيما تلك التاء التي تقع في المفرد بعد ألف ، مثل تاء : صلاة ، وزكاة ، وحياة ، وقناة ، وأداة ، وأناة ، ونجاة ، وحياة ، وفلاة ، ووفاة وحصاة ، ونواة ، وفناة ، ودواة ، ومهاء وغيرها (٣) ، وذلك الرأي قد سبق إليه الشيخ خالد الأزهري (٤) ، إذ قد صرح بأن طيما قامت بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بقاء التأنيث الخالصة .

هذا ما قاله العلماء ، ويمكننا أن نفسر المنهج التوضيحية وطريقة طيء في الوقف على الأسماء المؤنثة بتفسير واحد ، وهو المخالفة بين أدنى العدد وجمعه ، حيث رأينا أن جمهور العرب الذين يقفون على المفرد بالهاء يقفون على جمعه السالم بالتاء ، وأن الطائمين أصحاب اللغة المرجوحة وقفوا على المفرد بالتاء المبسوطة ، وعندما أزدادوا الوقف على الجمع صاروا إلى الهاء بخالفة المفرد في لهجتهم .

(١) المؤمنون ٣٦

(٢) ٢١١/٤ شرح الأشموني

(٣) ص ٢٦١ بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب

(٤) ٢٤٢/٢ شرح التهجريب على التوضيح

(٩ - الوقف)

الفصل التاسع

الوقف بزيادة هاء السكت

للهاء استخدامات أخرى غير ما تكون عليه في التأنيث ، من أشهرها أنها تكون ضميرا ، وللتنبيه ، ولتكثر أصوات كلمة ما ، ولحماية حركات ما من الإسقاط بذكرها تالية لها^(١) وهذا الاستعمال الأخير الذي تحمي فيه الهاء الحركات من الحذف يتمثل في هاء السكت .

وهاء السكت هذه - كما قال أحد^(٢) الباحثين - تسمى بهاء الوقف أو هاء الاستراحة ، وهذا الاسم (الاستراحة) مطابق تماما لما يحدثه صوت الهاء عند النطق به من إرسال النفس الخالص دون إعاقة ، ثم استناد الناطق بعد ذلك إلى الخفوف أو الاحتكاك الذي ينتج من ضيق مجرى النفس عند الحلق أو الحنجرة ، وفي هذا إجابة له ، أي لنفس الناطق .

ومن خصائص هذه الهاء أنها لا تكون إلا زائدة ، ولا تزداد إلا في الوقف ، أو فيما يجري مجراه ، ولا تكون إلا في آخر الكلمة للوقوف عليها ، ولا تقع إلا بعد حركة متوالية في البناء ، سواء أكانت قصيرة مضمومة

(١) ص ٧٦ التأنيث في اللغة العربية

(٢) ص ١١ الهاء في اللغة العربية

اغزوة ، واخشه ، وارمة ، أم كانت طويلة نحو : وازيداه ، وغلامهوه
واغلامكه .

ومن خصائصها كذلك أنها لا تكون إلا ساكنة « لأنها موضوعة
للوقف ، والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكها لمن وخروج عن
كلام العرب » (٦)

ومن ذلك نرى أن هاء السكت لها موقعية معينة يطلق عليها « موقعية
النهاية » (٧) ، وهي تقمثل في وقوعها طرزا بعد الحركة من غير إسقاط لشيء
من أصوات الكلمة أو مع الإسقاط ، ولها في كل حالة وظيفة أو عدة
وظائف ، كما يتضح من العرض الآتي :

أولاً : الحالات التي سقطت فيها بعض أصوات الكلمة :

(أ) الحالة الأولى : تزداد الهاء فيها وجوباً (٨) ، وذلك في كل فعل أمر
بقي على حرف واحد ، كالأمر من وفي ، أو وقى ، أو وعى ، أو وشى ،
وهو في الوصل : فـ ، وقـ ، وعـ ، وشـ ، وفي الوقف : فة ، وقـة ،
وعـة ، وشـة .

(١) ٤/٩ شرح المفصل لابن يعيش

(٢) ص ١٥٢ مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان

(٣) ينظر ٤/١٤٤ الكتاب ، وفي ٢/١٧٨ من حاشية الخضرى وفي البمامي
على المفتي أن نحو هذه الأفعال بما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت
مطلقاً ، لكن لا ينطبق بها إلا في الوقف ، فيحذفها ويصلاً إنما هو في اللفظ
لا الخط أم

(ب) الحالة الثانية : تزداد الهاء فيها جوازا^(١) ، وذلك في فعل الأمر الذى يبق على أكثر من حرف ، نحو : اَرِيهْ ، واخْشَهْ ، في الوقف .

(ج) الحالة الثالثة : تزداد الهاء فيها وجوبا عند بعض العرب ، وجوازا عند آخرين ، وذلك في المضارع المجزوم الذى يبق على حرفين أحدهما زائدا ، نحو : لَا تَقِهْ من وَقَيْتُ ، وإن نَعَرْتَهُ من وَهَيْتُ^(٢) .

(د) الحالة الرابعة : تزداد الهاء فيها جوازا في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف ، نحو : فَيْمَهْ ؟ وَلَيْسَهْ ؟ وَحَقَامَهْ ؟ ووجوبا في الوقف على المجرورة بالإضافة ، نحو : يَجِيءُ مَسَهْ ؟ ومثل مَهْ ؟ واقتضاء مَهْ ؟ (٣) .

(هـ) ويلحق بهذه الأربعة حروف التمجى المفردة ، قال أبو على الفارسي : « ولو لفظت بالهاء من ضرب لغات في قول الخليل ، إن شئت : بهْ ، وإن شئت بآ » (٤) .

ونحن إذا تأملنا هذه السكت في مواقعها المهيئة في الحالات السابقة وجدنا لها عدة وظائف هي في مجملها وظائف صوتية ، وهي على النحو الآتي :

(١) ينظر ١٥٩/٤ الكتاب

(٢) ينظر ١٥٩/٤ ، ١٦٠ الكتاب

(٣) ينظر ١٦٤/٤ الكتاب

(٤) ٧/١ الحجة في جليل القراءات السبع

١ - المحافظة على الحركة للوجود قبلها ؛ وذلك لأن في الإبقاء عليها دلالة (١) وأما على شيء محذوف وهو لام الفعل أو ألف (ما) الاستفهامية ولو وقفنا بالسكون فرضا ولم نأت بهاء السكت لفقد الدليل على المحذوف وهو الحركة ، وفقدنا للدلول عليه أيضا وهو لام الفعل ، أو ألف (ما) الاستفهامية ، فبهاء السكت يتوصل بها إلى بقاء الحركة وفقا كما يتوصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء (٢)

٢ - الوظيفة الثانية وهي تتصل بالسابقة « بيان الحركة » (٣) للوجود قبلها ، لأن الحركة إن كانت قصيرة فإنها تشكل مع الصامت الذي قبلها مقطعا قصيرا عبارة عن (صح) ، وهو نوع تنفر العرب من الوقف عليه لأن الوقف يضعف الحركة في النطق ويجعلها لا تتحمل الزجر ، فإذا جرى بهاء السكت قويت الحركة وتمسكت لوقوعها حشوا ، وكذلك الأمر بالقسم للحركة الطويلة ، لأن « حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهم ضعفن ونضائن ولم ينف مدهن ، وإذا وقعن بين الحرفين تمكّن » (٤).

٣ - الوظيفة الثالثة لها السكت - وهي خاصة بالحالتين الأولى والثالثة -

(١) ينظر ٤٦/٩ شرح المفصل لابن يعيش

(٢) ينظر ٣١٨/٢ المناهج الكافية شرح الشافعية ، ١٧٧/٢ حاشية

الخطبى

(٣) ٣١٩/٢ الخصائص

(٤) ١٢٩/٣ الخصائص

عليها إلى مقطع متوسط (ص ح ص) يقع النبر عليه في آخر الكلمة ، وذلك ملحوظ في فعل الأمر الذي يصاغ من اللزيف المفروق على شكل مقطع تمديد وضع الكلمة ، لأن فعل الأمر المتبقي على حرف واحد ، وحرف التهجى لو لم تلحقهما هاء السكت لتذر النطق بهما ، إذ يصير كل منهما عند الوقف عليه صامتا مجردا عن الحركة ، وذلك مما يستحيل النطق به في اللغة العربية ؛ لأن الثابت عند اللغويين ^(١) أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك ، فلا بد من صوت متحرك ، يبدأ به ، وصوت ساكن يوقف عليه ، وفعل الأمر المتبقي على حرف واحد وحرف التهجى يصيران إلى الوضع المقبول بعد لحاق هاء السكت بهما .

٤ - الوظيفة الرابعة هي التعويض عما سقط من الأصوات من أجل الجزم أو البناء في الفعل ، وعن « سقوط الألف بلاعلة ظاهرة » ^(٢) سوى التخفيف في (ما) الاستفهامية .

٥ - الوظيفة الخامسة لإغلاق المقطع الأخير الموقوف عليه ، وتلك من أبرز وظائف الهاء التي للسكت عند المحدثين ، حتى قال عنها بعضهم إنها « صوت لا وظيفة له سوى الإنفال » ^(٣) .

٦ - الوظيفة السادسة : جعل المقطع الأخير صالحا لإيقاع النبر عليه ، إذ يتحول من مقطع قصير (ص ح) لا يتحمل النبر في نهاية الكلمة للموقوف

(١) ينظر ٩١/١ الخصائص و ٦٧/٩ شرح المفصل ، ٢/٢٩٦ شرح الشافية

(٢) ٢/٢٩٦ ، ١٩٧ شرح الشافية ، ٢/١٧٨ حاشية الحضري .

(٣) ص ٨٦ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث

قصير « ربما كان هذا المقطع القصير أضعف من أن يتحمل الذبر نظرا إلى أن الذبر يطيل الحركة التي قصرت لهدف آخر لا يمكن تجاوزه نحوها - وهو ماسمى بحذف حرف العلة - فقد وقعت الكلمة بين ضرورتين : ضرورة التقصير النحوية ، وضرورة التطويل النبرية ، فسلكت اللغة مسلكا يحقق الهدفين معا ، بأن أبقت على تقصير الحركة ، وأطالت المقطع بهاء السكت ، فقالت : فِهْ ، قِهْ ، عِهْ ، ... حتى تصلح الكلمة للذبر بمقطعيها الطويل الملتقى ، فهاء السكت في هذه الصيغة ضرورة نبرية » (١) .

وما قيل عن فعل الأمر المتعق على حرف واحد ينطبق على حرف التهجى ، وعلى ما الاستفهامية بعد حذف ألفها للتخفيف ، حيث يسكون للتعق عناية عن مقطع قصير (ص ح) لا يقع الذبر عليه إلا إذا أغلق بهاء السكت وكذلك الحال فيما لو كانت الكلمة منتهية بمقطع مترسطة مفتوح ، نحو « وإعلامهم » إذ لو وقف على المذدوب بدون هاء السكت لكان المقطع الأخير غير صالح للذبر ، فإذا لحقته الهاء صار المقطع من الشكل الرابع (ص ح ص ص) وكان محل الذبر في آخر الكلمة .

ثانها : الحالات التي لم تسقط فيها أية أصوات :

(أ) هاء السكت التي تقع بعد الألف في النداء ، وبعد الألف والواو والهاء في الندبة ، نحو : يا غلاما ، ووازيدها ، واغلا صهوه ، وواذهب غلاميه (٢) .

(١) ص ٢٠٧ علم الأصوات برتيل مالبرج ، دريب د. عبد الصبور شاهين

(٢) ينظر ١٦٦/٤ للكتاب

(ب) هاء السكت التي تلتحق ببعض أسماء الإشارة المقصورة نحو :
هؤلاء وهاتئنا^(١) .

(ج) هاء السكت التي تلتحق بـاء التكلم المنصوبة أو المجرورة ، نحو :
ضربته ، وغلاميه ، وغلاماية ، وصلو به^(٢) .

(د) هاء السكت التي تلتحق كاف المخاطب المذكر منصوبة أو مجرورة
نحو : هولكته ، وأعطيتكه ، وخذه يحسبك^(٣) .

(هـ) هاء السكت التي تلتحق الضمير المنفصل للغائب أو للغائبة نحو :
هؤ ، وهية^(٤)

(و) هاء السكت التي تلتحق الحرف الذي قبله ساكن ، وذلك يتحقق
فجاءيلي^(٥) :

١- في الوقف على الماضي للسند إلى باء التكلم ، نحو : انطلقته

٢- في الوقف على النون المشددة من ضمير الإنث المتصل أو المنفصل
نحو : ضربته ، ودنه .

(١) ينظر ١٦٥/٤ الكتاب

(٢) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٣) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٤) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٥) ينظر ١٦١/٤ و ١٦٢ و ١٦٣ الكتاب

٣- في الوقف على نون المثني والجمع نحو : ضارباًه ، ومسلماًه .

٤- في الوقف على اسمي الاستفهام : أينّه ؟ وكيفّه ؟ .

٥- في الوقف على الظرف : كمّه .

٦- في الوقف على اسم الفعل : هلّمّه .

٧- في الوقف على الحرفين : ليمته ، وللمّه .

٨- في الوقف على حرف الجواب : إانه ، بمعنى نعم .

وهاء السكت في كل هذه المواقف لها وظيفة صوتية وهي تمكين الصائت القصير أو الطويل في حال الوقف ، لأن « الوقف يضعف الحرف (اللين الطويل) ، ألا تراك محتاج إلى بقاءه فيه بالهاء ، نحو : وإعلاماه ، ووازيده » وواعلاموه ، وواعلاميه ، وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع ، وكان الوقف يضعف الحرف (حرف اللين) ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشواً فيبين ولا يخفى «^(١) .

وفي ذات الوقت تقوم هاء السكت بإغلاق المقطع الأخير من الكلمة للوقوف عليها ، وتكون « أمانة على أن الحنجرة قد لفظت آخر أصواتها في نهاية العملية الكلامية »^(٢) .

(١) ٣٢٨/٢ الخصائص لابن جني ، وانظر ٣١٨/٢ ، ٣١٩ منه أيضاً

(٢) ص ٨٦ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث

وقد نلاحظ أن اللهاء وظيفة صرفية في بعض المواضع إلى جانب وظيفتها الصوتية السابقة ، فنجدها تفصل بين المذكر والمؤنث في نحو أعطيتك وأكرمك ، فتلاحظ كاف الضمير المفتوحة لتؤكد للسامع أنها المذكر ، وهؤلاء العرب الذين يفعلون ذلك أرادوا النصل^(١) بين المذكر والمؤنث في الوقف على غرارهِ في الوصل ، فإذا كانت الحركة هي الفاصلة في الوصل حيث تكون مفتوحة مع المذكر ومكسورة مع المؤنث ، فإن اللهاء تفصل بين الجنسين في الوقف ، ومن غير المستبعد عندى أن يكون هؤلاء هم أنفسهم الذين يلحقون الكاف التي للمؤنث شينا أو سينا في الوقف ، فيقولون مرت بكش أو بكس ، وأعطيتكش أو أعطيتكس^(٢) ، خاصة وأن اللهاء تناظر الشين والسين في صفة الهمس ، وفي الموقع ، وفي وظيفة إغلاق المقطع وبيان الحركة غير الإعرابية ، وكل ما هنالك من فرق هو أن اللهاء تكون لبيان الهمزة وتأكدها ، بينما الشين والسين يكونان لبيان التثنية وتأكدها .

وإلى جانب الوظيفة الصوتية أيضا تستخدم اللهاء كأداة للتخلص من التثنية الساكنين ، وذلك في كل موضع يكون الحرف الذي قبلها مسبوفا بصامت ساكن كما في الأمثلة الأخيرة من الحالة السابقة ، إذ لو لم يوقف عليها اللهاء لكان الوقف بالسكون ، وحينئذ يلتقي ساكنان : الساكن

(١) ينظر ٨٥/٩ شرح الفصل لابن يمش

(٢) ينظر ٩٩/٩

الموقوف عليه والساكن الذي قبله، « وعدم القعاقهما أولى وإن كان ذلك مستغترا في الوقف »^(١).

هذا وفي بعض الأحيان يكون وجودها ضرورة سيانية، وعنصر امر من عناصر الجمال في النص، نلح ذلك من القائل في موقف هاء السكت في الآية قبل الأخيرة من بين الآيات: « فأما من ثلث موازينه . فهو في عهشة راضية . وأما من خفت موازينه . فأما هاولية . وما أدراك ما هاه . نار حامية . »^(٢)، فهاء السكت في قوله (ما هاه) عدلت مقاطع الفواصل في هذه السورة وكان للحاقها في هذا الموضع تأثير عظيم في الفصاحة^(٣) أي أنها تزدى إلى جانب وظهفتها الصوتية وظيفة سباقية وهي تحمق التفخاف والازدواج بين فواصل الآيات المذكورة في حال الوقف، وذلك يبرز ما في الآيات من الموسيقى القرآنية، ويحقق لنا من الانسجام الصوتي بين أجزاء النص.

وخلاصة القول في ذلك الوقف بهاء السكت بعد ظاهرة صوتية في المقام الأول، وقد يسكون إلى جانب ذلك ظاهرة صرفية أو نحوية أو سباقية.

والوقف بالهاء على ذلك النحو وردت به القراءات القرآنية، فالقراء

(١) ينظر ٢٩٨/٢ شرح الشافعية للرملي

(٢) الفارحة من ٦ : ١١

(٣) ٦١/١ البرهان في علوم القرآن

السبعة لم يمتثلوا في إثبات^(١) الهاء في الوقف في «لم يتسنه»^(٢) «اقتده»^(٣)
 «كتايبه»^(٤) «حسايبه»^(٥) «ماليه»^(٦) «سلطانهم»^(٧)
 «ماهية»^(٨) ، ولا يشك في أن الحجازيين وغيرهم كانوا يفتنون بتلك الهاء
 إذا ماوقفوا على الكلمات القرآنية السابقة ، وكذلك أثبتت الروايات التي
 حفلت بها كتب التراث أو الوقوف بهاء السكت كان شائعا في لهجات
 البدو أكثر من غيرهم ، فقد روى أن من العرب من كان يقول في الوقف
 على ضمير المتكلم (أنا) بإثبات الألف ، وهؤلاء هم التميميون والحجازيون
 كما أسلفنا ، ومنهم من يقول إذا وقف (أنه) ، قال الهذلي^(٩) : وهي
 لغة جيدة ، وهي في عليهما تميم وسفلى قيس ، وقال الرضي : وبعض طيء
 يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : (أنه) وهو قليل ، قال

(١) ٢٧٩/٣ الحجة في علل القراءات السبع

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) الأنعام ٩٠

(٤) الحاقة ١٩

(٥) الحاقة ٢٠ ، ٢٦

(٦) الحاقة ٢٨

(٧) الحاقة ٢٩

(٨) القارعة ١٠

(٩) خزانة الأدب ٤٩٢/٤

جاء : « هكذا فردى أنه »^(١) . وقد روى أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) شيئاً من ذلك عن أهل العالية وبني نمر ، قال : « سمعت أعرابياً من أهل العالية يقول : (هو لَسَكَهْ) و (عَطِيَسَكَهْ) ، يريد : (هو لَكَ) و (عَطِيكَ) ويقول : (جمل الله البركة في داركَهْ) يفعل هذا في الوقف ويلقيها في الإدراج . سمعت نمر لا يقول : (ما أحسن وجهكَهْ) في الوقف ، و (ما أكرم حسبكَهْ) في الوقف ، ويطرحها في الإدراج . وكذلك سمع من أهل العالية وبني عامر ومن الحجازيين أنهم يقولون . (في داركَهْ) يريدون في داركَهْ »^(٢) ، هكذا نجدهم يزيدون هاء السكت في جميع ذلك لأن الوقف يحتاج إلى بيان ، فإذا وصلوا حذفوا تلك الهاء ؛ لأن الحرف الذي يلي السكاف يوضح الحركة التي عليها في الوصل .

هذا ولا تزال هذه الظاهرة مستمرة في لهجات أهل اليمن ، إذ يقولون : لِمَهْ ؟ ويريدون لماذا ؟ ويقولون : علامَهْ ؟ ويريدون على ماذا ؟ وهنَهْ ويريدون : هُنْ^(٣) . ويقول الناس في مصر في الجواب الذي بمعنى نعم :

(١) ٢٩٤/٢ شرح الشافية لأرطى ، ٨٤/٩ شرح المفصل

(٢) ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٧٢ النوادر في اللغة . ط بيروت

(٣) ٣٥٠ اللهجات في الكتاب لسيدويه أصواتاً وبنية ، وهو منقول من

١٧٤٠ لهجات اليمن قد سماه أحمد شرف الدين ، ط ١٩٧٠ م

« إِيَّوْ » أو « أَيَّوْ » ، والأصل في ذلك « إِيْ » حرف جواب يميني نعم ، إلا أنهم يصلونه بواو القسم فيقولون « إِيَّوْ » ويزيد (١) الناس حلقة هام السكت ؛ لإبراز القسم للتأكيد لتصديق المتكلم ، وذلك عن طريق بيان الحركة التي على الواو .

(١) ص ٢٣ فيناه الأولي فوما في كلام العرب من البينيل ط ١٩٥٣ م

الفصل العاشر

الوقف على المنقوص

أولاً : المنقوص المنون :

إذا وقفنا على الاسم المنقوص وكان منوناً ، فلما أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإذا كان منصوباً فإنه يأخذ حكم الصحيح المنون المنسوب ، فكما يقول المتكلمون بالغة النونجية (رأيت زيدا) ، يقولون أيضاً (رأيت قاضياً) بحذف التنوين والتمويض . عند الحركة الإعرابية لتصور فتحة طويلة كما سبق أن ذكرنا عند الحديث على الصحيح الآخر ، وبذلك وردت القراءة القرآنية في الوقف على الآية : « ربنا إنسا سمعنا منادياً »^(١) .

وإذا كان مرفوعاً أو مجروراً فقد ذكر القدماء في الوقف عليه طريقتان : (الأولى) : حذف الهاء في الوقف ، فيقال : هذا قاض ، ومرت بقاض ، وهذه هي القنة القصصية الراجحة التي نعمتها سيمويه « بأنها للكلام الجهد الأكثر » (٢) ، وعلّة الحذف عند القدماء هي الالتقاء الهاء ساكنة بعد حذف الحركة الإعرابية مع التنوين اللقندر ، قال الرضي « فالأكثر حذف الهاء ، لأن حذف التنوين هارضي ، فيكأنه ثابت ، وتقديره ها هنا أولى

(١) آل عمران ١٩٣

(٢) ١٨٣/٤ الكتاب

لثلاث تعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل « (١) ، ويقلل من قيمة هذا الرأي كون الثقل للزعم افتراضيا ، لاستحالة الجمع بين الوقف والتنوين .

هذا ويمكن التعليل لتلك الطريقة في نظر علم اللغة الحديث بأن المنقوص المثنون مرفوعا كان أو مجرورا عومل معاملة الصحيح ، فأسقط منه التنوين والحركة الإعرابية ، « بيد أنه يسقط التنوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هابط » (٢) ، هو عبارة عن الياء الساكنة المسبوبة بالكسرة ، والمزدوج الهابط مرفوض (٣) في اللغة العربية ، ولذا تخلص منه أصحاب هذه اللغة بحذفه نهائيا ؛ لأن الوقف موضع حذف وتغيير ، وهو محل استراحة أيضا ، ولذا كانت هذه اللغة جديرة بما وصفها به سيهويه من أنها الكلام الجيد الأكثر .

(الثانية) إثبات الياء في الوقف ، فيقال : هذا قاضى ، ومررت بقاضى وهذه لغة قوم من العرب ، قال الرضى « وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريتهم رد الياء اعتدادا بوزال التنوين » (٤) ، أى أن الياء كانت قد حذفت في الوصل لما التقت ساكنة - بعد حذف حركتها

(١) ٢٠١/٢ شرح الشافعية

(٢) ص ٧١ حوليات كلية الآداب ، بجامعة الكويت . الحواشي العاشرة

(٣) ص ٧١ حوليات كلية الآداب

(٤) ٢٠١/٢ شرح الشافعية

استقلالاً - مع التنوين ، أما في حال الوقف فلا يوجد تنوين ، ولهذا ردت الياء ؛ « لأنهم لم يضطروا هاجتنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستقلال » (١) .

ويمكن تفسير ذلك بأن أصحاب هذه الطريقة لم يحذفوا نهائياً للزدوج الهابط الذي تشكل على إثر سقوط التنوين والحركة السابقة عليه من أجل الوقف ، وإنما خالفوا (٢) بين عنصره عن طريق إسقاط الصامت (أى الياء الساكنة) ، ومد الحركة السابقة عليه تعويضا ، وبذلك يصير الوقف بالياء اللينة في حالتي الرفع والجر ، فيقال : هذا قاضى ، ومررت بقاضى ؛ ونظرا إلى أن السكسرة الطويلة ترسم في الكتابة ياء ، فقد ظن القدماء أنه بعد إسقاط التنوين يرد للاسم ما حذف منه .

ثانيا : المنقوص غير المنون :

إذا وقفنا على الاسم المنقوص ولم يكن منونا ، فلما أن يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا ، فإن كان منصوبا نحو (رأيت القاضى وجوارى) فلا خلاف « فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه . » قال سيبويه : إنما لم تحذف الياء ، لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة « (٣) ، وهذا النص صريح فى أنه يعامل معاملة الصحيح غير المنون ، فهو وصل بهواه

(١) ١٨٣/٤ الكتاب

(٢) ص ٧٢ حواشيات كاتبة الآداب مع بعض تصرف م

(٣) ٣٠٠/٢ شرح التوفيقية ، ويقارن مع ١٨٤/٤ الكتاب

(١٠) - البرقي

مفتوحة ، وقد اجتمعت الفتحة بعد الياء خلفتها في النطق وعدم السكافة في الانتقال من الياء إلى الفتحة بخلاف الانتقال منها إلى الكسرة أو الضمة أما في الوقف فتعذف الفتحة ، وينتج من الياء والكسرة السابقة عليها صوت لين طويل صالح للوقوف عليه .

أما إن كان مرفوعاً أو مجروراً نحو هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، فهجوز في الوقف عليه وجهان ، الأول : بقاء الياء في الوقف وهو الأكثر ، والثاني : حذف الياء في الوقف لسكونه محل استراحة وموضع تخفيف ، وهو لغة لهضم العرب^(١) .

ويمكننا أن نفسر بقاء الياء في حالة الرفع بأنها قد وقعت بين الكسرة والضمة في « هذا القاضي » فاجتمعت ثلاثة أشياء شبه متجانسة ، وهي الياء شبه الصائت ، والكسرة القصيرة المجانسة له والسابقة عليه ، والصائت القصير للغاير والمتأخر وهو الضمة ، وبذلك يكون لدينا تناثر صوتي تخلصت منه اللغة العربية بحذف الصائت القصير للغاير ، ثم تحول الصائت المجانس مع شبه الصائت إلى صوت لين طويل وهو الياء في تعبير القدماء .

وفي حالة الجر تسكون الياء في (مررت بالقاضي) قد وقعت بين كسرتين أي اجتمعت الياء وهي شبه صائت مع صائتين قصيرين من جنسها ، أحدهما يسبقها ، والآخر يتبعها ، وهذه ثلاثة أشباه متجانسة أدنى وجودها

(١) الساماني من شرح الشافية ، ٢/٣٢٢ المناهج السكافية

مجموعة إلى النخلص من الصائت الأخير بحذفه ، ثم تحولات الكسرة الأولى مع شبه الصائت إلى صوت ابن طویل .

وهذان التغيران حدثا في حال الوصل للعمل السابقة ، ثم بقيا في حال الوقف ، لأن الحذف والتغير به أولى لسكونه موضع استراحة ، وهذا معنى قول سيوريه « فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن الهمتان أجود في الوقف ، وذلك قولك : هذا القاضي ، وهذا العمى ؛ لأنها ثابتة في الوصل »^(١) .

وإنهاء الياء في الوصل والوقف يمثل لغة الحجازيين ، وبها قرأ ابن كثير وحيثام ويعقوب^(٢) .

أما الوجه الثاني فيمكن تفسيره بأنه على لغة من يحذفون الياء الأخيرة ويكتفون بالكسرة السابقة عليها في الوصل . أي يحولون الين الطويل الذي انتهت إليه اللغة الحجازية إلى لين قصير ، فالتكلم على لغة هؤلاء يميل إلى التوفير من جهده ، فيبدل من الحركة الطويلة التي ترقى نسبيا جهاز نطقه حركة قصيرة من جنسها وأخف منها نطقا ، وربما كان الهات على ذلك وقوع النبر على المقطع الذي قبل الأخير وعدم وقوعه على الأخير ، ولذا تحولات كسرة هذا الأخير الطويلة (الياء المدودة) إلى كسرة قصيرة في الوصل من أجل التخفيف والاقتصاد في الجهد البصري الذي يهبطه الناطق .

(١) ١٨٣/٤ الكتاب

(٢) ١١/٣ إتحاف فضلاء البشر

فيذا أراد المتكلم الوقف حذف الكسرة القصيرة ، وصارت إلى الوضع الآخر ، فقال . « هذا القاض » ، ومررت بالقاض » بسكون الضاد في الوقف ، وهذا الأمر جده طهيس ، لأن التخفيف وتوفير الجهد إذا كان من طبيعتهم في حال الوصل ، كان أليق بهم وكانوا أكثر احتياجاً إليه في حال الوقف ، لأنه موضع استراحة ، وعمل تخفيف وحذف وتغيير .

وقد نقل أبو حيان (١) في تفسيره عن الزمخشري أن لاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل ، ولا فرق بين الياء التي في آخر الفعل الماضي والتي في آخر المنقوص ، وقد وردت القراءة القرآنية (٢) بتلك الابهجة ، فكان ابن ذكوان وعاصم وخلف يحذفون الياء في الوصل والوقف تخفيفاً وتعليها جاءت قراءة ابن مسعود (الزانية والزان) بغير ياء (٣) ، وكذلك حذف آخر الفعل المضارع المعقل لغير جازم ورسم بدون الياء في قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » (٤) وقوله « ذلك ما كنا نبغ » (٥) وذلك للدلالة على لغة هذيل (٦) :

(١) ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ البحر المحيط .

(٢) ص ١١٣ تحاف فضلاء البشر

(٣) ص ١٠٠ شواذ القرآن لابن خالويه ، وسورة النور ٢

(٤) جود ١٠٥

(٥) المكثف ٦٤

(٦) ٩٧ بسم المصحفين بين المحدثين والمجاهدين ذ. عبد الحى القرماني

ومن أجل ذلك كله لانسلم بما ذهب إليه المستشرق هنرى فايوش (١) من أن تحويل السكسة الطويلة إلى القصيرة كان شائعا عند قبيلة قريش وخصوصا بالوقف ، لأن الحجازيين - خلافا لما ذهب إليه البعض (٢) - كانوا ينطقون بالمصوغة كاملة وافية لاحذف فيها ولا حيف ، وذلك يتفق مع ما يميلون إليه من الوضوح في الكلام والثاني في النطق وإعطاء كل صوت حقه من الأداء ، ولذا لم يكن الأستاذ براجشتراسر على صواب حين اتخذ من رسم المصحف لبعض الكلمات القرآنية بحذف الياء دليلا على « أن السكسة الممدودة الانتهاية كانت تقصر في لهجة الحجاز في كثير من الحالات » (٣) .

أما قبيلة هذيل فهي إحدى القبائل البدوية التي اشتهرت بالسرعة في الأداء ، وهدم الثاني في النطق وقلة الحرص على تجويد الأصوات وتحسينها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط بعض الأصوات أو تقصيرها لاسيما من النهايات ، وذلك يكون غالبا من أجل التخفيف وتحقيق الراحة وتوفير الجهد . (وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين
دكتور / أحمد طه سلطان

(١) ص ٥٩ قضايا لغوية في ضوء الأسس الحديثة . عبد الفتاح الإبراهيم

(٢) ينشر ١٣٩ ، ٢٢٠ من أمرار اللثة

(٣) ص ٦٨ التطور التحوي لغة البرامية

المصادر والمراجع

- ١ - أيراز المعاني من حوز الإمامي في القراءات السبع للامام الضابطي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢ - أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي - د. عبد القفار هلال ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣ - أثر القراءات في الاصوات والنحو العربي « أبو عمرو بن العلاء » تأليف د. عبد الصبور شاهين - ط ١٩٨٧ م مطبعة المدني بالقاهرة .
- ٤ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - البنا الديماطي ، تصحيح على محمد الضباع ، مصور في بيروت عن ط ١٣٥٩ هـ .
- ٥ - الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ط الرابعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .
- ٦ - احياء النحو - إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ م .
- ٧ - أخبار التراث العربي (نشرة يصدرها معهد المخطوطات) العدد ٣٦ مارس وابريل ١٩٨٨ م .
- ٨ - الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبدالسلام هارون ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٩ - الاصوات اللغوية ، د. إبراهيم انيس ط الرابعة ١٩٧١ م ، الانجسلو المصرية .
- ١٠ - الامالي الشجرية ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت بدون تاريخ .
- ١١ - البحر المحيط لابن حيان ، ط دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٢ - بحوث ومقالات في اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، ط أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م - مطبعة المدني بالقاهرة .

- ١٣ - البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفصل
- بيروت ١٤٠٨ هـ .
- ١٤ - بغية الايضاح لتلخيص المفتاح ، عبد المتعال الصعيدى - المطبعة
النموذجية بالقاهرة .
- ١٥ - تأملات فى بعض ظواهر الحنفى الصرفى ، د. فوزى الشايب -
حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ، الحولية ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٩ م .
- ١٦ - التائيد فى اللغة العربية ، د. إبراهيم بركات ط أولى ١٩٨٨م
المنصورة .
- ١٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ط دار الفكر
للطباعة والنشر .
- ١٨ - التجويد والاصوات ، د. إبراهيم نجا - مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٩٧٢ م .
- ١٩ - التجويد وعلوم القرآن ، عبد البديع صقر - ط السادسة ،
دار غريب بالقاهرة .
- ٢٠ - تحبير التيسير فى قراءات الائمة العشرة ، لابن الجزرى ، تحقيق
عبد الفتاح القاضى ومحمد قحاحى ط أولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
حلب .
- ٢١ - التطور النحوى للغة العربية ، براجستراسر ، اخراج S
رمضان عبد التواب ط ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ مطبعة المجد
بالقاهرة .
- ٢٢ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ،
ط الرابعة دار المعارف بمصر .
- ٢٣ - حاشية البخضرى على شرح ابن عقيل ، ط ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م
الجبلى بمصر .
- ٢٤ - حاشية الصبان على الاشموئى ، دار احياء الكتب العربية
عينى الحلبي بمصر .

- ٢٥ - الهجة في علل القراءات السبع ، لابی علی الفارسی ، تحقیق علی
النجدی ناصف وآخرین ، ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب .
- ٢٦ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقیق د. عبد العال
مكرم ، ط الثانية دار البشروق ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢٧ - خزنة الادب ، للبغدادی ط القاهرة ١٩٨١ م ، ط بلاق .
- ٢٨ - الخصائص لابن جنى ، تحقیق محمد علی النجار ، ط الثانية
بيروت .
- ٢٩ - دراسة اللهجات العربية القديمة ، داود سلوم ، ط الاولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م عالم الكتب بيروت .
- ٣٠ - دراسات في فقه اللغة ، د. صبحی الصالح ، ط العاشرة ١٩٨٣ م
دار العلم للطباعة بيروت .
- ٣١ - دراسات في التجويد والاصوات اللغوية ، د. عبد الحمید
أبو سنکین ، مطبعة الامانة ١٩٨٣ م بالقاهرة .
- ٣٢ - دراسات في اللغة العربية ، د. خليل تامی ، ط ١٩٧٤ م دار
المعارف بمصر .
- ٣٣ - الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى ، د. حسام التنعیمی
ط بيروت ١٩٨٠ م - دار الطليعة للطباعة .
- ٣٤ - دراسة الصوت اللغوي د. اخمد مختار عمر ، ط اولی ١٩٧٦ م
مطابع جبل العرب .
- ٣٥ - دروس في علم اصوات العربية ، جان كانتينو ، ترجمة صالح
القرمادی ط تونس ١٩٦٦ م .
- ٣٦ - رسالة الملائكة ، لابی العلاء المعری ، تحقیق محمد سسليم
النجندی ، المطبعة التجارية - بيروت .
- ٣٧ - رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين ، د. عبد الحی القرمادی
ط اولی ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مطبعة حسان .
- ٣٨ - السجل العلمي للندوة العالمية الاولى لتعليم العربية لقيس

الناطقين بها ، ط الرياض ١٩٨٠ م .

- ٣٩ - سر صناعة الاعراب لابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط مصطفى الحلبي بمصر .
- ٤٠ - ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ، د . عوض المرسي جهارى ، ط اولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤١ - شرح الاشمونى - دار احياء الكتب المصرية ، عيسى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٤٢ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خصاله الازهرى ، دى احياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٤٣ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى ، تحقيق مجمل نور الحسن وآخرين ، ط ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م بيروت لبنان .
- ٤٤ - شرح شواهد الايضاح ، لابن بري ، تحقيق د . عيد درويش ، ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
- ٤٥ - شرح شواهد الكتاب ، للاعلام السبتمبرى بهامش الكتاب لسيدويه ط بلاق .
- ٤٦ - شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي بالقاهرة .
- ٤٧ - شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من السخيل ، تصحيح د . خفاجى ، ط اولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م القاهرة .
- ٤٨ - الشوارد فى اللغة للصباغاني ، تحقيق عدنان الدورى ، ط المجمع العلمى العراقى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤٩ - العربية الفصحى : نحو بناء لغوى جديد ، هنرى فليش ، تحقيق د . عبد الصبور شاهين ، ط اولى ١٩٦٦ م .
- ٥٠ - علم الاصوات - تاليف برتسل مالمبرج ، تمثيل د . عبد الصبور شاهين ، ط ١٩٨٧ م القاهرة .
- ٥١ - علم اللغة العام - القسم الثانى : الاصوات ، د . كمال بشير ، ط دار المعارف بمصر .
- ٥٢ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، د . محمود السمران ، ط ١٩٦٢ م دار المعارف بمصر .

- ٥٣ - علم اللغة ، د. فاطمة محجوب ، ط ١٩٧٦ م بالقاهرة .
- ٥٤ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، مطبعة السعادة ١٩٣٢ م القاهرة .
- ٥١ - فى اللهجات العربية ، د. ابراهيم انيس ، ط الخامسة ، الانجنتو المصرية .
- ٥٦ - القاموس المحيط ، للفيزو زابادى ج ١ ط ١٣٣٠ هـ ، ج ٢ : ٣ ط ١٣٥٢ هـ ، ج ٤ ط ١٣٥٤ هـ .
- ٥٧ - القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، ط ١٩٦٦ م دار القلم .
- ٥٨ - قصة الكتابة العربية ، ابراهيم جمعة ، ط الثانية دار المعارف بمصر .
- ٥٩ - قضايا لغوية فى ضوء الاسنية ، د. عبد الفتاح الزين ، ط اولى ١٩٨٧ م .
- ٦٠ - القواعد والاشارات فى اصول القراءات ، احمد بن عمر الحموى - تحقيق عبد الكريم بكسار ، ط اولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دمشق .
- ٦١ - الكامل فى اللغة والادب للمبرد - دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٦٢ - كتاب الابدال ليعقوب بن السكيت ، تقديم د. حسين محمد شرف ط ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية .
- ٦٣ - كتاب اسرار العربية ، كمال الدين أبى البركات الانبارى ، ط دمشق ١٩٥٧ م ، و ط لندن ١٨٨٠ م .
- ٦٤ - كتاب التبهيد فى عالم التجويد ، لابن الجزرى ط اولى ١٣٣٦ هـ ١٩٠٨ م .
- ٦٥ - كتاب التعريفات لعل بن محمد الشريف الجرجاني - دار صادر بيروت .
- ٦٦ - الكتاب لسيبويه ، تحقيق محمد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- ٦٧ - كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف
ط الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار المعارف بمصر .
- ٦٨ - كتاب فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبي - دار الكتب العلمية
بيروت لبنان !
- ٦٩ - كتاب المقنع فى رسم تصاحف الامصار ومعه كتاب النقط لابي
عمرو الداني - تحقيق محمد قمحوى ط ١٩٧٨ م القاهرة .
- ٧٠ -
- ٧١ - لسان العرب لابن منظور ، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف
المصرية - مرتب على طريقة الابدئية العادية .
- ٧٢ - اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ط الثانية
١٩٧٩ م مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٧٣ - لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، د. ضاحى عبد الباقي ط
القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الهيئة العامة لشؤون المطابع
الاميرية .
- ٧٤ - اللهجات العربى - احمد تيمور ، ط ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م الهيئة
المصرية العامة للكتاب .
- ٧٥ - اللهجات العربية فى التراث ، د. احمد علم الجندى ، طبعة
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م الدار العربية للكتاب : ليبيا وتونس .
- ٧٦ - اللهجات فى الكتاب لسبويه : اصواتا وبنية ، صالحة راشد
غنيم ، ط اولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م السعودية .
- ٧٧ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٦ صفر ١٣٩٣ هـ
مارس ١٩٧٣ م .
- نوفمبر ١٩٧٤ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٦ ذو القعدة ١٣٩٥ هـ
نوفمبر ١٩٧٥ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٧ جمادى الاولى ١٣٩٦ هـ

- ٧٦ - مايو ١٩٧٦ م .
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٢٨ ذو القعدة ١٤١٦ هـ .
- نوفمبر ١٩٧٦ م .
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٢٩ جمادى الاولى ١٤١٧ هـ .
- مايو ١٩٧٧ م .
٧٧ - المجلد في تعيين وجوه القراءات المشاهدة لابن جني ، تحقيق
على النجدي ناصف واخرين ط المجلس الاعلى للثبوت الاسمي .
١٣٨٦ هـ القاهرة .
٧٩ - المختار من كتاب علي الصبغيات في علم الله ربهم محمد ص
١٤٠٤ هـ القاهرة .
٨٠ - المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د . رمضان
عبد النور ، ط اولي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . مطبعة المدني بالقاهرة .
٨١ - المفرد في علوم اللغة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفصيص
واخرين ، ط الثالثة مكتبة دار التراث .
٨٢ - المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية بيروت لبنان .
٨٣ - مصحف المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف
الشريف .
٨٤ - معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار واحمد نجادي -
ط ١٩٨٠ م الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٨٥ - معجم تيمور الكبير في الالفاظ العامية ، لاجل تيمور ، تحقيق
د . حسين نصار ، ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . الهيئة العامة للكتاب
والنشر .
٨٦ - معجم مصطلحات النحوي والصرف ، د . محمد عبادة ، ط دار
المعارف بالقاهرة .
٨٧ - معجم مقاييس اللغة ، لاجل بن فارس - ط الثانية ١٩٧٢ م
مصطفى الحلبي بالقاهرة .
٨٨ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط الثالثة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٨٩ - ألفنى فى تصريف الافعال، الشيخ محمد عبد الخالق عظيمه
- ط اولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م دار العهد الجديد بالقاهرة .
- ٩٠ - المكتسبات للمبرد تحقيق الشيخ عظيمه ، ط ١٣٨٨ هـ بالقاهره .
- ٩١ - المختص لتلخيص ما فى المرشد فى الوقت والابتداء ، الشيخ
زكريا الانصارى ، ط الثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م مصطفى الحلبي
بالقاهرة .
- ٩٢ - مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان - ط ١٩٥٥ م مطبعة
الرسالة بالقاهرة .
- ٩٣ - المناهج الكافية شرح الشافية (رسالة دكتوراه) تحقيق د.
محمد ابراهيم عبد الله ، نوقشت عام ١٩٨٤ م (لا بمكتبة
الخاصة) .
- ٩٤ - منار الهدى فى بيان الوقت والابتداء ، لاحمد بن عبد الكريم
الاشمونى ، ط الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م مصطفى الحلبي
بالقاهرة .
- ٩٥ - من أسرار اللغة ، د. ابراهيم أنيس - ط السادسة ١٩٧٨ م
بالانجلو المصرية .
- ٩٦ - المنصف لأبن جنى ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م الحلبي بمصر .
- ٩٧ - من لغات العرب : لغة هذيل ، د. عبد الجواد الطيبي - ط ١٩٨٥ م
القاهرة .
- ٩٨ - من وظائف الصوت اللغوى ، د. احمد كشك ، ط اولى ١٤٠٣ هـ
١٩٨٣ م .
- ٩٩ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - دار الكتب العلمية
بيروت لبنان .
- ١٠٠ - النوادى فى اللغة لآبى زيد الانصارى ، ط بيروت ١٩٨٢ م .
- ١٠١ - الهاء فى اللغة العربية د. احمد سليمان ياقوت ، ط اولى
١٩٨٩ م بالاسكندرية .
- ١٠٢ - جميع الهوامع قرح جمع الخوامع فى علم العربية ، لسوطى ،
مطبوعه عن المطبعة الاولى ١٣٣٧ هـ مكتبة الكليات الأزهرية .

فهرست موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	الفصل الأول : التعريف بالوقف
٧	معنى الوقف
١١	مصطلحات ذات صلة بالوقف (السكت)
١١	أولاً : عند اللغويين
١٣	ثانياً : عند القراء
١٤	وظيفة السكتة أو الصبغة أو الوقفة
١٩	الوقف ظاهرة قديمة
٢٢	الوقف ظاهر صوتية تشكيلية
٣٣	الوقف ظاهرة تستحق الاهتمام
٤١	الفصل الثاني : الوقف بالنسكون
٤١	إصالة الوقف بالنسكون
٤٢	التعريف بالنسكون
٤٤	الوقف على الاسم الصحيح الآخر غير المؤنث
٤٤	أولاً : الوقف على غير المنون
٤٥	ثانياً : الوقف على المنون
٤٩	العلامة الخطية للنسكون
٥٣	الفصل الثالث : الوقف بالإشمام
٦٢	الفصل الرابع : الوقف بالروم
٦٢	أولاً : رأي النحويين واللغويين
٦٧	ثانياً : رأي القراء

المصطفة	الموضوع
٦٩	التحليل الصوتي للروم
٧١	الفرض من الروم
٧٢	تأريخ الروم وعلامته
٧٥	الفصل الخامس : الوقف بالتضعيف
٧٥	تمهيد في الحديث عن المصطلح
٧٦	الوقف بالتضعيف عند النحويين
٧٨	رأى المحدثين
٨٤	وزن الموقوف عليه بالتضعيف
٨٦	الى من ينسب الوقف بالتضعيف ؟
٨٨	الفصل السادس : الوقف بالنقل والاتباع
٨٨	معنى النقل وشروطه
٩٣	تحليل لبعض شواهد الوقف بالنقل
٩٥	الفصل السابع : الوقف بالابدال
٩٥	١ - وقف اللغة النموذجية على المنون المنسوب
٩٥	٢ - وقف أزد السراة على المنون المرفوع والمجرور
٩٧	٢ - الوقف على ضمير (أنا)
٩٨	٤ - الوقف بالجيم على ما آخره ياء
١١١	٥ - ابدال الكاف المكسورة شيئا في الوقف
١١٤	٦ - ابدال الكاف سينا في الوقف
١١٨	الفصل الثامن : الوقف على المختوم بالتاء
١٢١	الوقف على جمع المؤنث
١٢٢	لهجة طية

الصفحة

الموضوع

١٣٠	الفصل التاسع : الوقف بزيادة ماء السكت
١٣١	أولاً : الحالات التي سقطت فيها بعض أصوات الكلمة
١٣٣	وظائف ماء السكت في تلك الحالات
١٣٥	ثانياً : الحالات التي لم تسقط فيها أية أصوات
١٣٧	إلهاء لها وظيفة صوتية
١٣٨	إلهاء لها وظيفة صرفية
١٣٨	إلهاء أداة للتخلص من الساكنين
١٣٩	إلهاء ضرورة سياقية
١٣٩	الوقف بإلهاء في القراءات واللهجات
١٤٣	الفصل العاشر : الوقف على المنقوص
١٤٣	أولاً : المنقوص المنون
١٤٤	ثانياً : المنقوص غير المنون
١٥٠	المصادر والمراجع
	فهرست الموضوعات

رقم الإيداع بدار النسخ ١٩٩١/٧٨٨٠

vi-

Bibliotheca Alexandrina



1132308